نموذج ترخيص

أنا الطالب : عبدالله فلاح هزاع الخدام أمنح الجامعة الأردنية و / أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

الإصلاحات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بعد احداث الربيع العربي 2011 - 2012

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عبدالله فلاح هزاع الخدام

التوقيع: [signature]

التاريخ: 2013/5/12

الإصلاحات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بعد أحداث الربيع العربي

٢٠١١-٢٠١٢

إعداد

عبد الله فلاح هزاع الخدام

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار، ٢٠١٣

نوقشت هذه الرسالة " **(الإصلاحات السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية بعد أحداث الربيع العربي 2011-2012)"**، أجيزت بتاريخ 2013/5/1

أعضاء اللجنة

الأستاذ الدكتور سعد ساك ابو دية (مشرفا)

أستاذ – علاقات دولية

الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة (عضوا)

أستاذ – دراسات برلمانية

الدكتور غازي إسماعيل الربابعة (عضوا)

أستاذ مشارك – علاقات دولية

الأستاذ الدكتور عبدالقادر فهمي (عضو خارجي)

أستاذ – جامعة الشرق الأوسط

الإهـــــــــداء

إلى روح والدي الطاهرة أسكنه الله فسيح جناته

وإلى والدتي العزيزة الغالية

وإلى أخواني وأخواتي

أهدي إليهم جميعاً ثمرة بحثي هذا...

الباحث

شكر وتقدير

الشكر للباري في علاه الذي قيض لنا مثل هذا ولولاه ما كان.

إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور سعد أبو دية الذي ما بخل علي

من كنوز خبراته ومعرفته الواسعة والذي كان

خير مرشد ودليل.

وإلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	جـ
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	1
مقدمة	1
مشكلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
فرضيات الدراسة	5
تعريف المصطلحات والمفاهيم	5
حدود الدراسة	6
منهجية الدراسة	6
الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني **ثورات الربيع العربي 2011-2012**	10
المبحث الأول: التعريف بثورات الربيع العربي	11
المبحث الثاني: الأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للثورات العربية	15
الفصل الثالث **الإصلاح السياسي في الأردن 2011-2012**	40
المبحث الأول: مفهوم الإصلاح السياسي في الأردن وتاريخه	40
المبحث الثاني: الإصلاح السياسي في الأردن قبل عام 2011	57
المبحث الثالث: الإصلاح السياسي في الأردن بعد أحداث الربيع العربي	63
الفصل الرابع **الحراك السياسي الشعبي في الأردن 2011-2012**	67

المبحث الأول: واقع الحراك الشعبي في الأردن/طبيعة ومكونات الحراك الشعبي والسياسي والقوى الفاعلة في هذا الحراك	68
المبحث الثاني: المطالب الإصلاحية للحراك الشعبي والسياسي الأردني	78
الفصل الخامس **تقييم تطور عملية الإصلاح السياسي في الأردن 2011-2012**	83
المبحث الأول: أثر الربيع العربي على الحراك الشعبي الأردني	83
المبحث الثاني: تقييم عملية الإصلاح السياسي في الأردن من وجهة نظر الحكومة والحراك الشعبي في الأردن	88
الخاتمة	100
الاستنتاجات	101
التوصيات	103
المراجع	105
الملخص باللغة الإنجليزية	116

الإصلاحات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بعد أحداث الربيع العربي

2012-2011

إعداد

عبد الله فلاح هزاع الخدام

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الإصلاحات السياسية الأردنية التي تمت في الفترة 2011-2012. وتنبع أهمية هذه الدراسة من خلال محاولتها تقييم عملية الإصلاح السياسي خلال الفترة 2011-2012 والتي تكتسب أهمية باعتبارها جاءت في ظل الثورات العربية والحراك السياسي الأردني. وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم السياسية.

توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل قد أسهمت في تزايد مطالب الإصلاح في الأردن، ويظهر ذلك من خلال تأثر المجتمع الأردني بالأحداث التي قامت بها عدد من شعوب المنطقة العربية التي واجهت الأنظمة السياسية. وأن لجهود الملك عبد الله الثاني وتوجيه للحكومات المتعاقبة بالإسراع بعملية الإصلاح السياسي في مجال الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان مع بداية الحراك الشعبي الأردني مما نتج عنه إجراء تعديلات دستورية مهمة وإنشاء محكمة دستورية ولجنة مستقلة للانتخابات.

وتوصي الدراسة بضرورة التزام الحكومات الأردنية بالمصالح الوطنية العليا من خلال العمل على تعزيز ثقة المجتمع الأردني بالسلطة السياسية ممثلة بالحكومة والمؤسسات العامة من خلال التوازن بين السلطات. والعمل على تبني برنامج وطني شامل للإصلاح محدد الرؤى والاستراتيجيات والأهداف وإجراء حوار وطني شامل لكافة قوى المجتمع للوصول إلى تحديد أولويات الإصلاح وآليات تنفيذها بشكل يحقق المصالح الوطنية.

الفصل الأول

الإطار العام

مقدمة:

تشهد الدولة الأردنية حالة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يصاحبها حراك اجتماعي وسياسي ناجم عن جملة من المتغيرات السياسية والاجتماعية، تواكبها عملية إصلاح سياسي تدريجي يقوم على إعادة النظر في العديد من التشريعات القانونية الناظمة للعملية الديمقراطية مثل: قانون البلديات، قانون الأحزاب وقانون الانتخاب. وقد سبق ذلك إجراء التعديلات الدستورية المتعلقة ببنية النظام السياسي، وخصوصاً العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى إثر تلك التعديلات تم تقليص بعض الصلاحيات الدستورية للسلطة التنفيذية. ويهدف الإصلاح السياسي إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية ورفع مستويات التمثيل لمكونات المجتمع.

وفي هذا الاطار فإن صانع القرار السياسي وهو الملك قدم في فبراير 2005 مبادرة الأجندة الوطنية والتي تمثل أول جهد إصلاحي في المملكة وهي إطارٌ شاملٌ لعملية الإصلاح السياسي، وكلف رئيس الوزراء السابق فيصل الفايز بصياغة برنامج وطني يجسد الرؤية الأردنية للإصلاح، ويحدد البرامج الاستراتيجية والسياسات الوطنية التي ينبغي أن يكون تحقيقها ملزماً لجميع الحكومات المتعاقبة.[(1)]

تشكلت لجنة الأجندة الوطنية من ممثلين عن الأحزاب السياسية، والبرلمان والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، بالإضافة إلى الحكومة. واعتمدت لجنة الأجندة الوطنية مقاربة شاملة للإصلاح، وتوصلت إلى إقرار مجموعة من التوصيات في سياق ثلاثة مجالات مترابطة: 1- السياسات الاقتصادية والاجتماعية، 2- الخدمات والبنية الأساسية للدولة، 3- الحقوق والحريات الأساسية.

---

(1) الخلايلة، هشام، (2012). أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط، ص51.

ويرى الباحث أنه لم يتم الأخذ بمخرجات الأجندة الوطنية كإطار شامل للإصلاح لأسباب ترتبط بالحكومات الأردنية المتعاقبة وعدم تفاعل مؤسسات المجتمع المدني مع متطلبات الإصلاح.

لذا وجه الملك عبد الله الثاني رئيس الوزراء السابق معروف البخيت في كتاب التكليف السامي لتشكيل حكومته الثانية بضرورة إجراء حوار وطني حول الإصلاح السياسي والاقتصادي في المملكة، وقد قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان السيد طاهر المصري في 2011/3/13، وبتاريخ 2011/3/14 وجه الملك عبد الله الثاني ابن الحسين رسالة مباركة إلى رئيس اللجنة وأعضاءها تمنى فيها لهم النجاح في وضع الأطر لقيادة عملية حوار سياسي تعزز مسيرة الإنجاز والاستقرار والبناء على المكتسبات والوصول إلى صيغة قانون انتخاب ديمقراطي يقود إلى انتخاب مجلس نيابي يمثل كل الأردنيين ويضطلع في تكريس العدالة والنزاهة والشفافية وسيادة القانون. وقد تمحورت توصيات اللجنة الوطنية في محورين رئيسيين هما: قانون الانتخاب، وقانون الأحزاب وما يلزمهما من تعديلات دستورية، وقدمت لجنة الحوار الوطني مقترحاً بقانون انتخاب جديد إلا أنه لم يتم الأخذ بها.[1]

وقد تم إقرار التعديلات الدستورية في عام 2011 حيث جرى تعديل (42) مادة من الدستور الأردني وهي المواد التالية:(6-7 -8 -11- 15-16- 18- 20-27-33-42-45-50-54-55-56-57-58-59-60-61-62-67-70-71-73-74-75-84-88-89-94-96-98-100-101-109-110-112-119- 22-128).

صدر القانون الذي سُمي قانون المحكمة الدستورية رقم 15 لسنة 2012 في تاريخ 2012/6/7 ، ونص في المادة الثانية فقرة (أ)، على أن تنشأ في المملكة محكمة دستورية يكون مقرها العاصمة عمان، وتعد هيئة قضائية مستقلة بذاتها. ونصت الفقرة (ب) من المادة نفسها أن هذه المحكمة تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، ولها تملك الأموال المنقولة وغير

(1)غبون، هديل (2011). مخاوف أردنية من فشل عمل لجنة الحوار الوطني، نقلا عن الرابط: http://www.sahafi.jo ، 6 3/1/ 2011.

المنقولة والقيام بجميع التصرفات اللازمة لأداء مهامها، وينوب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني[(1)]، وهذا يعد تقدماً في مسيرة الإصلاح السياسي .

يُضاف الى ذلك صدور قانون الهيئة المستقلة للإنتخاب رقم 11 لسنة 2012 بتاريخ 2012/4/9، الذي ينص على إنشاء هيئة مستقلة تسمى (الهيئة المستقلة للإنتخاب)، ويكون مقر الهيئة العاصمة عمان، وله الحق في فتح فروع أو مكاتب في محافظات المملكة[(2)]. وتختص بالإشراف على العملية الانتخابية وإدارتها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء وفق أحكام التشريعات النافذة، هذا ويكون للهيئة مجلس مفوضين من رئيس وأربعة أعضاء يتم تعيينهم بإرادة ملكية سامية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد[(3)].

من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل الأبعاد السياسية والاجتماعية الرسمية والشعبية لعملية الإصلاح السياسي في الأردن في فترة تشهد فيها المنطقة العربية تحولات جذرية في أنظمة الحكم بدءاً من ثورة تونس ومروراً بثورة مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا وما شهدته المملكة المغربية وسلطنة عمان من إصلاحات سياسية، يضاف إلى ذلك ما شهدته المملكة الأردنية الهاشمية من إصلاحات سياسية تمثلت بإنشاء المحكمة الدستورية وقانون الانتخاب والهيئة المستقلة للإنتخاب والإصلاحات الدستورية التي تمثلت بتعديل الدستور الأردني لعام 1952 وإصدار التعديلات الدستورية لعام 2011، وتعد كل هذه الاجراءات بمثابة اصلاحات سياسية ودستورية و قانونية لتعزيز مفهوم دولة القانون و المؤسسات.

مشكلة الدراسة:

يمثل الإصلاح السياسي إستراتيجية شاملة للتغيير في العملية السياسية في الحياة السياسية الأردنية، وقد بدأ الأردن مسيرته الإصلاحية منذ عام 2005 إذ مثلت الأجندة الوطنية برنامجاً وطنياً

---

(1) المشاقبة، أمين (2012). النظام السياسي الأردني، مطابع الدستور التجارية، عمان- الأردن، ط1، ص112.

(2)المصدر نفسه، ص115.

(3)قانون الهيئة المستقلة للانتخاب (2012). موقع التشريعات الأردنية- نظام المعلومات الوطني، المادة 4،6،12 من قانون الهيئة المستقلة للإنتخاب.

شاملاً للإصلاح السياسي. واستمرت مسيرة الإصلاح حتى عام 2011، إذ بدأت تأخذ منحى جديداً بعد ثورات الربيع العربي في عام 2011 وبدأ حراك سياسي يطالب بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية كأحد الملامح الأساسية للتحديث السياسي والتنمية السياسية، والتي عبر عنها الحراك الشعبي في الأردن بالمطالبة في إحداث نقلة في العملية السياسية وتحديث للقوانين والأنظمة المؤثرة في العملية السياسية، وقد قامت السلطة التنفيذية بمجموعة من الإصلاحات السياسية بدأت بأجراء التعديلات الدستورية وإنشاء المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب وتعديل قانون الانتخاب وحل مجلس النواب والدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية في بداية عام 2013، ولكن هل لبت هذه الإصلاحات الدستورية والسياسية تطلعات المجتمع الأردني؟، وهل نجحت الحكومات المتعاقبة في الاستجابة لمطالب الحراك السياسي في الأردن، ولماذا؟ وما هي أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على فاعلية تأثير الثورات العربية على عملية الإصلاح السياسي في الأردن؟ وفي هذه التساؤلات تكمن مشكلة البحث التي تحاول الدراسة هنا الإجابة عنها.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة وتحليل الإصلاحات السياسية الأردنية التي تمت في الفترة 2011-2012.
2. دراسة واقع وأهداف الإصلاحات الدستورية التي تمت في عام 2011 .
3. تقييم تأثير هذه الإصلاحات السياسية والدستورية على الدولة الأردنية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال محاولتها تقييم عملية الإصلاح السياسي خلال الفترة 2011-2012 والتي تكتسب أهمية باعتبارها جاءت في ظل الثورات العربية والحراك السياسي الأردني واستكمالاً لمسيرة الإصلاحات السياسية التي بدأتها الدولة الأردنية منذ عام 1989 مما سيساهم في تقديم دراسة علمية حول أهم مراحل عملية الإصلاح السياسي والدستوري في الفترة (2011-2012).

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية

- أن المتغير المستقل وهو مبادرة الحكومات كان لها دور ايجابي في الإصلاح الذي ترتب عليه تخفيف الاحتقان .
- إن النظام السياسي الراشد يجري تعديلات بشكل مستمر مستجيباً للأحداث والمطالب.
- هنالك علاقة بين مستوى الإصلاحات الدستورية والسياسية وبين ردود الفعل الداخلية على هذه الإصلاحات .
- خفقّت عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة 2011-2012 من تداعيات الربيع العربي على الأردن .

تعريف المصطلحات والمفاهيم

استكمالاً للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لابد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي تقوم عليها هذه الدراسة وهي:

أ. **الإصلاح.** يعرف بأنه "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية[(1)].

الإصلاح السياسي. يعرف الإصلاح السياسي بأنه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج، وبمعنى آخر فالإصلاح السياسي هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً"[(2)].

---

(1) هنتنغتون، صاموئيل(1999). **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،** ترجمة: سمية فلو، بيروت دار الساقي، ص121.

(2) المشاقبة، أمين (2005). **الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية،** في شملان عيسى وأمين مشاقبة محرران، الإصلاحات السياسية في العالم العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية ، جامعة الكويت، ص59.

الحراك الشعبي . ويقصد به جميع الفعاليات التي نظمها الأردنيون منذ أوائل عام (2011)، والتي تشتمل على المسيرات والإحتجاجات والإعتصامات المطالبة بالإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية. [1] إن الحراك الشعبي في مفهومه العام هو كل النشاطات السياسية (الفردية منها والجماعية) داخل الوطن وخارجه وتهدف إلي تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن في الفترة (2011–2012) .

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية (2011–2012).

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على تحليل عملية الإصلاح السياسي وتقييمها في الأردن.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم السياسية ومن أبرز رواده دافيد ايستون الذي ركّز في تحليلاته النظمية على الجانب المتعلق بمقدرة النظم السياسية على الاستجابة لضغوط البيئة ومؤثراتها، وهذه الضغوط التي يُطلق عليها مطالب أو حاجات (Demands) قد تنبع من البيئة الخارجية للنظام، كما قد تنبثق من داخل النظام نفسه ، وتتوقف طبيعة القرارات والسياسات التي يتوصل إليها النظام في مجال استجابته لتلك الضغوط والمطالب على القدر المتاح له من الإمكانات والموارد المساندة (Supports) وسوف يتم استخدام هذا المنهج في تحليل ودراسة عملية الإصلاح السياسي في الأردن وردود الفعل عليها وقدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب الإصلاح السياسي بما يساهم في فهم التحولات في النظام السياسي الأردني في ظل ثورات الربيع العربي.

---

(1) العلاونة، حاتم سليم(2012). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري "دراسة ميدانية على النقابيين في إربد "، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان " ثقافة التغيير"، عمان: جامعة فيلادلفيا.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

- **دراسة هشام الخلايلة : (2012) بعنوان: أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن للفترة 1999-2012، وتحديد مفهوم المشاركة السياسية في إطاريها النظري والعملي وأهميتها في الأردن، والتعرف إلى آليات التفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي في الأردن، مع إبراز أثر الإصلاح السياسي على قنوات المشاركة السياسية في الأردن. ونظراً لأن الباحث هشام الخلايلة لم يتطرق إلى موضوع الحراك الشعبي، فإنّ الباحث سيستفيد من هذه الدراسة في الإطار النظري، وفي تحليل مراحل تطور عملية الإصلاح السياسي.

تعرض هذه الدراسة واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1999-2012 مما سيساعد الباحث في تحديد أهم جوانب عملية الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية خلال فترة الدراسة الحالية.

- **دراسة مشاقبة، والعلوي (2010) بعنوان: الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)**، اهتمت الدراسة بالتداخل الحاصل بين مفهوم الإصلاح السياسي وبعض المفاهيم والمصطلحات الأخرى كالتنمية السياسية والتحديث السياسي والتغيير السياسي التي تصب جميعها في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع وجود اختلاف في أسلوب التعامل مع مضامين هذا التحول وآلياته ضمن إطار الجوهر أو المظهر.

وتساهم هذه الدراسة في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية وتحليل مرتكزات عملية الإصلاح السياسي وأبعادها كمفهوم نظري.

- **دراسة مارينا أوتاوي وميشيل دن (2007) بعنوان: الأنظمة الحاكمة و"مأزق الملك" في العالم العربي: وعود و مخاطر الإصلاح الهرمي**، تناقش الباحثتان في مؤسسة كارنيغي، مأزق القيادات الناشئة من ذوي الأفكار الإصلاحية في الدول العربية، فالعولمة وتحسين إمكانية حصول عامة الناس على المعلومات يحفزان المطالبة بالتحديث، لكن شواهد التاريخ تظهر أن

الإصلاحات التي يتم إدخالها من أعلى الهرم، حتى ولو كانت محدودة، تزيد بدلاً من أن تُنقص مطالبة قاعدة الهرم بتنفيذ تغييرات جذرية، كما كانت الحال بالنسبة للثورة الإيرانية. ولمواجهة هذا التهديد، تحاول الأنظمة الحاكمة العربية السيطرة على عملية التغيير عبر إجراء "إصلاحات مُدارة": والتي تعني اعتماد الإصلاح الرسمي المؤسساتي دون نقل السلطة الحقيقية (البحرين ومصر)، أو إجراء تحسينات جوهرية في حقوق المدنيين من دون إصلاح مؤسساتي (المغرب)، أو تحقيق مشاركة محدودة للمعارضة الشرعية (اليمن والجزائر).

وتساهم هذه الدراسة في التعريف بتطورات عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي وكتابة الإطار النظري للدراسة .

- **دراسة نوال الفاعوري: (2006) بعنوان: دور المرأة الأردنية في الإصلاح السياسي،**

هدفت هذه الدراسة إلى الحديث عن الدور الايجابي للمرأة الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، فقد أدرك الأردن بقيادة الملك عبد الله الثاني طبيعة المرحلة، وأن هناك مرحلة جديدة قد بدأت لا بد من التعامل معها، ومواجهة التغيرات الدولية بإيجابية لمصلحة الأردن أولاً، ثم مصلحة الشعوب العربية والإسلامية ثانياً، ولا بد من الاعتراف بأن عملية الإصلاح السياسي عملية ليست سهلة، وهذه المسيرة تعتمد على عدة عوامل منها القدرة على التعامل بإيجابية وعقلانية مع القضايا المعقدة. والقدرة على النهوض باقتصاد البلد، فالديمقراطية والإصلاح لا تقتصران على الانتخابات بل هما مجموعة قيم واتجاهات وقناعات تترسخ في وجدان الإنسان. وهذا سيساعد الباحث في تحليل تطور الإصلاح السياسي في الأردن قبل ثورات الربيع العربي.

- **دراسة محمد تركي بني سلامة (2006) بعنوان (الإصلاح السياسي دراسة نظرية).** هدفت هذه الدراسة إلى الحديث عن الإصلاح أو التغيير السلمي الذي عادة ما يكون بالوسائل والأدوات الديمقراطية وعلى رأسها الانتخابات، وعملية الإصلاح بحاجة إلى أشخاص يتمتعون بمزايا معينة، منها قوة الإرادة وصدق الانتماء وثقافة الحوار والتسامح والرغبة في المشاركة واحترام قيم العدالة والمساواة والشفافية وحقوق الإنسان التي تضمنتها المواثيق الدولية ورفض الفساد، فعملية الإصلاح عملية مجتمعية، وبالتالي فإن الفرد محدود الإمكانات ولا يستطيع إحداث الإصلاح بمفرده فلا بد أن ينتظم الأفراد في إطار جماعي، ولكن هذه الدراسة لم تتحدث عن الإصلاح السياسي بصورة دقيقة بل تناولت الحديث عن الإصلاح بصورة عامة.

سيستفيد الباحث من هذه الدراسة في بناء الإطار النظري للدراسة وتحليل مؤشرات الإصلاح التي ستعتمد عليها الدراسة في الوصول إلى مراحل عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

- **دراسة محمد محفوظ: (2004) بعنوان: الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف تبني وطناً للعيش المشترك**، تطرقت الدراسة إلى مدخل الإصلاح السياسي وقضايا المواطنة وإلى أن تجسيد مبدأ المواطنة يتطلب على المستوى العملي الكثير من العمل والكفاح للتخلص من الدوائر والممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ الجامع.وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالعلاقة العميقة والجوهرية التي تربط بين مفهوم المواطنة والأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، باعتبار أن مضامين المواطنة بحاجة إلى فضاء سياسي جديد يقوم بتحريك الساحة ومكوناتها وقواها المتعددة باتجاه العناصر والمفردات الضرورية للمفهوم.

وتساهم هذه الدراسة في فهم أبعاد العلاقة بين الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كمفاهيم تساعد في بناء عملية الإصلاح السياسي وتقييمها في الأردن خلال فترة الدراسة 2011-2012.

- **دراسة Thomas Car other: (1999) "Aiding Democracy A Learning Curve" Carnegie Endowment for International ,Washington,D.C.**

وقد ورد فيها أن صفة التعددية الحزبية وتداول السلطة تحولان دون استفراد طرف سياسي ما بالقوة والنفوذ، فالمعارضة تقوم بدور رقابي دقيق وشفاف ومتواصل وعلمي، وهي تحصي هفوات الحكومة وذلك لإسقاطها وأخذ مكانها. إلا أن هذه المعارضة يجب أن تتصف بالايجابية، وحال توصلها إلى اكتشاف خطأ حكومي ما، فعليها أن تبادر إلى طرح البديل.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإصلاح السياسي بأنها تركز على موضوع تقييم التجربة الإصلاحية في الأردن قبل ثورات ربيع العربي وبعدها.

الفصل الثاني

ثورات الربيع العربي 2011-2012

تمهيد:

إن التحولات التي يشهدها العالم العربي هي تحولات لم تكتمل بعد، وسيكون اكتمالها أكثر صعوبة من تلك التي حدثت في دول أوروبا الشرقية، كما ستكون أكثر دموية وستستغرق وقتاً أطول. أما نتائج عملية التحول في المنطقة فسوف تكون متباينة، مما سيظهر الفروق بين الدول العربية المختلفة على شكل أكثر وضوحاً مما هو حادث في بداية الثورات ، و في الآونة الأخيرة جمعت الظروف مواطني تلك الدول في خانة واحدة .

وستكون المهمة الأكبر هي بناء نُظم حكم سياسية جديدة في منطقة الشرق الأوسط والأدنى . بحيث تكون نظماً تتحمل المسؤولية وتعمل على نحو ديمقراطي، أو تكون، على الأقل، أكثر تمثيلاً للشعب مما هو عليه الحال الآن. هذه المهمة ستستغرق عقداً من الزمان، إن لم يكن أكثر. وليست هناك ضمانات بنجاح هذه العملية التي ستمثل، أيضاً، تحدياً بالنسبة لأوروبا التي تستطيع بالتأكيد أن تؤثر على سير هذه العملية التي تشهدها دول المنطقة المجاورة لها، حتى وإنْ كانت لا تستطيع أن تحسم نتائجها.

إذا كانت الثورات العربية اليوم هي إحدى النتائج الايجابية للتقدم (الالكترومعلوماتي) الذي حصل في العالم المتقدم والغربي منه بشكل خاص، فهي يفترض أن ترتبط اشد الارتباط بطبيعة العصر وآخر منجزاته، وخاصة في مسحته العامة المتمثلة في استنبات فكر العدالة الاجتماعية والديمقراطية وإيديولوجيات التحرر الاجتماعي والتي شكلت بمجملها ظروفا تراكمية مواتية لتحقيق تلك الانجازات، وليست فقط في استخدام التقنية المعلوماتية كأداة أو وسيلة لأحداث فعل الثورة فقط، فهناك فرق كبير بين استخدام التقنية في كل مكان وبين ظروف استنباتها في الأرض التي أنتجتها، ولا يعني بأي شكل من الإشكال أن مستخدم التقنية هو حامل للفكر الذي أنتجها، وتلك هي احد المفارقات في انتشار التقنية في بقاع العالم دون أن يرافقها تحديث للقيم والإيديولوجيات مطابقٌ له في الأرض الأم التي ابتكرتها.

المبحث الأول: التعريف بثورات الربيع العربي

ثورات الربيع العربي (2011 – 2012) هي موجات من الثورات والاحتجاجات في أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت في مُختلف أنحاء الوطن العربي . بدأت بالثورة التونسية التي أطلقت الشرارة في كثير من الأقطار العربية . وقد أطلقت وسائل الاعلام الغربية على هذه الثورات لقب الربيع العربي .[1]

يمكن اعتبار الثورة أحد أدوات التغيير في المجتمعات وتتسم الثورات بكونها مفاجئة، وإن كانت مُقدماتها وشواهدها تأتي متقدمة قبل حدوث الانفجار الثوري، وهي جماهيرية وإن تزعمتها نخبة من الناشطين السياسيين، كما أنها تدعو للتغيير الجذري، وإن بدأت كحركة مطلبية، فإنها سرعان ما تتحول لحركة للتغيير الشامل، كما إن بعض الثورات تواجه نكسات أو ثورات مضادة، وكثير من الثورات لا تحقق أهدافها في المدى القريب، رغم أنها في المدى البعيد تحدث تغييراً جذرياً في حركة المجتمع.[2]

إن الثورة باعتبارها حركة جماهيرية تدعو للتغيير الشامل تقع في مأزق بأنها تقف عند حد معين ولا تكمل مسيرتها الثورية لحد النجاح المبتغى من تلك الثورة بعد إشعالها، خاصة إذا واجهت نظماً ضعيفة، وأدت إلى انهيارها بسرعة، ومن ثم تتصور الحركة الثورية أن عملها أمر سهل، وأن تغيير المجتمع مسألة بسيطة، وهنا يظهر المأزق الأول وهو النظرة المستقبلية لتطور المجتمع، فكما هو معروف أن تغير المجتمع ثقافياً واجتماعياً ليس مسألة سهلة مثل التغير الشكلي أو التغير القانوني أو التغير التكنولوجي، فاستيعاب المجتمع باعتباره أفراداً لعملية التغيير أقل سرعة من استيعابه للتكنولوجيا، وهذا البعد الاستراتيجي المستقبلي يحتاج لتطور التركيبة الذهنية والسلوكية للمجتمع بمعنى أنه يحتاج لوقت.

---

(1)المرزوق، خالد يوسف(2011). **أوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية** ، جريدة الأنباء، 1/31، العدد: 12799، ص5.

(2)الذوادي، محمود (2011). سيادة اللغة العربية أين هي في مسار الثورة التونسية؟ نقلاً عن موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net ، 2011/6/14.

ويشير البعض الآخر إلى التجربتين التونسية والمصرية على أنهما ثورتان ناجحتان وان البقية سوف تأتي في كثير من الدول العربية التي لا تزال شعوبها تعاني من عدم قدرة النظم السياسية على مقاومة الضغط الشعبي المطالب بالتغيير ، وهناك فريق ثالث يرى فيما حدث في مصر وتونس خاصة محاولات ثورية قابلة للنجاح وإن كان يحتفظ كثيراً على بطء التغير والتحول في السياسات والمؤسسات والتغير في القيم الحاكمة للمجتمع، وما يجمع بين هذه الآراء والمواقف هو تعريف للثورات التي استقر عليها عبر سنوات طويلة تتعلق بالتغيير الراديكالي لكل من القيم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التغير في النخبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،بعبارة أخرى، لا يمكن الحديث عن ثورة دون حدوث حالة من التغيير الكامل في المشهد السياسي والاقتصادي الحاكم بما يشكل حالة من الانقطاع في الماضي.(1)

إن التطورات الكبيرة في قطاع تكنولوجيا الاتصالات الرقمية قد وفرت البنية التحتية اللازمة لانتشار القنوات الفضائية والإنترنت مما أتاح للمتلقي في كافة أنحاء العالم إمكانية الإطلاع ومشاهدة ما يجري من أحداث بشكل سهل وسريع .

وقد أحدثت الثورات العربية تحولات متباينة على مستوي أدوار الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط. ففي الوقت الذي اكتفي فيه الفاعلون الدوليون بموقف المشاهد والمراقب، باستثناء التدخل في ليبيا، نجد أن القوى الإقليمية تشهد حالة من التفاعل غير مسبوقة، ربما ينتج عنها تغييرات كبرى على واقع ومستقبل الفاعلين الإقليميين، سواء كانوا دولاً أو فاعلين من غير الدول، ورغم أن مفهوم الإقليمية الجديدة ينصرف إلي صيغ التكتل والتعاون الإقليمي -في المجال الاقتصادي- بين مجموعة متقاربة من الدول، جغرافياً وسياسياً واقتصادياً، من أجل مواجهة أي تدخل خارجي، ولتحقيق التوازن الدولي، في ظل غياب التعددية القطبية في العالم، وكرد فعل لظاهرة العولمة. وبنظرة أفقية على ما أحدثته الثورات العربية من تحولات للأدوار الإقليمية، نجد أن الدور الإيراني أصابه الانكماش، وأصبح مرشحاً بقوة للتراجع لجملة التحديات الداخلية التي تواجهه. (2)

---

(1)حمادة، أمل (2011). تحويل طويل المدى: هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية، السياسية الدولية، العدد 185، المجلد 46، ص42.

(2)الدهماني، فريدة (2011). المجتمع المدني ريح معاكسة، مجلة جون أفريك، العدد (2633)، تاريخ 26 /6.

كان من أبرز نتائج الثورات العربية هي عودة الجدل بشأن الحركات الإسلامية، سواء فيما يتعلق بدورها في إشعال هذه الثورات، أو مستقبلها السياسي والحركي، خاصة في ظل حالة الإقصاء والتهميش التي تعرضت لها هذه الحركات طيلة العقود الخمسة الماضية، وبوجه عام، يمكن القول إن الحركات الإسلامية، وإن كانت من أهم الأطراف المستفيدة من سقوط الأنظمة الأوتوقراطية العربية، فإن ثمة استحقاقات وتحديات عديدة سوف تواجهها هذه الحركات، إذا ما قدر لهذه البلدان أن تشهد تحولاً ديمقراطياً راسخاً خلال السنوات القليلة المقبلة. (1)

كان العنوان الرئيسي للثورات العربية هو تغيير الأنظمة والمطالبة بالإصلاح والحرية والديمقراطية والعدالة والتأكيد على أن الأمة العربية هي أمة واحدة لها مستقبل ومصير واحد ومشترك ويجمع بينها التاريخ المشترك والهوية والثقافة المشتركة(2).

ظهر مصطلح الثورة منذ ظهور النظام السياسي وتطور المجتمعات الإنسانية ولكنه أخذ أبعاداً جديدة في ظل تطور النظام الدولي واكتسب قدرة على الانتشار والتأثير في ظل وسائل الإعلام الرقمية الحديثة ، ومع أن مفهوم الثورة الذي ساد على غيره من المفاهيم وهي ثورة الشعب ضد الاستعمار أو ضد الأنظمة الاستبدادية،إلا أن مفردة الثورة لغة لا تقتصر على هذا الجانب بل تشمل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً سواء كانت أوضاعاً طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. ومن هنا تستعمل كلمة ثورة في سياقات مختلفة كالقول بالثورة الصناعية أو الثورة التكنولوجية لوصف التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حياة الشعوب وعلى الحضارة الإنسانية.(3)

ارتبط التعريف (الكلاسيكي) للثورات كذلك بالحديث عن تنظيم سياسي او عسكري يقود عملية التغيير المجتمعية والمواجهة مع النظام السياسي القديم ويوفر قاعدة لتجنيد النخبة السياسية الجديدة(4).

---

(1)العناني، خليل (2013). التيارات الاسلامية في عصر الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة.

(2) أبراش، ابراهيم (2012). استشراف مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ما بعد الربيع العربي، ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية، نقلاً عن: http://www.palnation.org، 2012/8/24.

(3)أبراش، إبراهيم (2011). الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة، 2011/3/25، نقلا عن الرابط: http://bafree.net/alhisn/showthread.

(4)المصدر نفسه.

لا تهدف ثورات القرن الحادي والعشرين بالضرورة إلى تغيير شكل النظام السياسي وإن هدفت بالتأكيد إلى تغيير علاقات القوى وتوازناتها بداخله، فليس مطروحاً على الأجندة التونسية أو المصرية أو حتى السورية واليمنية . – تبقى الحالة الليبية شديدة الخصوصية بسبب طبيعة نظام القذافي – فليس مطروحاً أن يتحول النظام من جمهورية إلى إمارة أو ملكية وإن طرحت مسائل أخرى تتعلق بكون النظام القادم رئاسياً أم برلمانياً ومسائل تتعلق بسيطرة إقليمية معينة على هيكل السلطة ومؤسساتها. (1)

(1)حمادة، أمل، مرجع سابق، ص45.

المبحث الثاني: الأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للثورات العربية

شكلت البيئة السياسية والاجتماعية والاجتماعية التي واجهت كثير من الدول العربية وانتشار الفساد والركود الاقتصادي ، يضاف إلى ذلك الأوضاع السياسية وحالة التضييق السياسي وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وغياب النزاهة، شكلت هذه الظروف أرضية مناسبة لحدوث الاحتجاجات والثورات، وقد انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية. وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيرًا في كل الدول العربية وهو:"الشعب يريد إسقاط النظام."

من أهم أسباب حدوث هذه الثورات ما يلي :

أولاً: الأوضاع العربية الداخلية : شكلت الأوضاع السياسية العربية الداخلية والتي تمثلت بضعف الإدارة والتخلف والفساد والبطالة والقهر والاستبداد وسوء توزيع الثروة وغياب الديمقراطية سبباً في حدوث هذه الثورات، وهناك عوامل أخرى ترتبط بهذا السبب مثل: تقدم القيادات العربية في السن التي لم تترك دوراً للشباب في بناء أوطانها على أسس حضارية إنسانية معاصرة. [(1)]

ثانياً: عوامل الإحباط القومي وما أصاب الأمة من وهن وضعف وتجزئة وتغليب المصلحة القطرية على مصلحة الأمة العربية العليا في أمنها واستقرارها العسكري والمائي والغذائي والاجتماعي، وتقديم التنازلات المجانية للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل والغرب عموماً على حساب الحقوق العربية من أجل البقاء في السلطة لأطول مدة ممكنة والسعي لتوريثها للأبناء والأحفاد على حساب الحق والكرامة وتقرير المصير وتحرير فلسطين وبناء مجتمع عرب تقدمي معاصر تراعى فيه مبادئ الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان[(2)]

ثالثاً: وفرت وسائل الاتصال وثورة المعلومات للشباب العربي فرصة الاطلاع على ثقافات أخرى وتبادل للمعلومات والحوار واللقاء والتفاهم بواسطة المواقع الاجتماعية لشبكة الانترنت حيث تجمعهم آمال وثقافة ولغة واحدة مشتركة.

---

(1)الجندي، شذى الظافر (2011). ثورة الشباب في وطننا العربي تطالب بمكافحة الفساد، الحوار المتمدن، العدد(3291)، نقلاً عن: www.ahewar.org، ص2،2011/2/28.

(2) المصدر نفسه، ص3.

والثورة هي قيام الجماهير العربية بالاحتجاج على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي وصلت إلى مراحل لم تعد الشعوب العربية قادرة على التعايش معها ، وتتسم هذه الثورات بأنها تسعى لإحداث تغيرات جذرية في حياة الشعوب وبعض هذه الثورات تحقق أهدافها وبعضها يفشل وأخرى لا تستطيع تحقيق أهدافها . (1)

وهنالك تعريف أخر للثورات وهي ثورة الشعب الخاضع للاحتلال ضد الجيوش المحتلة ، وتكون الثورة موجهه ضد عدو خارجي يهدد الأمة والشعب ، ومع أن هذا المصطلح حديث التداول إلا أن الفعل الموصوف كان حاضراً منذ القدم. (2)

أهم العوامل التي أدت إلى الثورات العربية 2011-2012 ما يلي :

تكاد تتشابه ثورة تونس ومصر وتتفق مع كل الأنظمة العربية الأخرى تقريباً ملكية كانت أو جمهورية في مجموعة من الخصائص السياسية التي تشكل في مجموعها البيئة الملائمة لقيام الثورة، ولعل أهم تلك العوامل السياسية هو غياب المشاركة السياسية الفاعلة، فساد الطبقة الحاكمة، الضياع المتكرر لفرص الإصلاح، انتهاكات الحقوق، انعدام الأمل في التغيير، وتراجع الدعم الخارجي للاستبداد.(3)

تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أهم مصادر الشرعية للأنظمة السياسية. والمقصود بالشرعية هنا قبول المواطنين بالنظام القائم أشخاصاً ومؤسسات، وبالتالي عدم الثورة عليه. والمقصود بالمشاركة السياسية الفاعلة هو تلك المشاركة التي تجعل المواطن قادراً على التأثير في عملية اختيار القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة فعلياً وتولي المواقع العامة والتأثير في صنع السياسات العامة ومساءلة الحكام. ولعل ما يتفق فيه النظامان السابقان في تونس ومصر هو أنهما عانيا من تناقض واضح بين الطابع الجمهوري للنظام مع ما يعنيه ذلك من شراكة حقيقية في السلطة بين قوى المجتمع من جهة، وبين الاستبعاد السياسي الممارس على صعيد الواقع من جهة أخرى.

---

(1)نجيم، محمد (2011). الثورات العربية مالها وما عليها، صحيفة الاتحاد، نقلا عن الرابط: http://www.alittihad.ae، ص2،2011/9/22.

(2)أبراش، أبراهيم، (2011)، مرجع سابق.

(3)الفقيه، عبد الله(2011). أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن، نقلاً عن: http://www.al-tagheer.com، 20/02/2011، ص2.

وهذا التناقض الفاضح تعاني منه مع اختلاف في الدرجة معظم إن لم يكن كل الأنظمة العربية الجمهورية والبالغ عددها 14 نظاماً. (1)

وصلت معظم الأنظمة الجمهورية العربية إلى مرحلة انسداد الأفق بالنسبة لعملية التغيير وبحيث تحولت تشوهات الأنظمة القائمة إلى ثوابت وطنية يعاقب من يتجرأ على التفكير بالخروج عليها. ومع أن بني البشر يميلون إلى التغيير التدريجي لشؤون حياتهم وليس إلى الثورات إلا أن الأنظمة الاستبدادية التي تسد آفاق التغيير أمام الناس عن طريق الإقصاء والقمع والانتهاك المتكرر للحقوق لا تدع أمام الناس طريقاً آخر للتغيير سوى طريق الثورة. (2)

وفشلت الأنظمة المستبدة العربية وفي مقدمتها النظامان في مصر وتونس في قراءة التحولات في أوضاع وسياسات الغرب وخصوصاً تلك المتعلقة بتراجع قوة الغرب من جهة وبالتحول الديمقراطي المستمر في تلك المجتمعات من جهة ثانية. فقد انتقلت السلطة في الولايات المتحدة وألمانيا مثلا من نخب مرتبطة بشكل أساسي بمصالح الرأسمالية العالمية ومهتمة بالاستقرار وتدفقات النفط وأمن إسرائيل إلى نخب جديدة تهتم أكثر بقيم العدالة والحرية والديمقراطية ولا تتردد في التخلي عن المستبدين عندما تتحرك الشعوب ضدهم، أما من الناحية الاقتصادية وإن اختلفت طبيعتها من حالة إلى أخرى إلاّ انها تعدُّ محركات هامة لقيام أي ثورة. ففي الحالتين التونسية والمصرية، فان الأوضاع المعيشية الصعبة وارتفاع أسعار الغذاء على نحو خاص تمثل بالتأكيد جزءاً من القوى المحركة للثورة وإن كان من الخطأ، كما يذهب الكثير من المفكرين، اختزال عوامل قيام الثورة في الجانب الاقتصادي أو اختزال الجانب الاقتصادي في التضخم في أسعار السلع الأساسية. وفي حين يعتبر نجاح الحكومات في إشباع الحاجات الأساسية مصدرا ثانياً من مصادر الشرعية للأنظمة، فإن الفشل في إشباع تلك الحاجات يساهم في تآكل شرعية تلك الأنظمة. (3)

وفي الوقت الذي يؤدي فيه تحرير الاقتصاد، والحد من الاحتكار وتشجيع المنافسة وخلق بيئة استثمارية مواتية إلى زيادة الاستثمار، فإن خلق فرص العمل ، وتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الرضا عن النظام الحاكم، ودخول السياسيين ميدان التجارة ومنافستهم للتجار

---

(1)المصدر نفسه، ص12.

(2)المصدر نفسه، ص13.

(3) المصدر نفسه ،ص4.

الحقيقيين بطرق غير شريفة وعن طريق توظيف نفوذهم في الدولة والموارد العامة يؤدي إلى تزايد النقمة ضد النظام القائم. وقد لوحظ التأثير الكبير لهذا الجانب في كل من تونس ومصر عندما انخرطت القلة الحاكمة في النشاط الاقتصادي واحتكرت مجالات الاستثمار وشاركت الناس في أرباحهم بدون وجه حق، وهو ما أثر سلباً على معدلات الاستثمار، والنمو الاقتصادي، وعلى خلق فرص العمل. في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية (وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي) قيّمت مصر بـــ 3,1 عام 2010 استناداً إلى تصورات درجة الفساد من وجهة نظر رجال أعمال ومحللي الدولة الاقتصاديين، حيث أن 10 تعني نظيفة جداً و 0 تعني شديدة الفساد. وتحتل مصر المرتبة 98 من أصل 178 بلد مدرج في التقرير. [1]

بعد نجاح الثورة التونسية بدأ عدة رؤساء عرب بإلقاء خطابات يعدون فيها مواطنيهم بالإصلاح وكانت أبرز هذه الخطابات خطاب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أمام الآلاف من أنصاره في يوم الخميس 2011/3/10 وعد فيه بوضع دستور جديد للبلاد يضمن فصل السلطات واستقلالية فروع السلطة والحكومة، وذكر أن هذا الدستور سيكتمل بحلول نهاية العام 2011 لتحقيق مطالب الشباب، وقام صالح بحل الحكومة أيضاً وتكليفها بإدارة الأعمال في محاولة لتهدئة الشباب المعتصمين، كما وعد صالح بإجراء انتخابات عامة وبتشكيل حكومة جديدة في بداية عام 2012، وحسب مقترحاته الآنفة الذكر، منح المحافظات مزيداً من السلطة، أما بشار الأسد الرئيس السوري فسارع إلى التعهد بالإصلاح قبل بدأ التظاهرات، وذكر الأسد قبل أيام من اندلاع التظاهرات في مقابلةٍ مع صحيفة (وول ستريت جورنال) بأنه سيبدأ بإصلاحات في عام 2011 تتضمن إجراء انتخابات بلدية ومنح المنظمات غير الحكومية المزيد من السلطات وسنّ قانون جديد للإعلام، أما

---

(1)محمود، ولاء جاد عبد الكريم (2011). الحراك السياسي للشباب المصري حالة واقعيــة ورؤيــة استشــراقية، 2011/12/22، نقلاً عن: http://www.maatpeace.org، ص 14.

الرئيس التونسي فتعهد في خطابه التلفزيوني الشهير بتاريخ 2011/1/13 بالبدء بإصلاحات واسعة. (1)

دعا بن علي في خطابه المحتجين التونسيين إلى عدم التخريب، وذكر بأنه أعطى أوامر لوزير الداخلية بعدم إطلاق النار على المحتجين وتعهد أيضاً بالتصريح بعمل المواقع الالكترونية ورفض أي شكل من الرقابة عليها وحرية الإعلام الكاملة، وأضاف بأنه لن يترشح بالرئاسة في عام 2014، لكن خطابه لم يخفف من نوبة الاحتجاجات واستمرت الاحتجاجات حتى هروبه إلى خارج تونس، أما الملك السعودي وبعد تظاهرات محدودة قادها شبان سعوديون في أنحاء متفرقة من المملكة فقد ذكر بأنه سيبدأ بخطوات جدية تشمل مكافحة الفساد، وتخصيص أموال بمليارات الدولارات لرفع الأجور، وتوفير آلاف الوظائف في مختلف القطاعات، وبناء نصف مليون وحدة سكنية للعاطلين والموظفين والطلاب، وكانت حصيلة الثورات العربية إسقاط كل من النظام التونسي والمصري والليبي ومحاكمة كبار مسؤوليه وتغيير كل من الحكومة الليبية والعُمانية والسورية والكويتية وإجبار الحكومة الجزائرية والمغربية والعراقية على البدء بإجراءات تشمل إعطاء مزيد من الحريات. (2)

يرى بعض المفكرين الغربيين أن ما يشهده الوطن العربي اليوم هو ثورة عربية بمضامين وأهداف قومية، ولهذا أطلق عليها بعضهم "الربيع العربي" وأنها لن تتوقف على الأقطار التي تفجرت فيها حتى الآن ويؤكدون على ضرورة دراسة هذه الظاهرة التي يحذر المتأثرون منهم بالدعاية الصهيونية من أنها ستعيد ترتيب التوازنات والعلاقات العربية مع الغرب وتهدد مصالحه ونفوذه. (3)

ويرى المفكر الألماني يورغن تودنهوفر أن ثورات الربيع العربي جارفة وستتواصل، حتى لو إحتاج التغيير في العالم العربي الى عقود أو أكثر، كما حصل في أوربا، فإن زمن الملوك

---

(1) ظاهر، وائل(2013). كيف قامت الثورات العربية ورعب العالم منها؟ ، نقلاً عن: http://kolenaarab.blogspot.com، ص 7.

(2)الشاعر، محمد (2011). عام 2011 وسقوط الأنظمة العربية، مجلة صوت المواطن ، نقلاً عن الرابط:.sootalmwatn.org.

(3)المرزوق، خالد يوسف (2011). مرجع سابق.

والحكام الذين يعينون أنفسهم وصل إلى نهاية مؤكدة ولم يعد لهم مكانا على المسرح السياسي الدولي. ويعتبر السبب الرئيس لهذا التحول نحو الديمقراطية هو أن (الديمقراطية هي أكثر أشكال الحكومات نجاحا في عصر الصناعة والإعلام الحالي) وأن (الهياكل الاستبدادية المتحجرة لعصر ما قبل الصناعة لا تستطيع مواجهة تحديات عالمنا الصناعي الحالي) ويضيف (أن الحكام الذين يفشلون في إدراك ديناميكية السلوك الجمعي للثورة الديمقراطية في الوقت الصحيح، مثل قادة تونس ومصر، يكون رد فعلهم بطيء وبذلك يفقدون فرصتهم وتقوم القوة الجارفة للجماهير الثائرة بإزالتهم)[1].

خصائص الثورة:

ومن أبرز هذه الخصائص أنها:

شعبية: أي ألا تكون مجرد تحركات سياسية لجماعة أو حزب أو تنظيم أو مؤسسة، فإذا وقع التغيير –مثلاً– من خلال المؤسسة العسكرية فهو انقلاب لأنه يحدث من داخل مؤسسات النظام وليس بيد الشعب. أما مطالبة الأحزاب والقوى السياسية بالتغيير فهذا تفاعل طبيعي وممارسة لدورها السياسي في ظل الوضع القائم، فالأحزاب بطبيعتها هدفها الوصول إلى الحكم وتطبيق سياسات مختلفة عن الحكومات القائمة، أما الثورة فهي التي تخرج من الشعب نفسه، وعلى نطاق واسع، أي لا تكون الاحتجاجات مقصورة على جزء معين من الشعب، سواء كان هذا الجزء فئة أو طائفة أو منطقة أو شريحة اجتماعية، فالثورة ليست جزئية لا في مطالبها ولا فيمن يطالب بها، لذلك فإن الاحتجاجات في البحرين مثلاً ، لا ينطبق عليها هذا الشمول لأنها تعكس مطالب قطاع معين من الشعب هم الشيعة، فضلاً عن أنها مطالب ذات دوافع مذهبية بالأساس[2].

جذرية: أي أن تسعى الثورة إلى تغيير شامل وجذري لا جزئي، وإلا أصبحت مجرد مطالب جزئية اقتصادية كانت أو سياسية أو غير ذلك، ومن هنا فإن الاحتجاجات التي خرجت في بعض دول مجلس التعاون الخليجي يصعب اعتبارها ثورات، إذ لم يكن التغيير الشامل مطلبها، ولم تسع إلى إحداث قطيعة كاملة مع الوضع القائم. وتركزت جل مطالبها في إدخال إصلاحات سياسية أو اقتصادية، مع تفاوت عمّق نطاق الإصلاح المطلوب من دولة إلى أخرى، لكن في أي منها لم يرتفع

(1)الجصاني، عبد الواحد (2012). المفكر الألماني تودنهوفر يقدّم رؤية غربية منصفة للثورات العربيـة، شـبكة البصرة، نقلاً عن: http://www.albasrah.net، 2012/2/1.

(2)راشد، سامح (2011). حصاد الربيع العربي في عامه الأول، مجلة شؤون عربية ، عدد 148، شـتاء 2011 ، ص 18.

سقف المطالب إلى حد تغيير النظام ككل، باستثناء البحرين التي خرجت فيها أصوات تطالب بذلك لكنها لم تكن تعبر عن موقف عموم المحتجين، وبينما في مصر وليبيا واليمن كان مطلب التغيير الشامل والجذري مطروحاً من البداية، تبلور في حالتي تونس وسوريا في وقت لاحق لبداية الاحتجاجات، نتيجة سوء تقدير وإدارة السلطات للأزمة(1).

مستمرة: أي أنها لا تنفض سريعاً أو تتوقف قبل حدوث التغيير المطلوب، فالثورات عملية مستمرة تتسم بالتراكم، وإلا أصبحت انتفاضة أو تمرداً مؤقتاً. وبغض النظر عن المدى الزمني الذي يمكن أن تستغرقه الحالة الثورية، يمكن اعتبار الثورة مجموعة انتفاضات أو حالات تمرد واعتراضات جزئية قد لا تكون متصلة زمنياً، لكنها في النهاية تشكل سلسلة تراكمية يتبلور من خلالها موقف شعبي عام رافض للوضع القائم ويستهدف تغييره كلية. (2)

تلقائيـــة: أي أن تنشب الثورة بدوافع داخلية بحتة، وليس بتحريض أو إيعاز من أي طرف، وإلا أصبحت مؤامرة وليست ثورة، ولا يتعارض هذا مع لجوء الثورة إلى العمل المنظم أو التخطيط، على أن يكون المحرك والقوة الدافعة لها الإرادة الداخلية الحرة.

شهدت غالبية المجتمعات عبر التاريخ تحركات شعبية واسعة إلا أنها تفاوتت سواء في العوامل الاجتماعية للثورة أو من حيث درجة العنف المصاحبة للثورة أو من حيث نتائجها وقدرتها على تحقيق أهدافها، فكثير من التحركات الشعبية التي نعتها أصحابها بالثورة إما كانت محدودة الأهداف أو فشلت في تحقيق أهدافها وبعضها كان أقرب لحالات الفتنة والفوضى مما هي ثورة دون التقليل من أهمية أي تحرك أو انتفاضة شعبية ودون الغوص بالجدل حول توصيف الحركات السياسية ، فإن أهم الثورات الناجحة ما بعد الحروب الدينية التي شهدتها أوروبا هي:(3)

أ- الثورة البريطانية 1688 وقامت ضد حكم آل ستيورت.

ب-الثورة الأمريكية 1776 -1783 وهي ثورة اجتماعية وتحررية في نفس الوقت.

---

(1)المصدر نفسه، ص18.

(2)المصدر نفسه، ص19.

(3)قوي، بوحنية، (2011).ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، نقلاً عن: www.arabthought.org، 2011/10/17، ص19.

ج-الثورة الفرنسية 1789-1799.

د- الثورة الإيطالية 1884.

ه- الثورة العربية (ثورة الحسين بن علي) 1916.

و- الثورة البلشفية 1917في روسيا ضد الحكم القيصري.

ز- الثورة الصينية بقيادة ماو تسي تونغ 1949 التي أطاحت بنظام شيانغ كاي شيك.

ح-ثورة يوليو 1952 في مصر .

ط-الثورة الكوبية 1959 التي قادها فيدل كاسترو ضد حكم الدكتاتور باتستا.

ي-الثورة الإيرانية الخمينية 1979 التي أسقطت الشاه محمد رضا بهلوي.

ك-ثورات شعوب أوروبا الشرقية بدءاً من عام 1989 التي أطاحت بالأنظمة الشيوعية.

ل- الثورة البرتقالية في أوكرانيا 2004.

شهدت أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية سلسلة من الثورات التحررية وإن كان أشهرها ثورة الشعب الجنوب أفريقي والثورة الجزائرية والثورة الفيتنامية والثورة الفلسطينية التي ما زالت متواصلة حتى اليوم إلا أن لكل شعب ثورته الخاصة به، ففي الهند قامت ثورة سلمية قادها الماهاتما غاندي ضد الاحتلال البريطاني وامتدت من عام 1915 حتى تم اغتياله من طرف هندوس متطرفين في يناير 1948، كما قاد عمر المختار ثورة الشعب الليبي ضد الاحتلال الإيطالي من عام 1911 إلى حين إعدامه يوم 1931/9/16، وفي المغرب قامت ثورة عبد الكريم الخطابي الذي قاد عام 1921 ثورة في مناطق الشمال ضد الأسبان وانتصر على الأسبان في معركة أنوال وأقام جمهورية سُمّيَت بجمهورية الريف ، إلا أن الأسبان والفرنسيين تحالفوا ضده وانهوا الثورة، وقام الفرنسيون بنفي الخطابي إلى إحدى الجزر النائية في المحيط الهادي عام 1926 .وفي فلسطين قامت ثورة عز

الدين القسَام 1935 ثم الثورة الكبرى 1936، وفي مصر عُرفت ثورة أحمد عرابي 1881 وثورة مصطفى كامل 1889 وثورة سعد زغلول 1919 الخ.[(1)]

ربما كان من المستبعد أن تحدث الثورة العربية قبل الوقت الذي حدثت فيه، لا لأن الرئيسين المخلوعين كانا أقوى منهما، لأنَّ التأييد الغربي لهما ضعُف عن ذي قبل، ولكن لأن الفكر والثقافة كانا غير قادرين على تحريك المجتمعات العربية، وفي العقد الأخير شهدت المنطقة العربية مجموعة من التحولات التي ساهمت في وقوع الثورات العربية ، ومنها تعدد القرارات والمواقف السياسية التي تثير الشعوب وثقافاتها وتاريخها وأخلاقها ودينها، بسبب عدم الاهتمام بردود أفعالها، وكأن الأنظمة السياسية العربية لم تدرك أبعاد ردود الأفعال للشعوب، وما يمكن أن تكون لها من نتائج تتعاقب على المجتمع في المراحل المستقبلية القريبة، فمن المواقف التي تحرك مشاعر الجماهير العربية الموقف من حصار غزة، وبيع الغاز لإسرائيل، والعلاقات العلنية وشبه العلنية معها، والموقف من احتلال العراق وأفغانستان، وفتح السجون في البلاد العربية يعذب فيها سجناء الاستخبارات الأمريكية، وبشكل أكثر تحديداً فإن هناك بعض العوامل التي أسهمت بشكل مباشر في الثورات العربية ومنها:[(2)]

أ. إخفاق الحركات الإسلامية التي كان تعلق عليها بعض الشعوب أملاً في التغيير، تنظيراً وعملاً، وانكشاف قرْب الشبه بينها وبين الأنظمة التي تريد أن تكون بديلاً لها.

ب. نجاح حزب العدالة والتنمية التركي: فقد ألهمت سياسته وإنجازاته ومواقف رجب طيب أردوغان من غزة وإسرائيل الشباب الإسلاميين الناضجين، وردَّت إليهم الاعتبار وأوقدت فيهم الحماسة للعودة إلى التفكير بالقيام بأعمال ونشاطات كان من المستبعد القيام بها قبل البدء بالثورات العربية، وتتشابه إلى حدٍ كبير مع ما قام به حزب العدالة والتنمية من

---

(1)أبراش، إبراهيم، مرجع سابق، ص15.

(2)قاسم، بثينة خليفة (2011). إطلالة إستراتيجية على الأبعاد الداخلية والخارجية، نقلاً عن: http://albiladpress.com ، 2011/11/9

طروحات سياسية وفكرية حاولت الخروج عن السياق المجتمعي والثقافي للدولة التركية منذ قيام الجمهورية في عهد مصطفى كمال أتاتورك. [1]

ج. ثورة الاتصال: والتي ترتبط بشبكات التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية ومنها قناة الجزيرة والعربية التي أيقظت العرب، بما تنقل من حقائق الأحداث، وبمن تستضيف من الخبراء، وبما تبث من برامج، ثم ثورة الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت التي أتاحت للمرء أن يرى ويسمع كل ممنوع، ويطلع على أدق المعلومات والأسرار في كل مكان من العالم، وأتاحت مجالاً للتعرف والتواصل مع ما تمنعه الحكومات، فصار في وسع كل اثنين أن يتحدثا فيما يريدان من غير رقيب، ومن ثم كان المحرضون على الثورة التونسية يطرحون رؤاهم السياسية من خلال المواقع الإلكترونية، وانطلقت منه خطط الثورة المصرية، إلا أن أعظم إنجاز للثورة العربية أنها وحَّدت الشعوب باتجاهاتها كلها على مطالب محددة، حتى ما كان منها متناقضاً، فقد جمع ميدان التحرير عمائم الأزهر وصلبان القبط، الإخوان، والسلفيين والليبراليين والمستقلين، على المطالبة برحيل الرئيس المصري السابق حسني مبارك وحكومته، وبالديمقراطية جمعت شوارع تونس الشيوعيين والإسلاميين والليبراليين، وسارت تلك الاتجاهات "المتناقضة" خلف القيادة الشبابية بعد أن تردد بعضها في المشاركة في الثورة ونتيجة لنجاحها وقدرتها على تغيير الأنظمة فقد أصبح من الضروري ولتحقيق مصالحها فقد أصبح خيار المشاركة بالثورة خياراً وطنياً بالنسبة لها مما يعزِّز مكانتها وجماهيريتها. [2]

من المنظور التاريخي، فإن التغيير الذي بدأ في تونس في الشهر الأول من عام 2011، والذي انتقل بسرعة إلى مصر، وهما البلدان اللذان نجح فيهما إسقاط النظام من خلال حركة احتجاج سلمية للمجتمع المدني، هذا التغيير هو نقطة بداية لمرحلة تاريخية جديدة في زمن العولمة الراهنة التي توازي في أهميتها المرحلتين التكوينيتين في بداية القرن العشرين مرحلة النهضة ومرحلة بناء الدولة الوطنية المستقلة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصورة العامة لهذا التحرك وأسباب النجاح

---

(1)الغوث، مختار(2011). الثورة العربية وانحلال العقائد السياسية، نقلاً عن: www.al-r0wad.com ، 2011/3/20.

(2)المصدر نفسه، ص2.

والانتشار للدولة المدنية الحديثة، والكرامة، والعدالة، وحقوق الإنسان، وتداول السلطة، فكأنه إزاء العودة إلى جوهر أفكار مرحلة النهضة الأولى التي أهملتها وهمشتها التيارات الدولية الثورية أو التقليدية التي حكمت بعد الاستقلال، كما إن ما يجري هو بمثابة رد فعل تاريخي اعتراضي على تغييب ديمقراطي من قبل الأيديولوجيات والنظم السياسية التي حكمت البلدان العربية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو بهذا المعنى، بداية التوجه نحو مشروع نهضة عربية ثنائية في زمن العولمة، إن هذا المسار معقد فيه فترات صعود وهبوط وفيه تقدم وتراجعات وسوف يستغرق سنوات طويلة كي ترتسم ملامحه وتترسخ إنجازاته بشكل لا رجوع عنه، ولكن المسار بدأ بالتأكيد.(1)

لكل ثورة مقومات ومطامح ووسائل ومن معطيات ثورة تونس وجود عدم توافق على "الشرعية" التي ستبنى عليها كل الإجراءات والإصلاحات، فكانت الطروحات المختلفة وأبرزها اعتماد الثورة على ذاتها وإسقاط أي شرعية أخرى دستورية كانت أو قانونية والبناء على أسس مطالب ومطامح للثورة، بما تطلبه ذلك من تنظيمات مؤسساتية جديدة وقواعد عمل محدثة كانت الثورة تفقدها في البداية، إلا أنه ومع بداية تشكل المشهد السياسي التونسي وتنظيم التشكيلات السياسية، عادت المطالبة الملحة باعتماد شرعية الثورة للبناء المؤسساتي والسياسي الجديد، وهو ما يتجلى من خلال تكوين مجموعة كبرى من القوى السياسية والاجتماعية والنقابية لمجلس حماية الثورة ومواصلة العمل بالشرعية الدستورية والقانونية القائمة وهو ما من شأنه أن يوفر قواعد عمل واضحة وموجودة ومن شأنه أن يحقق الاستقرار السياسي والمؤسساتي، إلا أن هذا الطرح تم نقده ورفضه لأنه يكرس شرعية النظام السابق والذي تم رفضه، لأنه يقوم على انعدام الديمقراطية، وسيطرة الفرد الواحد والحزب الواحد والرأي الأوحد.

إن المزج بين الشرعية القانونية والدستورية القائمة والأخذ منها بالعناصر التي تحتاج إليها الفترة الراهنة الانتقالية وشرعية الثورة وما أضافته من مقومات ومطالب ومطامح، هذا التماشي والذي وقع اعتماده بصفة تدريجية وتحت الضغط لكل القوى السياسية والنقابية والشعبية أيضاً، يعد الأصعب تحقيقاً وهو ما جسدته الفترة الانتقالية أثناء الثورة وبعدها وما تميزت به من اضطرابات وتردد في اتخاذ القرارات وتشكيل الحكومة والموقف من المؤسسات الدستورية القائمة وهو ما

---

(1)المصدر نفسه ، ص3.

انعكس في محاولة تحقيق أهداف الثورة وإخضاعها من ناحية: (1) للشرعية الدستورية ما بعد الثورة، و(2) لمختلف المؤسسات المنتخبة.

أولاً: الثورة التونسية

والتي تعرف بثورة الكرامة أو ثورة الأحرار أو ثورة الياسمين ، هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في 2010/12/18 تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 /2010/12 تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها من قبل الشرطية فادية حمدي (وقد توفي البوعزيزي بيوم الثلاثاء الموافق 2011/1/4 نتيجة الحروق في مستشفى بن عروس للحروق البليغة).

أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 2010/12/18 وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم. ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدناً عديدة في تونس عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشكلات التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014. ولتهدئة الجماهير قامت السلطات التونسية بفتح المواقع التي قد تم حجبها في تونس كاليوتيوب بعد 5 سنوات من الحجب، كما قامت الحكومة بتخفيض أسعار عدد قليل من السلع الغذائية بشكل طفيف، ولم تفلح الاجراءات في الحد من الاحتجاجات بل توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة 2011/1/14 . [1]

---

(1) أحمد، عبد الرحمن محمد (2013) واقع ومستقبل الثورات العربية بالتركيز على تونس وليبيا ، نقلاً عن: http://www.arrasid.com .

فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في اليوم نفسه عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل 56 من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أعلن في يوم السبت 2011/1/15 عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يومًا. وشكلت الثورة التونسية المفجر الرئيسي لسلسلة من الاحتجاجات والثورات في عدد من الدول العربية.

اندلعت الثورة الشعبية في تونس في 12/1/ 2010 (أي قبل 38 يومًا من اندلاع ثورة الغضب المصرية) احتجاجًا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامنًا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه، واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي (الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضةٍ حديدية). هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته. [1]

بعد مغادرة بن علي لتونس، اعتقل 33 من أقاربه، وبث التلفاز الرسمي صور حليّ ومجوهرات وساعات وبطاقات مصرفية دولية ضبطت خلال اعتقالهم، وكذلك أسلحة بشكل أقلام حبر تُطلق رصاصًا حيّاً.

وفي يوم 2011/1/21 أعلن وزير الداخلية إن السلطات الأمنية اعتقلت عماد الطرابلسي شقيق ليلى بن علي زوجة زين العابدين بن علي. واعتقال مدير جهاز الأمن الرئاسي الجنرال علي السرياطي، كما وضعت السلطات التونسية كلاً من وزير الدولة والمستشار الخاص للرئيس التونسي

(1)الشاعر، محمد، مرجع سابق، ص1.

الأسبق عبد العزيز بن ضياء ورئيس مجلس المستشارين عبد الله القلال والمستشار السياسي لبن علي عبد الوهاب عبد الله والذي يعد من أبرز مهندسي السياسة الإعلامية في تونس منذ عقود، قيد الإقامة الجبرية.

وفي 2011/1/23 اعتقلت السلطات التونسية مالك قناة حنبعل الخاصة العربي نصرة مع ابنه بتهمة الخيانة العظمى وذلك لقيامه بالتحريض على العنف والعمل على عودة الرئيس السابق زين العابدين بن علي وذلك بحكم علاقة المصاهرة التي تربطه مع زوجة الرئيس السابق. وفي 2011/1/26 أصدرت منظمة الشرطة الجنائية الدولية – الإنتربول بلاغًا لأعضائها لاعتقال الرئيس السابق زين العابدين بن علي وستة من أقربائه وذلك بناءً على مذكرة اعتقال أصدرتها السلطات التونسية.

عودة المعارضين من المنفى

في 17 يناير عاد إلى تونس رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان كمال جندوبي الذي لم يدخلها منذ عام 1994 وفي 18 يناير عاد المعارض التاريخي لنظام الرئيس السابق منصف المرزوقي. كما عاد في 30 يناير زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي. (1)

الإفراج والعفو عن المعتقلين

قررت الحكومة في 19 يناير الإفراج عن 1800 سجين، بينهم عدد من سجناء الرأي ينتمون إلى حركة النهضة الإسلامية والذين يشكلون أغلبية المعتقلين لأسباب سياسية في تونس. وأطلق سراح بقية سجناء الحق العام الذين لا تتعدى مدة عقوبتهم ستة أشهر وذلك بمختلف السجون في البلاد. ويتوقع سياسيين أن يطال قانون العفو العام قرابة الـــ30 ألف تونسي ويخص كل ضحايا مرحلة حكم بن علي وقد تمتد إلى مرحلة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة.(2)

---

(1) المصدر نفسه، ص 25.

(2)مسار الثورة التونسية بعد عام من اندلاعها(2011). 2011/12/17، نقلاً عن: http://www.turess.com، ص4.

ثانياً: الثورة المصرية

ثورة 2011/1/25 هي ثورة شعبية سلمية انطلقت يوم الثلاثاء 2011/1/25 الذي اختير ليوافق عيد الشرطة حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشبان عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك والتي من أشهرها مجموعة «كلنا خالد سعيد» و«شبكة رصد» وشبان الإخوان المسلمين برغم التصريحات الأولية التي أشارت إلى أن الجماعة لن تشارك كقوى سياسية أو هيئة سياسية لأن المشاركة تحتاج إلي تخطيط واتفاق بين كافة القوى السياسية قبل النزول إلي الشارع، كانت الجماعة قد حذرت إذا استمر الحال على ما هو عليه من حدوث ثورة شعبية، ولكن على حد وصفهم " ليست من صنعنا"، ولكن لا نستطيع أن نمنعها.(1)

جاءت الدعوة لها احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وكذلك على ما اعتبر فسادًا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك .قبل عامين قامت فتاة تدعى إسراء عبد الفتاح وكانت تبلغ حين ذاك من العمر 17 عاماً، من خلال موقعها على "الفيسبوك"، بالدعوة إلى إضراب سلمي، في 2008/4/6، احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية، وسرعان ما لقيت دعوتها استجابة من حوالي 70 ألفا من الجمهور. والنتيجة أن الإضراب نجح، وأطلق على إسراء في حينه لقب "فتاة الفيسبوك" و"القائدة الافتراضية"، ومنذ عام ونصف قامت حركات المعارضة ببدء توعية أبناء المحافظات ليقوموا بعمل احتجاجات على سوء الأوضاع في مصر وكان أبرزها حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية . أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 /20112 /م، ففي السادسة من مساء الجمعة2011/2/11 أعلن نائب الرئيس عمر

---

(1)الغوث، مختار، مرجع سابق، ص5.

سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.[1]

الأسباب المباشرة للثورة المصرية:

انتخابات مجلس الشعب

أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعد المجلس، أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط. وتم وصف تلك الانتخابات بالمزورة نظرًا لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. ومُنع الإخوان المسلمون من النجاح في هذه الانتخابات بتزويرها. وإضافة إلى ذلك كان الحزب الوطني الحاكم يحشد أعداد هائلة من البلطجية أمام لجان الانتخابات ويقومون بالتعدي على أي شخص يُعتقد أنه سيدلى بصوته إلى أي مرشح لا ينتمي إلى الحزب الوطني الديمقراطي، وكان يتم ذلك بمساعدة قوات الأمن.[2]

تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية

تفجير كنيسة القديسين هي عملية إرهابية حدثت في مدينة الإسكندرية وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية. بعد حلول السنة الجديدة بعشرين دقيقة حدث انفجار أمام كنيسة القديسين في منطقة سيدي بشر .هذه العملية الإرهابية أوقعت 24 قتيلاً (بينهم مسلمون) كما أصيب 97 شخصًا. وتعد أول عملية إرهابية بهذا المشهد المروع تحدث في تاريخ مصر. قبل العملية بفترة قام تنظيم القاعدة باستهداف كنيسة في بغداد وهدد الكنائس في مصر. وقبل التفجير بأسبوعين نشر على موقع متطرف دعوة لتفجير الكنائس في مصر وعناوين أكثر من كنيسة منهم كنيسة القديسين

---

(1)الجندي، شذى الظافر، (2011). مرجع سابق.

(2)الفقيه، عبدالله، 2011، مرجع سابق، ص5.

والطرق والأساليب التي يمكن بها صناعة المتفجرات. هذه العملية أحدثت صدمة في مصر وفى العالم كله.

واحتج كثير من المسيحيين في الشوارع، وانضم بعض المسلمين للاحتجاجات. وبعد الاشتباك بين الشرطة والمحتجين في الإسكندرية والقاهرة، هتفوا بشعارات ضد حكم مبارك في مصر. وتم اكتشاف أن وزارة الداخلية المصرية –القضية قيد التحقيقات– هي وراء هذه التفجيرات بمساعدة جماعات إرهابية وان هناك سلاحاً سرياً في الوزارة تم تأسيسه من اثنين وعشرين ضابطاً وتحت إشراف وزير الداخلية "حبيب العادلي" وتم تحويله إلى المحاكمة بعد اعتراف منفذي العملية عند طلبهم اللجوء السياسي بالسفارة البريطانية بالقاهرة ومن المعتقد أن يكون وزير الداخلية السابق حبيب العادلي هو المسؤول عن هذا الحادث.

ثالثاً: الثورة في سوريا

بدأت في يوم 2011/1/29 عمليات لنشر قوات من الجيش السوري في أحياء مدينة حلب خصوصاً الأحياء ذات الأغلبية الكردية، تحسباً لأي احتجاجات أو مُظاهرات يُمكن أن تحدث. وقد أفاد الرئيس السوريّ بشار الأسد تباعاً في يوم 1 فبراير بأنه لا مجال لحدوث تظاهرات في سوريا لأن سوريا دولة مُستقرة تقدم للشعب ما يُطالب به ولا يَسودها أي سخط على النظام الحاكم حسب قوله. لكن بالرغم من ذلك وقبل مجيء اليوم المَوعود – 5 /2 – بدأ بعض الناشطين بمُحاولة تنظيم عدة مظاهرات تضامنية مع ثورة 25 يناير المصرية (لا علاقة لها بالنظام السوري) بدأت في يوم 29 يناير واستمرت حتى 2 فبراير بشكل يومي في مدينة دمشق، إلا أن الأمن السوري اعترض المتظاهرين في جميع المرات وأخذت معلومات عن أسمائهم وهوياتهم. وفي اليوم الأخير – 2 فبراير – سُلِط على المتظاهرين الـــ15 في منطقة باب توما – دمشق مجموعة شبيحة بلغ عددهم

20 شخصاً قاموا بفض المظاهرة واعتقال بعض المشاركين فيها من بينهم الناشطة سهير الأتاسي.[1]

في يوم 3/18 دُعي للتظاهر في أنحاء سوريا تحت شعار "جُمعة الكرامة"، وبالفعل انتشرت المُظاهرات في مختلف أنحاء البلاد خلال ذلك اليوم. فبداية انطلقت مُظاهرات من الجامع الأموي في دمشق، إلا أن قوات الأمن – التي كانت قد احتشدت في سوق الحميدية قبل ذلك – داهمتها حال خروجها منه وفرقتها سريعاً، ثم جاءت جماعة من البلطجية وخرجت في مُظاهرة مؤيدة لبشار الأسد في المكان نفسه. وبالإضافة إلى ذلك انطلقت مُظاهرات أخرى في مدينة بانياس وأمام "جامع خالد بن الوليد" في حمص، إلا أن قوات الأمن السورية فرقتها.

أما في درعا فقد انطلقت مظاهرات كبيرة شارك فيها مئات الألوف احتجاجاً على الاعتقالات والقمع وتنديداً ببعض رجال الدولة من بينهم رامي مخلوف، وقد قابل الأمن هذه المُظاهرات بإطلاق الرصاص الحي مما أدى إلى سقوط 4 قتلى وعدد من الجرحى. وبعد هذه الأحداث بيوم في يوم 3/19 خرجت المَزيد من المُظاهرات لتشييع قتلى الجمعة الماضية، وقد رد الأمن على ذلك بإطلاق المَزيد من النار على المشيعين. وبحسب ناشطين معارضين، جابت في اليوم التالي – 3/20– مجموعة ممن يُسمون البلطجية شوارع المدينة وأطلقت النار بشكل عشوائي على السكان والشرطة وأثارت الرعب في المنطقة. ومع أن هذه الأحداث لم تؤدِ إلى سقوط قتلى بحد ذاتها، فقد سقط قتيل جديد و100 جريح خلال ذلك اليوم أثناء تفريق مُظاهرة جديدة في المدينة قيل أن عدد المشاركين فيها تجاوز 10,000 شخص. ويمكن تشبيه مدينة درعا في سوريا بمدينة سيدي بو زيد في تونس التي أطلقت شرارة الاحتجاجات ومن ثم الثورة في تونس.[2]

أما في دمشق فقد شارك 200 شخص في مُظاهرات كبيرة بعد صلاة الجُمعة انطلقت من الجامع الأموي، إلا أن قوات الأمن فرقتها. وفي المُقابل فقد خرجت مُظاهرات أخرى مؤيدة لبشار

---

(1)الشاعر،محمد، مرجع سابق .

(2)المرزوق، خالد يوسف (2011).مرجع سابق، ص6.

الأسد في المدينة مساءً. وفي بلدة التل المُجاورة خرجت مظاهرة معادية للنظام شارك فيها 1,000 مُحتج، أما في ضاحية المعضمية فقد سقط 3 قتلى خلال تفريق وحشيّ لبعض المُظاهرات. بلغ عدد القتلى على أيدي الأمن حتى تاريخ 2011/7/19 بلغ أكثر من 1300 قتيل حسب إحصاءات دولية ولم يَتوقف الأمر عند هاتين المُحافظتين، فقد اشتعلت المُظاهرات في أنحاء مُختلفة من البلاد غيرهما. ففي مدينة حمص انطلقت مُظاهرة شارك فيها 500 شخص – بالرغم من خروج مظاهرة أخرى مُؤيدة للنظام ، وفي اللاذقية خرجت مُظاهرة أخرى سقط فيها 5 قتلى جرَاء مُهاجمة قوات الأمن لها، كما قامت هذه القوات بمحاصرة المدينة ومَنع دخول وخروج السيارات منها وإليها، بينما قطَعَ المتظاهرون الشوارع في منطقة الصليبة ومنعوا الأمن والشرطة والشبيحة من عبورها أو دخول المنطقة، في حين بدؤوا بالتحضير للاعتصام في المدينة. أما في حلب وحماة فقد شهدت المدينتان بعد صلاة الجُمعة مظاهرات مُعارضة للنظام انطلقت من مساجدهما. بدأ الجيش السوري بالانتشار في أنحاء المَدينة خلال ذلك اليوم. أما في يوم الأحد 3/27 فقد شارك 1,200 شخص في درعا بمظاهرة أمام المسجد العمري، بينما استمرَ القنص العشوائي من قبل معارضين في اللاذقية مُسقطاً 12 قتيلاً و200 جريح بحسب الرواية الرسمية.[1]

وعانت وسائل الإعلام الأجنبية والمحلية من التضييق من جانب السلطات السورية. فقد أوردت "المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا" في بيان لها تصاعد موجة اعتقالات الإعلاميين. كما نددت منظمة "مراسلون بلا حدود" بالرقابة التي تفرضها السلطات السورية على وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية وبالاعتقالات التي استهدفت مدنيين وصحفيين. وكانت دوروثي بارفاز المراسلة الصحفية من شبكة الجزيرة الإنكليزية قد فقد أثرها منذ وصولها إلى دمشق في 29 أبريل. وبعد أيام من غموض مصيرها، صرحت السلطات السورية إن الصحفية (التي تحمل الجنسيات الأميركية والكندية والإيرانية) حاولت دخول سوريا بطريقة غير شرعية بواسطة تأشيرة إيرانية منتهية الصلاحية وسُلمت لاحقاً إلى إيران. ثم أفرج عنها ووصلت إلى الدوحة في 18 مايو

(1)الفقيه، عبدالله (2011). مرجع سابق، ص6.

وذكرت الجزيرة في بيان لها أن بارفاز "أفرج عنها بعد ثلاثة أسابيع تقريباً من اختفاء أثرها بعد وصولها إلى دمشق لتغطية التظاهرات" مشيرة إلى إنها "بأمان وفي صحة جيدة".[1]

ارتبطت التظاهرات في عدة أماكن في سوريا بعمليات شغب وإحراق لعدد من المباني والممتلكات العامة والخاصة، كان من ضحاياها مقر قصر العدل في درعا وشعبة مكافحة المخدرات في إدلب وأحد مراكز خدمات (سيرياتيل) في اللاذقية، إضافة إلى هجوم مسلّح فاشل على المشفى الوطني فيها، إضافة إلى عدد أكبر من السيارات وإشارات المرور والإشارات الطرقية واللوحات الإعلانية، وكذلك الحال في أريحا والبوكمال، دون الحديث عن المرافق المرتبطة رمزيًا بالسلطة كالنصب التذكارية لحافظ الأسد أو مقرات حزب البعث. بحسب صحيفة تشرين الرسمية فإن عددًا من المشاركين في المظاهرات هم من أصحاب السوابق الجرميّة أو من الذين أفرزتهم العشوائيات والمناطق الفقيرة حول المدن، ونشرت الصحيفة نقلاً عن التلفزيون الرسمي اعترافات مشاركين يتحدثون حول مشاركتهم في الهجوم على بضعة محلات تجارية في دوما ومحاولة اقتحام عددٍ من منازل تجارها الأثرياء.[2]

الحملة الثانية من حملات المجتمع المدني هي حملة رفع أكبر علم سوري طوله 2300 متر، وقد تم رفعه في 2011/7/11 على الطريق السريع بالمزّة بدمشق؛ هناك أيضًا حملة "بالعز الملون يا علمي" في حلب التي تهدف إلى تلوين العلم السوري يدويًا ورفعه على قلعة حلب، كذلك فقد رفع يوم 9 يوليو أكبر علم وطني في العالم بطول 16 كم بين اللاذقية وجبلة، ونظمت أيضًا حملة للتبرع بالدم للجرحى والمصابين من الجيش كما قال منظموها، وحملة "دعم الليرة السورية" التي تشجع المواطنين على إيداع نقود بالعملة المحلية في المصارف الحكومية لمواجهة تزايد سحب رؤوس الأموال من المصارف، وقد بلغت حصيلة الحملة في جولتها الأولى 360 مليون ليرة سورية. وأغلب القائمين بهذه الحملات تتم عبر موقع الفيسبوك من قبل شبان موالين للنظام.[3]

---

(1)المرزوق، خالد يوسف (2011)، مرجع سابق، ص5.

(2)الشاعر،محمد،مرجع سابق .

(3)الجندي، شذى الظافر (2011). مرجع سابق.

من هنا نلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط قد شهدت تطورات سياسية متلاحقة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، ثم الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006، ومن ثم الحرب الإسرائيلية على غزة في عام 2008 وعام 2009، والأزمة المالية العالمية ، هذه الأحداث وغيرها مهدت أو ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في حدوث الثورات العربية في 2011.

طبيعة التحولات في هذه الثورات:

جسدت وحدة الشعارات في جميع الثورات العربية وحدة المشاعر والرؤى والآلام والأفراح وأكدت على وحدة خصائص الأمة العربية ومكوناتها وعلى وحدة المشكلات والتحديات التي تواجهها والمصير والمستقبل الواحد الذي يجمعها، وحسب تعبير رئيس تحرير موقع "التعبير" أن الشعوب العربية عادت إلى ما كانت عليه قبل سايكس- بيكو، وما سعى اليه الاستعمار الغربي قبل مئة عام يكاد ينهار في لحظة ربيع عربي من العام 2011. (1)

بعد عقود من القمع والعيش في ذل وغياب الكرامات والارتهان للخارج، يستحق الإنسان العربي حاضراً عزيزاً ومستقبلاً يليق بتاريخه. وإذا كانت عيوننا وقلوبنا مع لحظته الراهنة فإن عقولنا مع غده أملاً في أن ينتصر هذا الإنسان على آلامه فتزهو الأجيال المقبلة بما يزرعه الإنسان العربي اليوم من المحيط إلى الخليج. ويؤمن الكثير من قادة الفكر الثوري العربي أن المشروع النهضوي العربي، والتنمية والعدالة وتحقيق التكامل الاقتصادي وبناء الدولة العربية المعاصرة، ومواجهة الكيان الصهيوني الغاصب، تعتبر قضايا وجود، وانه لن يطول بنا المقام ليعود لها ألقها وسابق حضورها، بعد انطلاق الثورات الشبابية وليس علينا سوى الانتظار.

في حين يصر بعض مثقفي السياسة التقليدية العربية على عدم الاعتراف بهذه الحقيقة فيتناولون في كتاباتهم وتحليلاتهم الثورة العربية بمنطق "قطري" يفرق بين الثورة في مصر وفي

---

(1)أبو خالد، محمد (2011). مرجع سابق.

تونس واليمن وسوريا وليبيا ويخترعون لكل منها خصوصيات ومفاهيم ومقومات وكأنهم يقارنون بين الثورة الفرنسية والثورة البلشفية. (1)

لأول مرة في تاريخ الأمة العربية المعاصر تخرج الشعوب العربية بكل مكوناتها الاجتماعية، لتجسد وحدة الأمة من المحيط إلى الخليج في ملحمة تاريخية أذهلت العالم واكتسبت احترامه، معلنة أن هذه الأمة العظيمة لا تموت، وأسقطت تلك الصور المشوهة التي عملت الدوائر الاستعمارية والصهيونية على رسمها للإنسان العربي كنموذج للتخلف والسلبية والاستعصاء على الديمقراطية وعدم استيعابه قيم المجتمع المدني الحديث.(2)

إن أزمة الشرعية في الوطن العربي كما عبر عنها تقرير التنمية الإنسانية 2004، تكشف عن "عمق المأساة التي اصطنعتها أنظمة حكم عشائرية بدائية طوال عقود الاستقلال الوطني ، مع فشل كبير في صيانة القرار السياسي الوطني والقومي، وتحقيق التنمية الموعودة والنهضة الكاملة. بل الأكيد أن الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين أصبحت عنصر تهديد لهذه الأنظمة التي توقن أن فتح باب ممارسة الحريات هو انتحار عاجل لها وتقويض لأسسها"، لقد تجاهلت النخب الحاكمة أن شرعية ممارسة السلطة في العالم العربي بل في العالم أجمع، ينبغي أن تستند إلى عنصرين أساسيين: شرعية الاختيار وشرعية المنجزات. (3)

وقد كشفت الثورة الشعبية العربية عن حقيقة أزمة الشرعية التي يعانيها النظام العربي حينما خرجت الملايين تطالب بإسقاط النظام، وغياب الشرعية الشعبية للنظام السياسي يعني افتقاد هذا النظام لحق الطاعة على المجتمع والانقياد لسياساته. ولا تقتصر أزمة الشرعية على غياب الاختيار الشعبي للأنظمة الحاكمة ، ولكنها أزمة شرعية مركبة : أزمة شرعية الدولة القطرية من حيث النشأة وأزمة شرعية الأنظمة الحاكمة من حيث غياب الاختيار الشعبي لها.

---

(1)يحيى، طه يحيى(2011). الثورة في مصر، نقلاً عن: http://almosare.yoo7.com

(2) أبو خالد، محمد (2011). مرجع سابق.

(3)الشاعر،محمد، مرجع سابق .

أن التاريخ المعاصر لحركات التغيير الاجتماعي والسياسي، بداية من الثورة البرتقالية في أوكرانيا، ومروراً بحركات التغيير السياسي في أمريكا اللاتينية، وانتهاء بما يحدث في الوطن العربي، يتطلب العديد من المراجعات لتعريف الأسباب والنتائج والآليات والقوى أو بعبارة أخرى للظاهرة الثورية ككل. (1)

فإذا بدأنا بالأسباب، فقد ارتبطت الثورات تاريخياً بمجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وغلب على بعضها المطالب السياسية المرتبطة بالتطور الديمقراطي للنظام كالثورة الإنجليزية، وغلب عليها تجارب أخرى لأسباب اقتصادية (كالثورة الفرنسية، والثورة البلشفية)، وارتبط بعضها بجهود التحرر من الاستعمار والنفوذ الأجنبي ثورة 1919 في مصر، وثورة عبد القادر في الجزائر، واستقر الأمر في آخر الثورات الكبرى في القرن العشرين – ونقصد بها الثورة الإيرانية 1979- بمقاومة المشروع التغريبي الذي كان يتبناه الشاه في ذلك الوقت، يتطلب قيام الثورة تضافر العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتمايز التجارب الثورية فيما بينها في غلبة أحد العوامل على غيره. (2)

وقد اتفقت الأدبيات العربية على أن توافر العوامل الموضوعية للثورة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، لا تكفي بذاتها لقيام الثورة، وإنما لابد من توافر النخبة الثورية التي تأخذ على عاتقها مهمة نقل الحالة الثورية من النخبة إلى الجماهير. تقوم هذه النخبة بتنظيم العمل الثوري ذي الطبيعة السرية بشكل أساسي، ثم قيادة اللحظة الثورية لإسقاط النظام السياسي، وقيادة عملية التغيير الحقيقي للنخبة الحاكمة، بما يمكنها من تغيير قواعد اللعبة السياسية وما يرتبط بها من أطر اجتماعية وقانونية واقتصادية. وقد اتسمت النخبة الجديدة بعدد من السمات، أولاها أنها نخبة حديثة وحداثية، وتلقت تعليماً مدنياً بشكل من الأشكال، وأدركت انغلاق الفضاء السياسي، ففضلت العمل المدني التنموي كوسيلة للوجود في الشارع، وتقوية الجماهير دون أن تصطدم بالضرورة مع السلطة السياسية. السمة الثانية لهذه النخبة الجديدة أنها لم تكن مركزة في العاصمة فقط، ولكنها – بسبب تقنيات الاتصال الحديث – انتشرت جغرافياً، صحيح أن هذا التوزيع ليس متساوياً على

---

(1)شريح ، محمد عادل (2011). الثورات العربية وملامح الفكر السياسي العربي الجديد، 4/27، نقلاً عن: http://www.dohainstitute.org.

(2) حمادة، أمل (2011). مرجع سابق، ص 2.

المدن الكبرى في الدولة، حيث كان لديها القدرة على التواصل مع بعضها بعضاً من خلال الشبكات المهنية، والثقافية، والسياسية[1].

أما السمة الثالثة، فترتبط بطبيعة التقنيات الحديثة التي جعلت من هذه النخبة عُرضةً لسيل من التأثيرات المعلوماتية والأيديولوجية التي أضعفت تأثير التيارات السياسية التقليدية عليهم، ومكنتهم من ناحية أخرى من تكوين التحالفات بشكل أكثر سهولة ومن ثم ظهر الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي في الدعوة للتظاهرات والتنسيق بين المتظاهرين ونقل الأخبار حول ردود فعل النظام، والقوى السياسية، والمجتمع الإقليمي والدولي. وظهرت في الميادين الكبرى في تونس ومصر نخبة جديدة، أكبر حجماً من النخب التقليدية، ولا تتمتع بهيكل واضح للقيادة، مما أربك النظام السياسي، وصعَب من مهمة المواجهة واحتمالات قمعها أو السيطرة عليها. وتمكنت هذه النخبة، بسبب قدرتها على توظيف وسائل الاتصال ووسائطه، من توسيع نطاق الاحتجاجات جغرافياً دون التمركز في العاصمة.

في هذا الإطار يوجد اختلاف بين علاقة المركز بالأطراف في كل من التجربتين التونسية والمصرية. فبينما بدأت المظاهرات في الأطراف في تونس، وكان وصولها إلى العاصمة إيذاناً بسقوط النظام السياسي، بدأت المظاهرات المصرية يوم 25 يناير في القاهرة، والإسكندرية، والمحلة، والسويس في عام2011. وحينما انتشرت المظاهرات جغرافياً إلى عدد أكبر من المدن المصرية، كان هذا مؤشراً على انهيار النظام انهياراً تاماً. [2]

كان الاعتصام السلمي لمصر في مواجهة الآلة الأمنية التي تحشد آلافاً من جنود الأمن لمواجهة بضع مئات من المتظاهرين العزل والقدرة على زيادة أعداد المتظاهرين، بحيث يمكنهم تحمل الضربات الأمنية بما يسمح للاعتصام بالاستمرار، ويرفع من تكلفة المواجهة بالنسبة للنظام السياسي. وهذا ما حدث خلال الفترة من 25 إلى 2011/1/27 بشكل تدريجي، ثم بداية من جمعة

---

(1) المصدر نفسه، ص3.

(2)شريح ، محمد عادل (2011). مرجع سابق.

الغضب بشكل اعتصام مفتوح في ميدان التحرير بالقاهرة، وميدان القائد إبراهيم بالإسكندرية، والميادين الكبرى في السويس والإسماعيلية وبعض مدن الصعيد. [1]

(1)حمادة، أمل (2011). مرجع سابق، ص3.

الفصل الثالث

الإصلاح السياسي في الأردن 2011-2012

شهدت الدولة الأردنية منذ نشأتها مجموعة من المراحل التي عبرت عن تطور الحياة السياسية مواكبةً الظروف الداخلية والإقليمية والدولية وقد أخذ الإصلاح في الأردن منحى مهماً بعد عام 1989 حيث شهدت بداية للتحول الديمقراطي وانطلاقاً لمسيرة الإصلاح والتنمية السياسية لبناء دولة المؤسسات، ولتسليط الضوء على موضوع الإصلاح السياسي في الأردن فسوف يتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح السياسي في الأردن وتاريخه.

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي في الأردن قبل عام 2011.

المبحث الثالث: الإصلاح السياسي في الأردن بعد أحداث الربيع العربي.

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح السياسي في الأردن وتاريخه

تعرف الديمقراطية بشكل مبسط على أنها حكم يقيمه الشعب وتكون فيه السلطة منوطة بالشعب يمارسها مباشرة أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر، وغالباً ما تستخدم كلمتا الديمقراطية والحرية وكأنهما تعنيان الشيء نفسه لكنهما في الواقع ليستا كذلك، فالديمقراطية هي مجموعة أفكار ومبادئ عن الحرية وتتضمن مجموعة من الممارسات والإجراءات تشكل الإطار المؤسسي لمفهوم الحرية، ومن الناحية الإجرائية هناك ديمقراطية مباشرة يشترك من خلالها المواطنون في اتخاذ القرارات العامة كما كانت عليه الحالة في دول المدن الإغريقية والذي يمكن تطبيقه على مجموعات صغيرة العدد ضمن مؤسسات المجتمع المحلي المدني، وهناك الديمقراطية غير المباشرة أو الديمقراطية التمثيلية التي ينتخب بها المواطنون وكلاء أو نواباً عنهم لاتخاذ القرارات السياسية وسن القوانين وتحقيق المصلحة العامة للدولة والمواطنين، ورغم تعدد تعاريف الديمقراطية واختلاف مداخل ومناهج دراستها وعدم اتفاق علماء السياسية على تحديد المكونات الأساسية لها، إلا أن هناك ركائز رئيسية لمفهوم الديمقراطية تحظى باتفاق كبير وهي، مبدأ سيادة الشعب (الأمة مصدر السلطات)، الحرية، المساواة، رضى المحكومين، حكم الأغلبية، ضمان حقوق

الأقلية، المشاركة السياسية من خلال انتخابات حرة، ضمان حقوق الإنسان الأساسية، القيود الدستورية على الحكومة، سيادة قيم التسامح، التعاون والتراضي وحكم القانون، هذه الركائز مجتمعة تجعل من الديمقراطية أداة من أجل إدارة الصراع وحل الخلاف وتسوية النزعات بالطرق السلمية بعيداً عن العنف والتعصب واضطهاد الآخرين. [1]

مفهوم الإصلاح السياسي:

ترد كلمة الإصلاح كثيراً فقد ورد ذكرها في القرآن الكريم في أكثر من سورة (والله يعلم المصلح من المفسد) [2]، وقوله مخاطباً فرعون (إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين) [3]، وبالتالي فإن مفهوم الإصلاح ليس جديداً على العقل العربي–الإسلامي، بل هو مفهوم قديم لم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن العشرين أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديماً في الدولة الإسلامية.

قبل أن يصبح مفهوم الإصلاح، مفهوماً متداولاً ومستقلاً في الأدبيات السياسية الحديثة، فإن أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية ، أو التحديث، أو التغيير السياسي، أو التحول، أو التغيير، وجميع هذه المفاهيم تقريباً مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، إلا أنه ولغايات هذه الدراسة يمكن استخدام التعريف التالي لمفهوم الإصلاح: التجديد في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهو تصحيح لمساراتها، والتطوير الإيجابي في بنية الدولة وتحديث مؤسساتها ونهجها، وذلك بما يخدم الأهداف الرئيسية والثانوية التي قامت عليها.

يعرف الإصلاح السياسي بأنه "عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمة على النظرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل، والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة المراعية للقيم و الأساليب الديمقراطية في التعامل ما بين الفرد والمجتمع وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار"[4].

---

(1)محافظة، محمد عبد الكريم (2010). التربية الوطنية، ط2، المكتبة الوطنية، عمان، ص88.

(2)سورة البقرة، آية 220.

(3)سورة القصص، آية 19.

(4)طبيشات، واصف(2005). دور الإعلام في الإصلاح السياسي ،عمان: مركز الأردن للدراسات، ص 260.

أيضاً يعرف الإصلاح السياسي بأنه "عملية تعديل وتطوير جذري في العلاقات الاجتماعية وشكلها داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة، استناداً لمفهوم التدرج"، ويعرف كذلك بأنه تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً. [1] ويعرف بأنه "التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج، أو هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج".[2]

يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للإصلاح وهي كما يلي[3] :

أ. **المستوى الأول:** الإصلاح بوصفه استراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهي الاستراتيجية التي تقابل ما يُعرف بإستراتيجية الثورة، أو الاتجاه الثوري في التغيير.

ب. **المستوى الثاني:** الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية، وهو ما نطلق عليه الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الاقتصادي، وغير ذلك.

جـ. **المستوى الثالث:** الإصلاح الفردي، وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها.

حدثت في الأردن احتجاجات شعبية نتيجة الاجراءات التقشفية وأعلنت الحكومة في شهر 1988/11 أن الإنفاق على مشروعات التنمية الجديدة سيجمد في عام 1989 من أجل خفض العجز في ميزانية الدولة والتدهور الحاصل في قيمة الدينار الأردني الذي تعرض لأول هزة في 1988/5/2، ثم تعرض لهزة ثانية بعد شهر واحد فقط من الانخفاض السابق. كذلك طبقت إجراءات لتقييد استيراد السلع الكمالية ورفع قيمة الرسوم على تصاريح العمل والسفر وأسعار بيع بعض السلع ولم تسبب هذه الإجراءات التقشفية أي رد فعل من الجانب المواطنين كما لم يؤد ذلك أيضاً إلى خفض الإنفاق العام بنسبة 14% والذي أعلن عند تقديم الميزانية الجديدة في ديسمبر 1988.

---

(1)محفوظ، محمد (2004). الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، بيروت: المركز الثقافي العربي، ص36.

(2)مشاقبة، أمين (2010). التربية الوطنية والنظام السياسي، ط8، عمان: دار الحامد للنشر، ص 7.

(3)الطويل، رواء زكي(2009). مبادرات التغيير والإصلاح في الأمن الدولي والمصالح السياسية والاستراتيجية، بغداد: جامعة الموصل، ص 11 .

وأمام التزايد المذهل في أهمية المعلومات، والانفتاح العالمي الذي واكب ثورة المعلوماتية والاتصالات التي جعلت من العالم قرية صغيرة أصبح من الصعب على الحكومات السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي وحرمان مواطنيها من الإطلاع عليها، ومما زاد من حرج الموقف الرسمي ذيوع المعلومات وانتشارها كون الأردن بلداً كغيره يتأثر بثورة المعلومات وبتنامي الأفكار الجديدة إضافة إلى تأثره بالظروف الإقليمية والداخلية.(1)

تتأثر عملية الإصلاح السياسي بعوامل داخلية وخارجية تساعد على تهيئة البيئة الملائمة للإصلاح السياسي ويعد الأردن من الدول التي تأثرت إلى حدٍ ما بالظروف الإقليمية والداخلية.

مقومات عملية الإصلاح السياسي في الأردن

تشكل الممارسة الفعلية والتطبيق العملي لمبادئ النظرية الديمقراطية الواردة في الدستور المعيار الأهم للحكم على التجربة الديمقراطية، إذ لا يكفي أن يتم تضمين الدستور خطاباً ديمقراطياً شكلاً دون أن يتم ترجمة هذا الخطاب إلى واقع عملي معيش وملموس. فالعبرة في التطبيق والالتزام بالمعايير الديمقراطية ونصوص الدستور وليس التوقف عند النص، وباعتبار أن نظام الحكم في الأردن هو نظام نيابي – ملكي– وراثي، تغدو دراسة تطور الحياة النيابية أمراً ضرورياً حتى نتمكن من تقييم الأداء الديمقراطي للحكومة الأردنية. وقد تأثرت مسيرة الإصلاح السياسي منذ نشأة الدولة بمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية والتي سوف نقوم بعرض موجز لها تالياً:

المقومات التي تساهم في التحول الديمقراطي في الأردن:

هناك العديد من العوامل التي استندت إليها عملية التحول الديمقراطي وقامت عليها منهجية الإصلاح والتحديث في الأردن، يمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية:

أولاً: العوامل الداخلية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن

يمتلك الأردن العديد من المقومات التي تسهم في عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي السير نحو التنمية السياسية الشاملة التي يتطلع إليها المجتمع. وتقوم هذه العوامل على بُنى قانونية – كالدستور وقوانين الانتخابات والأحزاب، وإرادة سياسية، وأخرى مجتمعية وثقافية؛ تمثل بمجملها

---

(1)الشقيرات، حسين (2012). الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن– اللجنة الوطنية، دار الأقحوان للدراسات والأبحاث، ص42.

مرتكزات توضح طبيعة الأسس التي تستند إليها مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن. وفيما يلي استعراض لطبيعة هذه العوامل:

أ- البناء القانوني

تعد القوانين بمثابة مرجعية أساسية تستند إليها مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن، كونها توضح بما تتناوله من قواعد كلاً من حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه المجتمع، فالبناء القانوني يضمن احترام كرامة الإنسان الأردني من خلال تناول القوانين لحرية الفرد في التعبير، واحترام كافة حقوقه الأساسية التي تقوم على مبدأ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجمع. ويضم البناء القانوني المكونات التالية: [1]

1. الدستور: يعد الدستور ركيزة أساسية وعاملاً رئيسياً في عملية التحول الديمقراطي – كون الديمقراطية بحاجة إلى أسس قانونية يستند إليها الأفراد- فالقواعد الدستورية هي بمنزلة مرجعية منظمة لطبيعة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكافة أفراد المجتمع ومؤسساته. ولتوضيح دور الدستور في تكريس النهج الديمقراطي، لابد من استعراض طبيعة البنود والفقرات التي تناولت طبيعة نظام الحكم في الدولة وعلاقة السلطات العامة مع بعضها، وماهية الحقوق والواجبات الفردية باعتبار أنها تمثل محاور رئيسية في تحديد قدرة الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في عملية الحراك السياسي[2]

أن نصوص الحقوق والحريات التي تضمنها الدستور الأردني عند صدوره عام 1952. ورغم التعديلات الــ (28) التي سبق أن جرت على الدستور قبل المرحلة الديمقراطية في عام

---

(1)عساف، نظام (2003). "دراسات في حقوق الإنسان"، عمان: مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان، ص135.

(2)المقداد، محمد أحمد (2006). أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، المنارة، المجلد (13)، العدد 7، ص123.

1989 لم تطل أي نص من نصوص الحقوق والحريات. ومن ناحية أخرى، وفي التعديلات الجديدة فقد أضيف عدد من النصوص في هذا المجال مثل: [1]

أ- اعتبار الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن وحماية القانون للأمومة والطفولة والشيخوخة ورعاية النشء وذوي الإعاقات، وذلك وفقاً لما جاءت به التعديلات التي جرت على المادة (6) من الدستور. [2]

ب- أكدت الفقرة الثانية المضافة إلى المادة (7)، بأن كل اعتداءٍ على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون(الدستور الأردني، المادة رقم 7) ، وبينت المادة (8) بأن كل من يُقبض عليه أو يوقف أو يُحبس أو تُقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه بأي شكل من الأشكال أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً..الخ[3].

ج- أكدت المادة (8) على عدم جواز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام أو إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي. وأكدت المادة (18) على اعتبار جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال سرية لا تخضع للمراقبة أو الإطلاع أو التوقيف أو المصادرة إلا بأمرٍ قضائي وفق أحكام القانون. وجعلت المادة (20) التعليم مجانياً للتعليم الأساسي في مدارس الحكومة.

2- **القوانين والأنظمة:** تتطلب عملية الإصلاح مجموعة من القوانين والأنظمة التي تعمل على تنظيم عملية الإصلاح ضمن أطر قانونية محددة للوصول إلى مرحلة من التأطير القانوني لهذه

---

(1)الحموري، محمد (2011). تطور النظام السياسي والدستوري مع التركيز على الإصلاحات الصادرة في 2011/10/1، ص25.

(2)الدستور الأردني لسنة 2011، المادة 20.

(3)المادة الثامنة، الدستور الأردني، 2011.

العملية، وقد حرص المشرع على وضع مجموعة من القوانين ومن أهمها قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012 بتاريخ 2012/4/9. وتعدّ القوانين المظلة التي تحمي الحقوق والحريات، من هنا نلمس مستوى اهتمام الدولة الأردنية لإصدار القوانين والأنظمة التي تنظم مختلف العمليات السياسية للوصول إلى تحقيق التنمية السياسية المتكاملة، لذلك نجد أن هناك إعادة صياغة لكثير من القوانين والأنظمة ومن أهمها قانون الانتخاب، حيث صدر قانون الانتخاب لسنة 2010 ثم جرى تعديل على هذا القانون في عام 2012، ونتيجة لعدم حصول توافق على هذا القانون فقد تم تعديله بقانون معدل لعام 2012 في محاولة لإصدار قانون انتخاب يلبي توقعات مختلف شرائح المجتمع الأردني، وكذلك صدر تعديل على قانون الأحزاب وغيرها من القوانين والأنظمة التي تساهم بشكل مباشر في تعزيز المشاركة الشعبية وتعميق مفاهيم الشفافية وإزالة كل ما من شأنه أن يحد أو يعرقل مسيرة عملية الإصلاح.

وقد ساهمت التعديلات الدستورية في عام 2011 في عملية الإصلاح السياسي من خلال الموازنة بين عمل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتنظيم الحريات العامة وتحديد اختصاصات السلطات حيث نصت الفقرة الأولى من المادة (128) التي تنص على ما يلي: (لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها). إن هذا النص يشكل خطوة متقدمة في مجال حماية الحقوق والحريات، لكنه استخدم كلمتين فيهما من العمومية وعدم الدقة مما قد يؤثر على جدوى النص في التطبيق. فقد استخدم النص كلمة تؤثر وكلمة تمس، وكل واحدة من الكلمتين تنطوي على غموض وتفتقد إلى التحديد والدقة. إن الوضوح في العبارات أو الكلمات المستخدمة في الدستور، له أهميته في تحديد المدلول، ويشكل حماية فاعلة للحقوق والحريات.

ب- علاقة السلطات العامة بعضها ببعض

يوضح الدستور الأردني علاقة السلطات العامة مع بعضها البعض، والأخذ بنظام الفصل بينها مع العمل التعاوني المتكامل الذي يخدم أهداف الفرد والمصلحة العامة في الدولة، على أن

تكون القواعد القانونية التي بينها الدستور هي المنظم لكل سلطة بإعطاء صلاحيات الرقابة على ذلك للسلطة القضائية بهدف حماية هذه القوانين.

تضمنت التعديلات الدستورية لعام 2011 نصوصاً عديدة تناولت موضوع السلطات. وأنشأت النصوص الجديدة محكمة دستورية وفقاً لتنظيمٍ معين من أجل أن تفصل بالطعون المتعلقة بدستورية القوانين والأنظمة (المواد 58- 61 من الدستور)، كما أنشأت هيئة مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها (المادة 67). يُضاف إلى ذلك أن التعديلات أضافت فقرة ثانية إلى المادة (74) من أجل أن يتوجب على الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها أن تستقيل من الحكم خلال أسبوع من تاريخ الحل، وأصبحت مدة دورة انعقاد مجلس الأمة بموجب المادة (78) ستة أشهر بدلاً من أربعة أشهر.(1)

جـ- الميثاق الوطني:

يسهم الميثاق الوطني الذي صدر عام 1991، بإيجاد العديد من الأسس التي تساعد في مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن، ويُعدُّ من الضمانات القانونية لحماية الحريات السياسية لعدة أسباب أبرزها:

أنَّ صياغته شاركت بها مختلف أشكال الطيف السياسي الأردني بمختلف توجهاتها، حيث شاركت رموز سياسيّة ممثلة بالعديد من رجالات الفكر القادرة على تحديد ملامح الحياة السياسية المستقبلية.(2)

كما تأتي أهميته القانونية في تفعيل الدستور من خلال الحث على اتباع السياسيات والتشريعات وممارستها بشكل عملي ، واعتبار أن قواعد المشاركة والتعددية السياسية وبالتالي حقوق الإنسان التي تناولها الدستور ركيزة أساسية للنهج الديمقراطي.

---

(1)الحموري، محمد (2011). مرجع سابق ، ص27-29.

(2)المقداد، محمد أحمد (2006). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء الانتخابات لعام 2003، مجلة المنارة ، جامعة آل البيت، ص127.

تتضح فكرة الميثاق الأساسية وهدفه من قول الملك الحسين بن طلال في افتتاح المؤتمر الوطني الذي أكد فيه على أن الهدف الأساس هو "تنظيم التعددية السياسية وحمايتها وبالتالي حماية الديمقراطية". منوها جلالته في الوقت نفسه على أن لجنة الميثاق تضم كل فئات الشعب بمدارسه واتجاهاته الفكرية والسياسية، وفعالياته الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية، وبدوه وحضره، ومسلميه ومسيحييه، ونوابه وأعيانه ونسائه ورجاله. وأنه بذلك يتطلع لمباركة الجميع لهذا الميثاق الذي يحقق "احتراماً لحقوق الإنسان وانتصاراً لمنعة الأردن ووحدة شعبه ولكرامة أبنائكم وأحفادكم في وطن عزيز آمن حر، وإرساء وحماية لقواعد التعددية السياسية التي بها تستكمل الديمقراطية"[(1)].

تتضح الإرادة السياسية لعملية الإصلاح للدولة الأردنية من خلال تبني الملك عبد الله الثاني وتجسيده النهج الديمقراطي بتوجيهاته للحكومة بترفيع وحدة حقوق الإنسان إلى دائرة يرأسها مدير عام، وتم ذلك بتاريخ 1999/7/1 إلا أنه تم إلغاء هذه الدائرة عام 2000 على أثر تشكيل اللجنة الملكية لحقوق الإنسان في العام نفسه، وبعدها تم تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان بموجب القانون المؤقت رقم (75) لسنة 2002، وإنشاء وزارة تُعنى بالتنمية السياسية لتعزيز المسيرة الديمقراطية، وصدور الأجندة الوطنية –التي أراد لها الملك أن تسهم في إتمام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان الأردني– حيث دعت إلى المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص وسلامة الأشخاص وممتلكاتهم، وحرية التعبير والتجمع، وتناولت واجبات المواطنة وحقوقها بشكل عام، إضافة إلى الدفع بالقطاع الإعلامي ليكون حراً ومسؤولاً حيث صدر قانون جديد للمطبوعات والنشر عام 2003 بديلا عن القانون الصادر عام 1993، أتاح حريات أكثر للصحافة والأعلام مقارنة بالقانون السابق. كما تم عام 2001 إصدار قانون الانتخاب لمجلس النواب الذي أعاد تقسيم الدوائر الانتخابية، وزيادة أعضاء مجلس النواب، حيث أصبح (110) بدلاً من (80) وإعطاء (6) مقاعد للمرأة ضمن ما يعرف بنظام الكوتا. وقد تم تعديل القانون في 2012 وتم زيادة عدد المقاعد لتصبح 150 مقعداً خصص منها 27 مقعداً للقائمة

---

(1)كلمة الملك الحسين بن طلال في افتتاح المؤتمر الوطني الأردني للميثاق في 1991/6/9، كما وردت في كتيب الميثاق الوطني الصادر عن مديرية المطابع العسكرية، عمان، 1991، ص9.

الوطنية و 12 مقعداً للنساء (الكوتا النسائية) وزيادة عدد الدوائر الانتخابية بهدف الوصول إلى برلمان حقيقي يعبر عن الإرادة الشعبية ويمثل شرائح المجتمع بشكل أكثر عدالة والوصول إلى برلمان قادر على مواكبة الظروف التي تمر بها المملكة الأردنية الهاشمية.[1]

وبشكل عام تتضح الإرادة السياسية في الإصلاح والتحديث من خلال الخطاب السياسي الملكي المعلن في كافة المحافل الوطنية والإقليمية والدولية في دعم الإصلاحات والدعوة المستمرة للحكومة لتوفير مناخات الحرية والسماح بالتعددية السياسية، والنقد البناء وصيانة الدور الرقابي للإعلام واحترام الرأي والرأي الآخر، وقال الملك في كلمة خلال لقائه في الديوان الملكي الهاشمي شخصيات من أبناء الوطن 2012/10/23 "إن مسؤوليتي، ضمن نظامنا الملكي الدستوري هي الالتزام بمخرجات العملية الدستورية، التي تم التوافق عليها، واحترام رأي الأغلبية، فأنا لكل فئات المجتمع، سواء كانت في الحراك أو المعارضة، أو الغالبية الصامتة، الذين نعتبرهم جميعا في خدمة الوطن"[2].

د- الحاجة المجتمعية إلى الإصلاح والتغيير

باتت الحاجة إلى الإصلاح والتغيير المستمر مطلباً مجتمعياً، إذ يواجه الأردن العديد من القضايا المختلفة التي تدعو إلى مواجهتها من خلال معالجة موضوعية، تساهم في توسيع قاعدة المشاركة السياسية في الطرح والعمل نحو المساعدة في حلها ، فحالة عدم الاستقرار التي فرضت على المنطقة، ومحدودية الموارد الاقتصادية، وتدني مستوى المساعدات الخارجية دفع بالنظام السياسي إلى تبني خطاب سياسي مبني على التغيير نحو الأمثل ضمن أفق يدعو إلى احترام الرؤى الإصلاحية التي تقود إلى التحديث، وهذا من شأنه الدفع بالحوار نحو الانفتاح وتبني السلوك الديمقراطي المسؤول، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مسألة مواجهة الفساد بأشكاله المتعددة، فتحت المجال للتعبير الحر الهادف في معالجة هذه الظاهرة، وكما أن تدني مستوى المعيشة وارتفاع

---

(1)السعيدين، ضيف الله سعد عواد (2007). الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن، العقبة.

(2)الملك: بحجم المشاركة في الانتخابات سيكون حجم التغيير(2012). 10/23، نقلاً عن: http://www.addustour.com، ص2.

الأسعار وتفشي ظاهرة البطالة دفع بشرائح اجتماعية واسعة نحو المطالبة بالمحاسبة والمراقبة المستمرة التي لها علاقة مباشرة بنتاج المسيرة الديمقراطية.[1]

كما أن حاجة الأردن للأخذ بنماذج دولية(التجربة الألمانية، واليابانية) ذات تجارب في اعتمادها على الذات، والاعتماد على الإنسان الأردني كونه محور التحديث، وذلك للخروج من واقع ضعف إمكانية الموارد الأولية، دفعت بالنظام السياسي للاهتمام بكافة الشرائح المجتمعية في المساهمة بطرح الأفكار وفتح قنوات الحوار. ولتأكيد ذلك، فقد أعطيَّ الشباب المجال للتعبير عن إمكانياتهم ضمن برنامج (برلمان الشباب) الذي يشكل محوراً أساسياً في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي كونه يدفع في مواجهة ثقافة الخوف من خلال تعزيز الثقة بطرح الحوار والتعليم باحترام الرأي الآخر. [2]

ثانياً: العوامل الخارجية المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي في الأردن

إن من أبرز التغيرات التي شهدها العالم في العقدين الماضيين والتي أثرت على العملية الديمقراطية ما يلي:[3]

1- **تحول أو انتقال عدد كبير من الدول أو الأنظمة التسلطية إلى النظام الديمقراطي** الذي يستند على المشاركة والتعددية السياسية. لقد بدأت عملية التحول الديمقراطي في جنوب غرب أوروبا بانتهاء حكم (فرانكو) في البرتغال عام 1975، ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية التي أصبح ما يقارب (95%) من سكانها يعيشون تحت حكم أنظمة ديمقراطية في عام 1975، وكذلك في قارة آسيا بانتهاء حكم (ماركوس) في الفلبين، كذلك قيام حكومات ديمقراطية في الهند وكوريا الجنوبية واليابان وغيرها من الدول التي كان لديها أنظمة مستقرة، كما شهد العديد من الدول الأفريقية

---

(1)المقداد، محمد أحمد (2006). أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، مرجع سابق، ص135.

(2)منشورات المجلس الأعلى للشباب،(2004). "رعاية الشباب في الأردن". سلسلة التثقيف الشبابي (57)، عمان، ص9.

(3)Giddens، Anthony (1994). "Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics". Polity press، London University، U.K, p143.

تحولات في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ولا سيما في جنوب أفريقيا وذلك بزوال التمييز العنصري.

2- انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1990 بداية التسعينيات وتلاشي جميع المؤسسات أو الهيئات المرتبطة به كالكومنفورم والكوميكون وحلف وارسو، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة الساحة الدولية، انهار التوازن الدولي وظهر العالم لأول مرة منذ ما يقارب القرنين من الزمن – كما يقول المؤرخ البريطاني (هوبسباوم) (Hobsbawm) – بأنه يفتقد إلى نظام توازن دولي[1].

3- بروز النظام الدولي الجديد، أن أهم ملامح النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية هو الأحادية القطبية وتصاعد ظاهرة العولمة. لقد حاولت دراسات عديدة ومنها دراسة الباحث عدنان الهياجنة (2001) ودراسة الباحث نظام بركات (2003) [2] توصيف أبرز معالم النظام الدولي أو الوضع العالمي منذ مطلع التسعينات وتحليل انعكاساتها على النظم السياسية العربية. وبغض النظر عن الجدل في طبيعة هيكل النظام الدولي، وهل هو نظام قطب واحد أم تعددية قطبية، فالمؤكد على الصعيد الإستراتيجي والعسكري أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن أبرز ملامح الوضع الدولي في الوقت الراهن تتمثل في :

أ. ثورة المعلومات والاتصالات التي يتعدى تأثيرها حدود الدول.

ب. تنامي دور الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات، وبخاصة مع تزايد ظواهر الاندماج بين هذه الشركات.

---

(1)حداد، ريمون ، (2000). العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية ، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت: دار الحقيقة، ص 143.

(2)الهياجنة، عدنان محمد حسين (2001). " قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالميـة: تحليـل إمبريقـى"، الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع والعشرين، العدد الثانى، وبدران، ودودة (1991) "أزمـة الخلـيج والنظام الدولى"، الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول والثانى، وبركات، نظام محمود (2003) " التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية في " الثقافة العربية أسئلة التطور والمسـتقبل، "سلسـلة كتب المستقبل العربى" (29)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص25-29.

جـ. اتساع نطاق عمليات تحرير الاقتصاد والتجارة، وبالذات في ظل تطورات اتفاقية الجات العالمية ومنظمة التجارة العالمية.(1)

د. شيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق عالمي واسع، وبخاصة مع تمدد ما يعرف بـ " المجتمع المدني العالمي"، والذي يتكون بصفة أساسية من المنظمات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب حرب الخليج الثانية عن قيام نظام دولي جديد يسوده الأمن والاستقرار، ويستند إلى تعزيز دور الأمم المتحدة، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى العالمي، وتكريس مبدأ حل النزاعات بالطرق السليمة، هذا النظام لم ير النور، حيث شهد عقد التسعينيات استمرار العديد من الصراعات الاجتماعية الممتدة، كما تفجر العديد من النزاعات والأزمات الجديدة، واتسعت الفجوة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم التي دأبت على استخدام نفوذها في توظيف الأمم المتحدة لحساب أهدافها ومصالحها.(2)

شهد العالم جملة من الظواهر والقوى والمؤثرات العابرة لحدود الدول التي تقوم على اختزال عنصري الزمان والمكان، ويتمثل أبرزها في: زيادة التدفق الإعلامي والمعلوماتي عبر حدود الدول، وتنامي حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، وتزايد انتشار أنماط القيم والسلوكيات الغربية، وبخاصة الأمريكية على مستوى العالم، أما قوى العولمة فهي عديدة، ومنها على سبيل المثال: الشركات المتعددة الجنسيات العابرة لحدود الدول، ومؤسسات التمويل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والشبكات الدولية للمعلومات، مثل الإنترنت، والمؤسسات الإعلامية العالمية العملاقة، وترتبط معظم هذه القوى والمؤسسات بروابط وثيقة بالدول الصناعية المتقدمة في الغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أن هذه الظواهر والقوى تلقي

---

(1)هلال، على الدين (1995). "النظام الدولى الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان الثالث والرابع، أبريل، ص73.

(2)إبراهيم، حسنين توفيق (1999). " العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولمة، " منبر الحوار، العـدد 37 شتاء، ص53.

بتأثيراتها القائمة والمحتملة على مختلف مناطق العالم، وإن تفاوتت هذه التأثيرات من حيث طبيعتها ودرجتها من منطقة لأخرى، بل من دولة إلى أخرى أيضاً. (1)

فقد اهتمت دراسات عديدة بآثار وتداعيات ظاهرة العولمة في الوطن العربي، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وقد تعددت الاجتهادات والاستنتاجات بهذا الخصوص، ما أدى إلى بروز اتجاهين في هذا الشأن:

أ. اتجاه يتبنى منطق الرفض المطلق للعولمة، إذّ لا يرى فيها سوى سلبيات فهي أدت وستؤدي إلى مزيد من التهميش الاقتصادي للوطن العربي، وإلى تعميق حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل دوله، مما سيترتب عليه تزايد احتمالات مظاهر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما أنها سوف تسهم في إضعاف دور الدولة في الوطن العربي وتخليها عن مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية، في وقت يعدُّ فيه هذا الدور أساسياً ومحورياً في دفع عجلة التنمية، إذ تؤكد خبرات العديد من دول العالم على أن اقتصاد السوق لا يعمل بكفاءة إلا في إطار دولة قوية، وهناك أيضاً من قال بأن ظاهرة العولمة تشكل تهديداً للهويات والخصوصيات الثقافية والدينية للشعوب غير الغربية، مما يسهم في بعث وتغذية النزعات القومية والدينية، وإحياء الهويات والولاءات التي يتشبث بها أصحابها في مواجهة زحف العولمة(2).

ب. اتجاه يطالب بالدخول في عصر العولمة ويقف على النقيض من الاتجاه الأول، حيث يؤكد أنصاره أن العولمة واقع قائم شاء العرب أم أبوا، ولذا يصعب تجاهله أو تجنب تأثيراته في الوطن العربي، ومن ثم لا خيار أمام الدول العربية سوى الدخول في عصر العولمة، والاستفادة بأقصى قدر ممكن مما تتيحه من مجالات وآفاق لهذه الدول من خلال ثورة المعلومات والاتصالات، وفتح الأسواق، واستقطاب الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا،

---

(1)عبيد، نايف علي(2001). العولمة: مشاهد وتساؤلات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص27.

(2)الجنحاني، الحبيب (2001). العولمة والتفكير العربي المعاصر، في الواقع العربي وتحديات الألفية الثالثة، مراجعة وتقديم ناصيف نصار، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001، ص37.

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن البديل لمواكبة عصر العولمة هو التهميش واستمرار أوضاع التخلف الاقتصادي والاجتماعي(1).

4- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

إن التفجيرات التي هزت واشنطن ونيويورك في 2001/9/11 وتداعياتها قد أفرزت العديد من التأثيرات الاقتصادية والأمنية والسياسية على الوطن العربي، وخاصة أن دولاً عربية عديدة أصبحت مستهدفة بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب، سواء أخذت هذه الحرب شكل عمليات عسكرية أو أشكالاً أخرى، فعلى الصعيد الاقتصادي تأثرت الدول العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من جراء الأحداث، فأسعار النفط تراجعت لبعض الوقت، ما أدى إلى تراجع مداخيل الدول النفطية.

تتمثل أبرز التأثيرات القائمة والمحتملة لأحداث 2001/9 من الناحية الأمنية في أعطاء الضوء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل بالقيام بحرب شاملة على الفلسطينيين، واتهام العراق بتصنيع أسلحة الدمار الشامل، واتهام الجماعات الإسلامية بالتطرف والإرهاب. (2)

إن دولاً عربية عديدة أصبحت موضوعة في دائرة الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، سواء بدعوى سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، كما هو الحال بالنسبة للعراق، أو بدعوى وجود عناصر تنظيمية تعتبرها الإدارة الأمريكية إرهابية على أراضيها، كما هو الحال بالنسبة إلى سوريا ولبنان، أو وجود عناصر وشبكات ذات صلة بتنظيم القاعدة على أراضيها، كما هو الحال بالنسبة إلى اليمن والصومال، وقد تعرضت هذه الدول لأشكال من الضغوط والممارسات الأمريكية، سواء أكانت عسكرية أو غير عسكرية، مما يشكل تهديداً لأمنها الوطني ولاستقرارها الداخلي.

ولقد جاء العدوان على العراق 3-2003/4، والذي انتهى بوقوع هذه الدولة العربية الرئيسية في قبضة الاحتلال الأمريكي – البريطاني ليخلق هذا الوضع الذي حصل في العراق معطيات وحقائق جديدة سوف يكون لها تداعياتها على الدور السياسي في الوطن العربي، وبخاصة في ظل تصاعد مظاهر التوتر والاضطراب والفوضى على صعيد الشرق الأوسط، وعلى الصعيد العالمي بصفة عامة، والتي ترتبط في الجانب الأهم منها بالممارسات والسياسات الشرق – أوسطية

(1)المصدر نفسه، ص 37.
(2)حداد، ريمون، مرجع سابق، ص 147-150.

والدولية لواشنطن، وبخاصة في مرحلة ما بعد أحداث 2001/9/11، وهو الوضع الذي عبر عنه أصدق تعبير في مقالة نشرتها مجلة (نيوزويك)، وقد عددت المقالة العديد من مظاهر الفوضى والاضطراب المرتبطة بالسياسات الأمريكية. [1]

5- ثورات الربيع العربي 2011-2012

وفي ضوء تراجع الأوضاع السياسية والاقتصادية العربية وما شهدته المنطقة العربية من حالات تراجع في الحريات العامة وحقوق الانسان فقد ساهمت هذه الأوضاع في قيام إحتجاجات عربية بدأت بتونس وانتقلت إلى كثير من الدول العربية تعبيراً عن رفضها لهذه الأوضاع ورغبة في الوصول إلى مرحلة جديدة من الإصلاح والتطوير.. ويؤمن الكثير من قادة الفكر الثوري العربي أن المشروع النهضوي العربي، والتنمية والعدالة وتحقيق التكامل الاقتصادي وبناء الدولة العربية المعاصرة، ومواجهة الكيان الصهيوني الغاصب تعد قضايا وجود، في حين يصر بعض أنصار السياسة التقليدية العربية على عدم الاعتراف بهذه الحقيقة فيتناولون في كتاباتهم وتحليلاتهم الثورة العربية بمنطق "قطري" يفرق بين الثورة في مصر وفي تونس واليمن وسوريا وليبيا ويخترعون لكل منها خصوصيات ومفاهيم ومقومات وكأنهم يقارنون بين الثورة الفرنسية والثورة البلشفية. [2]

ولأول مرة في تاريخ الأمة العربية المعاصر بكل مكوناتها الاجتماعية تخرج الشعوب العربية لتجسد وحدة أمة أذهلت العالم واكتسبت احترامهم، معلنة إن هذه الأمة أسقطت تلك الصور المشوهة التي عملت الدوائر الاستعمارية والصهيونية على رسمها للإنسان العربي كنموذج للتخلف والسلبية والاستعصاء على الديمقراطية وعدم قدرته على استيعاب قيم المجتمع المدني الحديث.[3]

خلفت الاحتجاجات الأردنية -التي انبثقت في مختلف أنحاء الأردن مطلع عام 2011 - موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي انطلقت متأثرة بموجة الاحتجاجات العربية

---

(1)دلول، أحمد فايق (2012). الحركة الإسلامية في الأردن بين الدعوة والدولة (حزب جبهة العمل الإسلامي)، 2012، نقلاً عن: http://www.ikhwanwiki.com، 2012/1/14.

(2)هلال، على الدين (1995)، مرجع سابق، ص 8.

(3)أحمد ،يوسف أحمد وحمزة، ممدوح، (2002) صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ص95.

العارمة التي اندلعت في الوطن العربي وبخاصة الثورة التونسية الشعبية التي أطاحـــت بـــالرئيس التونسي زين العابدين بن علي وكانت من الأسباب الرئيسة لهذه الاحتجاجـــات تـــردي الأحـــوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وانتشار البطالة. وقد بدأت هذه المَسيرات يوم 14 /1/ 2011بعد صلاة الجُمعة واستمرت في الأسابيع التالية.(1)

(1)الدقامسة، حذيفة (2013). الاصلاح والخيارات المطروحة، نقلاً عن: http://rqebnews.com، ص3.

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي في الأردن قبل عام 2011

مراحل تطور عملية الإصلاح السياسي في الأردن

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة في 1946/5/25 بإعلان تحول إمارة شرق الأردن إلى مملكة سميت المملكة الأردنية الهاشمية وبويع الأمير عبد الله ملكاً عليها، ليعلن عن البدء بالسير حثيثاً في طريق الإصلاح السياسي من قبل النظام السياسي الجديد، حيث يعد صدور الدستور الأردني الأول عام 1947 أحد مرتكزات عملية الإصلاح إذ جاءت مواده متقدمة في مجال الحقوق المختلفة، كما نص على إقامة برلمان يتكون من مجلسين وجرت بعده انتخابات برلمانية، وأن البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية، والبيعة للملك سيد البلاد ومؤسس كيانها، وريث النهضة العربية عبد الله بن الحسين بوصفه ملكاً دستورياً على رأس المملكة الأردنية الهاشمية، وإقرار تعديل القانون الأساسي الأردني، خولت من خلالها تلك التعديلات السلطات التشريعية والتنفيذية للملك عبد الله ولورثته الذكور من بعده(1).

المرحلة الثانية: هي فترة نهاية حكم الملك طلال وبداية حكم المغفور له الحسين بن طلال وتوليه عرش الأردن، وقد شهدت المملكة خلال هذه الفترة التطورات الإصلاحية التالية(2):

أ. صدور الدستور الأردني لعام 1952 الذي حدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها والسلطات العامة وتوزيعها وعلاقاتها وحقوق الأفراد وواجباتهم، فوضح هذا الدستور أن شكل النظام السياسي الأردني هو (نيابي ملكي وراثي) يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة، وإن كان يتضمن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (3).

ب. صدر القانون الانتخابي المؤقت رقم (32) لسنة 1958، وصدر قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب رقم (24) لسنة 1960، وألغي بمقتضى هذا القانون العمل بقانون

---

(1)محافظة، محمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص 69-70.

(2)الخلايلة، هشام، مرجع سابق، ص36.

(3)المشاقبة، أمين والعيسى، شملان (محررون)،(2004). أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة عن الإصلاحات السياسية في العالم العربي، الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت، ص ص 138-182.

الانتخاب لمجلس النواب لسنة 1947 وجميع تعديلاته وكذلك القانون الإضافي رقم (55) لسنة 1949 والأنظمة الصادرة بموجبه.

جـ. صدر في 1978/4/16 القانون رقم (17) لسنة 1978 والذي تم بموجبه إنشاء المجلس الوطني الاستشاري، والذي كانت مهمته إسداء المشورة، ومناقشة السياسة العامة، والنظر في جميع التشريعات، والقوانين التي تسنها الحكومة، ومناقشة السياسة العامة للدولة في إطار من التعاون مع الحكومة(1).

د. قرار استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن والتي شهدت انتخابات 1989 والتي تمثل تجربة ديمقراطية إيجابية وبداية لمرحلة جديدة في الحياة السياسية الأردنية وقد جاءت هذه المرحلة ضمن تطورات إقليمية ودولية وشكلت بداية جديدة من العمل الديمقراطي من خلال الانتخابات النيابية للأعوام 1989، 1993، 1997 (2).

هـ. إقرار الميثاق الوطني في مؤتمر وطني عام عقد برئاسة المغفور له الملك الحسين بن طلال في عام 1991، لكي يمثل مصالحة وطنية بين الشعب وقواه السياسية وبين الحكم ونظامه، على أساس ترسيخ مبادئ الديمقراطية.

المرحلة الثالثة: ارتبطت هذه الفترة من 1999/2/7 ولغاية 2011 بتولي الملك عبد الله الثاني دفة الحكم في البلاد بعد أن أقسم اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في ذلك اليوم، وقد شهدت هذه المرحلة عدداً من الإجراءات التي تصب في جانب الإصلاح السياسي في الأردن:

أ. تم إصدار قانون الانتخاب المؤقت رقم (34) لسنة 2001 حيث جرت بموجبه انتخابات مجلس النواب الرابع عشر وتم إقرار هذا القانون في ظل غياب مجلس الأمة، وقد جرى تخفيض سن الناخب إلى (18) ثمانية عشر عاماً.

---

(1) القانون رقم (17) لسنة 1978 الصادر في 1978/4/16.

(2) محافظة، محمد وآخرون، مرجع سابق، ص96.

ب. صدر عام 2003 القانون المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني، وهو عبارة عن تعديل للقانون رقم (34) الصادر عام 2001 [1]، وكان من أبرز التعديلات التي تضمنها هذا القانون، هو تعديل المادة (45) من قانون عام 2001[2]، حيث تم إضافة فقرات جديدة للمادة (45) تتعلق بمشاركة المرأة الأردنية في عملية التنمية السياسية.

جـــ. صدر قانون الأحزاب السياسية لعام 2007 الذي يمكن اعتباره قانوناً معدلاً لقانون الأحزاب السياسية لعام 1992، حيث تم تعديل وإضافة بعض المواد والفقرات على قانون الأحزاب السابق. [3]

د. انتخابات عام 2007: لقد جرت هذه الانتخابات التشريعية في 2007/11/22 وفقاً لقانون الانتخاب رقم (34) لسنة 2001،حيث بلغ عدد المواطنين الذين يحق لهم الاقتراع (2.4) مليون ناخب شكلت النساء (52%) منهم، وبلغ عدد المرشحين (885) مرشحاً منهم (199) إمرأة، وامتنعت أحزاب المعارضة عن المشاركة في الانتخابات، باستثناء حزب "جبهة العمل الإسلامي" والتيار الديمقراطي[4].

هـــ. انتخابات عام 2010: جرت هذه الانتخابات في 2010/11/9، وقد أفرزت مجلساً نيابياً لا يختلف كثيراً عن المجالس السابقة منذ عام 1993، وهو المجلس المكون من (120) نائباً، تم انتخابهم وفق قانون الانتخابات القائم على أساس (الصوت الواحد)، وتميزت هذه الانتخابات بأن الحكومة قامت بإجراء حوار مع الحركة الإسلامية التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات، والذي ظل متواصلاً لإقناعها بالمشاركة، ويتضح أن الحكومة أياً كان

---

(1) قانون رقم (34) الصادر عام 2001م.

(2)المادة (45) من قانون عام 2001م.

(3) قانون الانتخاب الأردني لعام 2007م.

(4) تقرير رصد تسجيل المرشحين للانتخابات النيابية للعام 2007م.

موقفها من الحركة الإسلامية، تدرك أن وجودهم في المجلس يعطي تنوعاً وثراءً للحوار والرقابة.

و. المشاركة في المجالس المحلية (البلدية): تُعدُّ ممارسة المواطنين لحقهم في اختيار المجالس المحلية من أهم الأطر لمشاركتهم في صياغة السياسات العامة للدولة والتأثير عليها، وبالرجوع إلى الأسس والإجراءات التي نُظمت عليها الانتخابات البلدية في الأردن نجد أنها تتشابه إلى حد كبير جداً مع الطريقة التي تتم بها الانتخابات النيابية، كون قانون الانتخاب الذي تستند عليه العملية الانتخابية موحداً منذ صدور قانون "الصوت الواحد" الصادر عام 1993 الذي قلص من المشاركة الحزبية في الانتخاب والترشح، في ظل وجود تراجع في مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات نتيجة لأوضاعها المالية. وقد طرأ على قانون البلديات العديد من التعديلات منذ عام 1995 في ما يتعلق بالمشاركة الانتخابية حيث صدر القانون المعدل على قانون عام 1982 الذي كان قد أتاح للمرأة المشاركة في عملية الانتخاب في المجالس البلدية، حيث تم حفظ حقهم في المشاركة في عضوية المجالس بتعين 99 سيدة في المجالس البلدية، عام 1995 ومجلس عام 1999، و2003، وبتخصيص ما نسبته 20% من المقاعد على قانون البلديات عام 2007، كما طرأ تغيير في هيكل البلديات بقانون معدل عام 2001 وذلك بدمج البلديات ليصبح عددها 94 بلدية مما كان مجموعه 328 بلدية. ومن خلال مراجعة نسبة المشاركة في انتخاب المجالس البلدية خلال العقد الأخير نلاحظ وجود تذبذب واضح بنسبة المشاركة الشعبية في عملية الاقتراع فضمن نتائج انتخابات عام 1999 كانت نسبة المشاركة 64.7% بينما في عام 2003 تراجعت لتصبح 54.3% إلا أنها في عام 2007 وصلت إلى 62% حسب النتائج المعلنة من الحكومة علماً أن تقديرات المراقبين كانت بنسبة لم تتجاوز 40%. (1)

---

(1)Municipal Elections In Jordan : Jordan Center For Social Research, Amman, Jordan, 2007, p7.

ز. قوانين المطبوعات والنشر: قامت الحكومات المتعاقبة بإصدار قوانين أثرت على القانون الصادر عن المجلس التشريعي والمتعلق بالمطبوعات والنشر عام 1993 على النحو التالي:[1]

1. صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم 27 عام 1997.
2. صدور قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم 71 لسنة 2002.
3. صدور قانون ضمان الحصول على المعلومة رقم 47 لسنة 2007.
4. إصدار مدونة قواعد السلوك التي تحدد العلاقة بين الحكومة مع وسائل الإعلام عام 2010 وهي بمثابة قرار حكومي.

الإجراءات الحكومية العامة تجاه حرية الصحافة والتعبير: [2]

- قامت الحكومات المتعاقبة بإصدار قوانين مؤقتة واستمرت بذلك مما جعلها أمام نقد موضوعي من قبل الصحفيين والمواطنين كون الحكومة باتت تضع هذه القوانين وتنفذها مما أدى إلى التأثير على مفهوم الفصل بين السلطات، فعلى سبيل المثال قامت حكومة علي أبو الراغب خلال الفترة 2001-2003 بإصدار 211 قانوناً مؤقتاً، علماً أن الحكومات منذ تأسيس الدولة عام 1921 وحتى عام 2001 أصدرت 150 قانوناً مؤقتاً فقط.
- استخدمت الحكومة عدداً من الوسائل لاحتواء وسائل الإعلام منها:
  - نشر الإعلانات والاشتراكات في الصحف.
  - تقديم حوافز مادية للصحفيين.
  - تعيين عدد من الصحفيين كمستشارين في المؤسسات الحكومية.

---

(1) شقير، يحيى،(2006). وضع الإعلام في الأردن، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، عمان.
(2) حالة الحريات الإعلامية في الأردن عام 2007 (2008). مركز حرية وحماية الصحفيين، عمان، ص ص53-76.

وهنا يخلص الباحث إلى أن الدولة الأردنية قد اتخذت سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى استكمال مسيرة الإصلاح والتطوير في مؤسساتها للوصول إلى تعزيز المشاركة السياسية والنهج الديمقراطي، وقد برز ذلك من خلال مجموعة التعديلات على القوانين والأنظمة المنظمة للعملية الديمقراطية ومن أهمها قوانين الانتخاب وقوانين الأحزاب وقوانين المطبوعات والنشر وغيرها من القوانين التي سهلت في ترسيخ النهج الديمقراطي لمؤسسات الدولة، وهذا لا يعني نجاح وفاعلية هذه القوانين في تحقيق التوافق الوطني العام حولها وعلى رأسها قانون الانتخاب الذي يعد مرتكزاً في بناء النظام النيابي الأردني.

المبحث الثالث: الإصلاح السياسي في الأردن بعد أحداث الربيع العربي

وهي الفترة الممتدة من شهر 2011/4 وهي فترة استثنائية في حياة شعوب عدد من دول المنطقة العربية، التي شهدت اندلاع ثورات الربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، استطاعت خلالها الجماهير العربية كسر حاجزي الخوف والصمت اللذين كانا يخيمان على مقدراتها.

وأعطت الدروس والعبر التاريخية للحكام، ووضعتهم أمام مسؤوليات جديدة تقوم على مبدأ الحوار مع شعوبهم من أجل الوصول إلى الوفاق الوطني بعد أن فشلت السياسات القديمة القائمة على القمع والاستبداد وتغييب الجماهير جاءت مبادرة الملك عبد الله الثاني التي أعلنها في 4/ 2011 بتشكيل لجنة ملكية تكلف بمراجعة نصوص الدستور الأردني تجسيداً للتوجهات الملكية وإيمانها بأن روح التجديد والتقدم هي التي تحكم المجتمع من أجل وضع رؤى حكيمة لمستقبل الأردن المنشود في القوة والتقدم والازدهار، وخاصة حين وجد الملك أنَّ الفجوة بين النخب السياسية وعموم المجتمع بمكوناته المتعددة قد بدأت بالاتساع، وزادت مستويات التناقض وحالات عدم الثقة بين الطرفين،وقد صادق الملك عبد الله الثاني على التعديلات الدستورية لعام 2011 بعد إقرارها من مجلس الأعيان والنواب[1].

تسعى الدول إلى صياغة دستور وطني يساهم في تنظيم الحقوق والحريات وموضوع التوازن بين السلطات لما لذلك من أثر في بناء منظومة الدولة الديمقراطية الحديثة، ومن أهم ما تضمنه دستور عام 2011 إجراء تعديل للنصوص الدستورية المتعلقة بموضوع الحقوق والحريات والسلطات العامة في الدولة الأردنية والتي سيتم تناولها كما يلي: [2]

---

(1)المشاقبة ، أمين (2012). مرجع سابق، ص ص 105-109.

(2) الحموري، محمد (2011). مرجع سابق، ص 24.

1- موضوع الحقوق والحريات:

أن نصوص الحقوق والحريات التي تضمنها الدستور الأردني عند صدوره عام 1952 تُعدُّ من أنضج النصوص وأكثرها شمولاً. ورغم التعديلات الـــ (28) التي سبق أن جرت على الدستور قبل المرحلة الديمقراطية في عام 1989 إلا أنها لم تطل أي نص من نصوص الحقوق والحريات. ومن ناحية أخرى، فإن الأردنيين لم يسبق أن أظهروا أي شكوى من نقص النصوص الدستورية في مجال الحقوق والحريات، لكن الشكوى كانت تنصب على الأساليب المختلفة التي كانت تلجأ إليها الحكومات في إفراغ نصوص الحقوق والحريات من مضامينها. فالنصوص كانت تؤكد في معظمها على أن تكون ممارسة الحقوق والحريات وفقاً للقانون، إلا أن الحكومات قد عملت على إصدار أو استصدار قوانين من شأنها أن تفرغ الحق أو الحرية من المضمون الدستوري الذي استهدفه فقهاء القانون الدستوري.

2- موضوع السلطات:

تضمنت التعديلات الدستورية لسنة 2011 نصوصاً عديدة تناولت موضوع السلطات وصلاحيتها وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات اعتقاداً بأن هذه النصوص تعالج مصادر الشكوى التي تزايدت حول عدم التوازن في أحكام الدستور بهذا الشأن. لكنها من ناحية أخرى أغفلت الكثير من الجوانب الأساسية التي كان ينبغي إصلاحها لإعادة التوازن إلى الدستور على النحو الذي يستوجبه إعمال مبدأ الشعب مصدر السلطات. (1)

وبالنسبة للتعديلات الدستورية فإنها تعيد التوازن إلى الدستور، فقد نص الدستور على عدم جواز أن يكون الوزير أو النائب أو العين ممن يحملون جنسية دولة أخرى (المواد 42 و 75 من الدستور)، (2) وعالج الدستور موضوع الثقة من حيث أن الحكومة التي تُشكل ينبغي أن تحصل على ثقة غالبية أعضاء مجلس النواب، بدلاً من النصوص التي كانت تجعل هذه الحكومة حائزةً على الثقة

---

(1) المصدر نفسه، ص 27.

(2) المواد 42 و 75 من الدستور الأردني لسنة 2011.

إلا إذا صوت غالبية أعضاء المجلس على عدم الثقة بها (المادة 53-54 من الدستور).[1] وأنشأت النصوص الجديدة محكمة دستورية وفقاً لتنظيم معين من أجل أن تفصل بالطعون المتعلقة بدستورية القوانين والأنظمة (المواد 58- 61 من الدستور)، [2] كما أنشأت هيئة مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها (المادة 67).[3] يُضاف إلى ذلك أن التعديلات أضافت فقرة ثانية إلى المادة (74) من أجل أن يتوجب على الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها أن تستقيل من الحكم خلال أسبوع من تاريخ الحل، [4] وأصبحت مدة دورة انعقاد مجلس الأمة بموجب المادة (78) ستة أشهر بدلاً من أربعة أشهر.[5] وتم حذف عبارة المواد 42 و 75 من الدستور "غير منعقد" من مطلع المادة (1/94) وإبقاء كلمة منحلاً بحيث يحق لمجلس الوزراء في الحالة الأخيرة فقط أن يضع قوانين مؤقتة لمواجهة الكوارث العامة وحالة الطوارئ والنفقات الضرورية المستعجلة التي لا تحتمل التأخير[6]. وتوجَّب على مجلس الأمة أن يبت في هذه القوانين خلال دورتين عاديتين متتاليتين من تاريخ إحالتها إليه وإلا اعتبرت باطلة. وقد أضافت التعديلات إلى المادة (98) فقرتين من أجل إنشاء [7] مجلس قضائي يتولى جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين وأن يصبح للمجلس القضائي وحده حق تعيين القضاة النظاميين. كما أوجبت المادة (100) إنشاء قضاء إداري على درجتين بدلاً من محكمة العدل العليا، وأكدت المادة (101) على أنه لا يجوز محاكمة أي شخص

---

(1)المادة 53-54 من الدستور الأردني لسنة 2011

(2)المواد 58- 61 من الدستور الأردني لسنة 2011.

(3)المادة 67 من الدستور الأردني لسنة 2011.

(4)المادة (78) من الدستور الأردني لسنة 2011.

(5)المواد 42 و 75 من الدستور الأردني لسنة 2011.

(6)المادة (1/94) من الدستور الأردني لسنة 2011.

(7)المادة (98) من الدستور الأردني لسنة 2011.

مدني في قضية جزائية لا يكون جميع قضاتها مدنيين، ويستثنى من ذلك جرائم الخيانة والتجسس والإرهاب وجرائم المخدرات وتزييف العملة. [1]

في حين عالجت الفقرة الثانية من المادة (74) من الدستور[2] موضوع تشكيل الحكومة التي يتم حل مجلس النواب في عهدها حيث أشارت المادة (74) قبل تعديلها إلى ما يلي: "الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها تستقيل من الحكم خلال أسبوع من تاريخ الحل، على أن تُجري الانتخابات حكومة انتقالية".[3]

في حين أن التعديلات على المادة (74) قد جاءت على الشكل التالي في دستور عام 2011: "الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها تستقيل من الحكم خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها". ويلاحظ هنا أن الجزء الأول من النص، أعاد الحياة للركن الثاني من أركان النظام النيابي الذي سبق ذكره وهو، استقالة الحكومة.

---

(1)المادة (100) (101) من الدستور الأردني لسنة 2011.

(2)المادة (74) قبل تعديلها عام 1958 من الدستور الأردني لسنة 2011.

(3) الحموري، محمد (2011). مرجع سابق، ص 29.

الفصل الرابع

الحراك السياسي الشعبي في الأردن 2011-2012

تمهيد:

تثير الثورات الشعبية التي قامت في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والقائمة حالياً في سوريا، سؤالاً مهماً ومصيرياً حول مستقبل العرب السياسي كأمة، ذلك أنّ هذه الثورات وعبر شعارها المركزي والمباشر المُطالب بإسقاط النظم الديكتاتورية تضعنا في مواجهة السؤال الكبير حول هذه النظم.

لم يجتح موسم الانتفاضات العربية الأردن بنفس القوة والتأثير لأنه بدأ مثل الربيع العربي في ملامح من الإحباط بدأت بالظهور في عام 2010، وفي عام 2011 تمكنت سلسلة من الاحتجاجات ذات الحجم الصغيرة لكن الأهمية الكبيرة من جمع طيف شعبي واسع وكان لدى الذين خرجوا إلى الشوارع مظالم متنوعة، إلا أن محور هذه المظالم كان إحساسهم بالغضب من الوضع الاقتصادي، والأشكال الصارخة للفساد، وعدم المساءلة عندما بدأ الربيع العربي كان قد مر أكثر من عام على الحراك الشعبي الأردني، وتميز الحراك الشعبي في الأردن عن غيره في الدول العربية الأخرى بتميز الشعب الأردن التاريخي وميراثه السياسي والاجتماعي، فالأردنيون مهما اختلفوا في التفاصيل إلا أنهم جميعاً متفقون على الثوابت الوطنية لا يقبلون تجاوزها فهي بالنسبة لهم خطوط حمراء وهذه الثوابت هي القيادة الهاشمية والوحدة الوطنية والأمن والاستقرار ودور رجال العشائر الذي لا يستهان به وهو صمام الأمان، من هنا تميز الحراك الشعبي الأردني بشعاراته وأسلوبه السلمي الحضاري فجاء القرار السياسي من الهرم لينسجم مع القواعد الشعبية على ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: واقع الحراك الشعبي في الأردن/ طبيعة ومكونات الحراك الشعبي والسياسي والقوى الفاعلة في هذا الحراك.

المبحث الثاني: المطالب الإصلاحية للحراك الشعبي والسياسي الأردني.

المبحث الأول: واقع الحراك الشعبي في الأردن/طبيعة ومكونات الحراك الشعبي والسياسي والقوى الفاعلة في هذا الحراك:

سمات الحراك الشعبي في الأردن

في مطلع العام 2011 بدأت ظاهرة جديدة في الوطن العربي وتحديداً في شمال أفريقيا أولاً ثم انتقلت إلى باقي الدول العربية، إذ ظهرت جماعات الضغط لتقود التغيير في الوطن العربي(1)، ومع بروز التطورات السياسية في الثورة التونسية كان الحراك الشعبي الداخلي قد قطع شوطاً في الأردن وعلى سبيل المثال في 2010/12/7 في منطقة ذيبان، بمحافظة مادبا، حيث خرج مئات الشباب المطالبين بتحسين الظروف المعيشية والأوضاع الاقتصادية، ومن خلال هذا الحراك توالى تنظيم المسيرات المركزية في أيام الجمع وفي ساحة الجامع الحسيني وسط العاصمة عمان، ضمت مسيرات الجامع الحسيني أغلب القوى المطالبة بالإصلاح، وقوى المعارضة والحملات الأردنية المطالبة بالتغيير وتمثلت المطالبات مثلاً في إسقاط حكومة سمير الرفاعي، والمضي في طريق الاصلاح السياسي وحل البرلمان لما له تأثير على المواطنين كطبقة لا تحتاج إلى زيادة الأعباء عليها.

أكد استطلاع للرأي أجراه المعهد الجمهوري الدولي في عام 2009، بأن ارتفاع تكاليف المعيشة كان هو الهم الأكبر للأردنيين، تلته البطالة التي تشير التقديرات إلى أنها أعلى من 30%.(2)

وقام رئيس الوزراء السابق سمير الرفاعي في 2011/12/20 في محاولة لوقف موجة الاحتجاجات بالإعلان عن حزمة دعم قدرها 230 مليون دولار والتي من شأنها تخفيض تكلفة الخبز والوقود والمساعدة في خلق فرص عمل، وعندما فشل هذا الإجراء في ردع المتظاهرين، قدم

---

(1) أبو دية، سعد، جماعات الضغط وظاهرة ما يسمى بالربيع العربي في مصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية، الجامعة الأردنية، عمان، ص 5.

(2)حميد، شادي وفرير، كورتني (2011). ما مدى استقرار الأردن؟ إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي، مركز بروكنجز الدوحة، 2011/10/18، نقلاً عن: http://rasseen.com.

رئيس الوزراء حزمة دعم جديدة بقيمة 550 مليون دولار للوقود والمنتجات الغذائية الأساسية مثل الأرز والسكر. (1)

حلَّ الملك عبد الله الحكومة وعين الحكومة الأردنية التاسعة 2011/2/1 خلال إحدى عشر سنة وذلك بعدما تم إقالة حكومة الرفاعي ولم تتوقف المسيرات وأرتفع السقف إلى المطالبة بتعديلات دستورية أو تفعيل دستور عام 1952، وعلى الرغم من ارتفاع سقف المطالبات إلا أنه لم يطرح شعار الذي يتضمن "تغيير النظام الهاشمي" ووصل إلى "إصلاح النظام"،وأثناء هذه الحراكات ظهرت حركات جديدة تدعو إلى التغيير والإصلاح وشملت حركة الدستور 1952، وحركة الجايين، والتيار الوطني التقدمي، والتيار القومي التقدمي، وغيرها من الحراكات التي وضعت حد أعلى للمطالبات الإصلاحية (الملكية الدستورية) وتمثلت في شخصيات سياسية وقيادات حزبية وبدأ الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بتصحيح المسار (2).

وكان للشعب دور في الدفاع عن مطالبه وتزايدت مطالبه وقام برفض الحراك الذي تتزعمه بعض قوى المعارضة ومنها جبهة العمل الإسلامي وبعض الحراكات الشعبية مبدأ التسلسل في العملية الإصلاحية، ومنهج أن يحقق مطالبه بوقت محدود كشرط مفروض على النظام قبل البدء بالعملية السياسية، والربغة في الحصول على مزيد من التنازلات قبل تقديم ملموس وعملي، يعمل النظام الأردني على تفعيل المشاركة السياسية لجميع أطياف وشرائح المجتمع، فالواقعية السياسية مطلوب تقديمها من قادة هذا التيار من أجل التعامل مع الحالة الأردنية لأن الأساس التطبيقي والقانوني قد وضع لتفعيل مسار الإصلاح الحقيقي في بنية الدولة وترفض الدولة مبدأ التطرف والغلو أو اللجوء للعنف الذي لا أحد يرغبه، وفي الوقت نفسه فإن الحكومة تسهم في تجسير الهوة، والدفع باتجاه الحوار المبني على المصالح الوطنية العليا، وأبرز سمات الحراك الشعبي الاردني ما يلي: (3)

---

(1)المصدر نفسه، ص2

(2)أبو رمان، محمد (2011). التغيير في الأردن بين "الثنائية الديموجرافية" والممانعة الرسمية، 2011/4/1، السياسة الدولية، نقلاً عن: http://digital.ahram.org.eg، ص 5.

(3)المشاقبة، أمين (2012). إشكاليات وتحديات الحالة الأردنية رؤى وحلول، 2012/2/18، نقلاً عن: http://www.addustour.com، ص 2.

أ. **التركيز على مطالب الخدمات:**

يزداد الحراك الشعبي للحث على تفعيل القدرة على تحسين الخدمات ومن خلاله يتم توزع هذا الحراك في أكثر من منطقة واشتد في أوقات الأزمات وتقلصّ في مراحل أخرى، ويطالب هذا النوع من الحراك بالمطالب الأساسية للمواطنين مثل خدمات الماء، والكهرباء، وتحسين وضع الأجور، والمستوى المعيشي والخدماتي والتوظيف، ومعالجة قضايا الفقر إلى غير ذلك، وهذا يقع على عاتق الحكومات ومؤسساتها التي عليها متابعة شؤون المواطن في كافة إحتياجاته ومتطلباته، فعنصر فاعلية الحكومات مطلوبة بالعمل الميداني ومواجهة التحديات من أجل الوصول إلى حل جذري، فالعناوين الرئيسية للمطالبة بالإصلاح السياسي تتمثل في إصلاحات سياسية، وإجراءات واضحة ومحددة لمكافحة الفساد الذي تحمله قوى المعارضة مسؤولية كبيرة لما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية من بطالة وفقر، وقد استطاعت هذه المسيرات والبيانات إلى تشكيل أدوات ضغط على الحكومة لإطلاق مسيرة إصلاح سياسي، حيث تمثلت باستجابة الجهات الرسمية للمسيرات والبيانات من خلال إتباع سياسة الاحتواء فالحكومة تساعد على انطلاق المسيرات دون أدنى احتكاك مع المتظاهرين، والتعامل بشكل دبلوماسي مع الأوضاع السياسية.

ب. **تعدد القوانين وسن التشريعات:**

تتمثل مشكلة الوضع في الأردن بكثرة التعديلات التي تحصل على القوانين مع النظر إلى القانون بمعزل عن القوانين الأخرى، ودون الاهتمام لتناقضها معها، دون إعطاء وقت كاف للتعرف على مدى وصول هذه المشكلة لايجاد حلول، مما أدى إلى صدور قوانين متعارضة مع بعضها، وعدم دستوريتها، مما يؤثر سلباً على استقرار منظومة حقوق وواجبات المواطنين المكرسة والمصونة بموجب الدستور، إن أهم أسباب ظهور هذا الوضع من عدم الاستقرار التشريعي هو "الضعف في إدارة العملية التشريعية" الناتج عن عدم وجود مدرسة فقهية واضحة المعالم في أصول صناعة وصياغة التشريع، وبالتالي عدم وجود نهج قانوني وثابت لأصول الصياغة التشريعية ما ينتج غيابا للمؤسسية في العملية التشريعية، وبما ينعكس بشكل سلبي على أوضاع الحياة اليومية

وهذا الذي أدى إلى ازدياد الحراك الشعبي الأردني للمطالبة بالحد من القوانين المؤقتة وأهمية أن تأخذ القوانين مراحلها الدستورية كافة[1] .

جـ. الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني:

المميزات للإصلاح السياسي الأردني ممارسة المؤسسات للمجتمع المدني من خلال القيام بالأدوار الملقاة عليه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما يحقق الأهداف الوطنية ضمن نطاق الدولة ومؤسساتها وبما يخدم عملية الإصلاح السياسي، لذا فهذه المؤسسات لها تواصل مستمر مع المؤسسات العامة والخاصة للعمل على تحقيق الأهداف التي تهدف لها المنظمة أو المجتمع ككل، وتمثلت النتائج للقاءات الاستجابة لتلك المطالب التي يبثها الشارع من خلال إقالة حكومة سمير الرفاعي، وظهرت مؤشرات الخطاب الرسمي لتصل إلى اتجاه إصلاح سياسي لم يُسبق، من خلال التأييد الحكومي لإنشاء نقابة للمعلمين، وهي قضية مرفوضة في البداية من قبل الخطاب الرسمي، أعلنت الحكومة عن قدرتها على القيام بخطوات إصلاحية تتبلور من خلال تنظيم التجمعات باشتراط القانون [2].

د. سلمية الحراكات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح:

تمركزت جميع الحراكات الإصلاحية على النهج السلمي وعدم استخدام العنف في مطالبها الإصلاحية، من خلال المظاهرات والحراكات الاحتجاجية السلمية التي حدثت وتحدث في المملكة منذ عام 2011[3].

القوى الفاعلة في الحراك الشعبي الأردني

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية ما يقرب عامين مظاهرات شعبية تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والقضاء على الفساد، وأثناء هذه المدة شهدت إحتقان سياسي وحراك شعبي بشكل مستمر، خاصة من جانب الإسلاميين والشخصيات العشائر واليساريين الذين استمدوا من الانتفاضات للربيع العربي، وعملوا على إصلاح الحكومة على التغيير السياسي، والحد من صلاحيات الملك لا إنهاء الحكم، فالمعارضة تجد قوانين الانتخابات من خلال الحد من نفوذهم وذلك

---

(1)الصرايرة، رانيا (2012). دراسة قانونية تؤكد أهمية مأسسة صياغة التشريع وإصلاحه، 2012/7/29، نقلاً عن: http://new.alghad.com، ص 1.

(2)جريدة الرأي الأردنية (2011). 2011/8/5، نقلاً عن: http://alrai.com.

(3)مديرية الأمن العام، إدارة العمليات، (2012). نقلاً عن:http://www.psd.gov.jo .

من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية لصالح المناطق العشائرية ذات العدد القليل من السكان، والقائمة على تأييد للحكومة وتخصيص أغلبية لمقاعد البرلمان، بالاضافة إلى أن المدن المزدحمة بالسكان هي أماكن تواجدهم التقليدية، ويطالبون بحل المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي تعانى منها البلاد وسد العجز الضخم في خزينة الدولة.[1]

أهم القوى الفاعلة في الحراك السياسي الأردني

أ. لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية:

وهي اللجنة التي تضم أكبر أحزاب المعارضة في المملكة الأردنية الهاشمية ذات التوجه اليساري والقومي والإسلامي، وتضم لجنة التنسيق العليا أحزاب: الوحدة الشعبية، وجبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمون) والشيوعي الأردني والشعب الديمقراطي (حشد) وحزبي البعث الاشتراكي والبعث التقدمي والحركة القومية للديمقراطية المباشرة، وتتركز مطالب هذه الأحزاب في الأغلب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والمطالبة بحل مجلس النواب السادس عشر والحكومات الأردنية المتعاقبة المعينة، والمطالبة بتغيير سياسات الأردن داخلياً وخارجياً، وهذا ما يبدو في مسيرات هذه الأحزاب أمام المسجد الحسيني أو أمام رئاسة الوزراء أو أمام مجمع النقابات المهنية في الشميساني، حتى أمام بعض السفارات ومكاتب التمثيل الدولية، كما حدث أمام مكتب الأمم المتحدة في عمّان، أو حتى أمام سفارات الدول العربية التي شهدت ثورات في كل من مصر وتونس وسوريا. [2]

ب. شباب 24 آذار أو حركة 24 آذار (الأردن):

هي حركة سلمية ينظمها شباب وشابات أردنيون وهي مثال لجماعة الضغط وهي من شتى المنابع والأصول وشعارهم الظاهر أنهم يحبون بلدهم ووطنهم ويريدون إعماره وإصلاحه، لا تنتمي الحركة إلى حزب أو جهة معينة ولكنها مزيج من شباب وشابّات الأردن، الذين سئموا المماطلة

---

(1)أبو سكين، حنان (2012). الحراك السياسي في الأردن.. إلى أين؟،2012/11/8، نقلاً عن: http://democracy.ahram.org.eg، ص 9.

(2)لجنة التنسيق العليا للمعارضة الأردنية، (2012)، مرجع سابق، ص2.

والوعود بالإصلاح والذين يرون تفشّي الفساد وتدهور الأوضاع الاقتصاديّة، وتراجع الحياة السياسيّة وتغييب الحريّات وتحلل النسيج الاجتماعي أهم القضايا التي يجب التركيز عليها وإصلاحها من قبل الحكومات الأردنية.

جـ. الجبهة الوطنية للإصلاح:

قامت الجبهة الوطنية على عقد اجتماع إداري قائم بعد تشكيل المكتب التنفيذي المحتوي على 25 عضو، من خلال تمثيل أحزاب المعارضة الستة، وجماعة الإخوان المسلمين، واتحاد المرأة، ، وشخصيات وطنية مستقلة برئاسة رئيس الوزراء السابق السيد أحمد عبيدات، وحركة (24) آذار، واليسار الاجتماعي وهذه الجبهات محاولة لتوحيد اتجاهات المعارضة، وتوحيد المنادين بالإصلاح من أجل توحيد المطالب وتنسيق الجهود، إلاّ أنّ هذه الجبهة تواجه مشكلتين [1]:

المشكلة الأولى: التباطؤ في العملية الإصلاحية، وعدم الفاعلية، اختلاف توجهات المصالح .

المشكلة الثانية: محدودية قدرات الإصلاح باعتبارها جزء من النظام العربي والحالة العربية الرسمية السابقة لفترة الثورات العربية.

د. التجمع الشعبي للإصلاح:

يصل التجمع الشعبي إلى 37 حراك خالص لا يتبع لأي من الأحزاب التقليدية باستثناء الحركة الإسلامية، وتم عقد الاجتماع الأول بضمّه 150 شخصية من مختلف محافظات ومناطق المملكة، ومن خلال التجمع تمّ وضع الإطار الفكري والسياسي المرجعي، والإطار الإداري التنظيمي، الذي عمل على إنشاء مثل هذا التجمع الناتج عن العديد من النشاطات الاحتجاجية الشعبية.[2].

---

(1)غرايبة، رحيل (2011). الحراك الشعبي الأردني وآفاق التغيير والإصلاح، 2011/8/24، نقلاً عن: http://studies.aljazeera.net، ص 1.

(2)المصدر نفسه، ص 4.

هـ. الحراك في المدن الأردنية:

ظهرت حركات مشاركة في الحراك الشعبي في المدن والمناطق الأردنية من الشمال حتى الجنوب: الرمثا، اربد،عجلون، كفرنجة، قميم، المفرق، الزرقاء، جرش، السلط، عمان، حي الطفايلة، سحاب، مادبا، ذيبان، الكرك، الطفيلة، بصيرا، الشوبك، معان، العقبة، بالإضافة الى حراكات عشائرية مثل حراك بني حسن وبني صخر والدعجة والحجايا والعياصرة، و كانت هناك حركات سياسية : مثل (حركة الملكية الدستورية وحركة دستور 1952، وحركات شبابية مثل: حركة 24 اذار وحركة 15 نيسان والحراك الشبابي الأردني وحركة أبناء العشائر الأردنية وحركة جايين). [1]

ترجع أسباب عدم القوة في الحراك الشعبي لعوامل ومتغيرات ومن أهمها: [2]

أ. عدد السكان الذي لا يتجاوز (6.3 مليون) مقارنة مع الدول الأخرى التي جرت فيها حركات شعبية مثل تونس 10 مليون ومصر 85 مليون وسوريا 23 مليون واليمن 24 مليون والمغرب 32 مليون.

ب. اختلف النظام الأردني عن غيره من الأنظمة العربية في مستوى الحرية التي يمتلكها المواطن.

جـ. حصول حالة من التخوف عند المواطنين من حالة القمع التي تواجه الحراك عند إخلاله بالأمن والنظام والخروج عن الاحتجاجات السلمية.

د. تخوف المواطنين من الهتافات العالية السقف التي يشجع عليها بعض شباب الحراك واستفزاز الأجهزة الأمنية.

هـ. الرؤية غير الواضحة لدى المواطن و لدى الحراك بالنسبة لما ستتحول له الأوضاع بعد الخروج بأعداد كبيرة .

---

(1)اللواما ، عبد الله (2011). حصاد الحراك الشعبي الأردني، 2011/1/7، نقلاً عن: http://allawamaabdullah.blogspot.com/، ص 14.

(2)المصدر نفسه، ص 1.

و. عدم التواصل على اتفاق واحد على مطالب موحدة يجمع عليها معظم التيارات السياسية والحراكات وأحزاب المعارضة .

ز. عدم وجود قيادة فاعلة للحراك او للمعارضة تكون مسموعة الكلمة من الجميع .

حـــ. استناد الحراك على الأحزاب في بعض المناطق و لو بشكل جزئي .

ط. تشعب اهداف الشعارات واليافطات والإعلام التي تكون حزبية أحياناً.

التحديات التي تواجه الحراك الشعبي: (1)

أ. غياب التواجد للقيادة الواحدة وللواجهة الإعلامية للحراك الشعبي.

ب. قلة الإعداد المشاركة نسبيا بالرغم من التأييد الكبير للحراك من الطبقة الصامتة.

جـــ. محاولة اللعب بالوحدة الوطنية كورقة من قبل المناوئين للحراك.

د. عدم وضوح الرؤية من الطبقة السياسية الفاعلة في الحراك و عدم حسمهم للقضايا الشائكة التي تواجه الإصلاح في الأردن مثل مسائل الجنسية وفك الارتباط و طبيعة النظام بعد الإصلاح.

هــ. الصمت الذي يخيم على الطبقة السياسية في المعارضة الأردنية بحيث لا يعرف الشباب ما هي الخطوة القادمة نتيجة عدم وضوح رؤية السياسيين للإصلاح في الأردن.

و. عدم التوافق على التسميات مثل تسمية المجموعات و تسمية أيام الجمع حيث بدا ذلك واضحا في الأسابيع الأخيرة . والتسميات مهمة من الناحية الإعلامية و الدعائية والمعنوية.

ز. عدم وجود ثقة كاملة بين أبناء الأحزاب والاتجاهات الفكرية المختلفة داخل الحراك نتيجة لعدم فتح حوار صريح بينهم.

حـــ. عدم التركيز الكامل على المطالب الوطنية لبعض الحراكات التي تطالب بمطالب خاصة بمناطقها.

المطالب الوطنية والشعبية التي يجمع عليها الحراك:

أ. الشعب مصدر السلطات.

ب. حكومة انقاذ وطني تقود عملية الإصلاح في البلاد.

جـــ. قانون انتخاب عادل و انتخابات نزيهة دون تدخل الأجهزة الأمنية فيها.

د. حكومة برلمانية منتخبة يكون لها الولاية العامة.

---

(1)المصدر نفسه، ص 15.

هـــ. استرجاع الأموال و الأملاك و المقدرات الوطنية المنهوبة[1].

يرى الباحث أن الثورات العربية قد أثرت بشكل مباشر في الوصول ببعض الحركات والتجمعات المنظمة وغير المنظمة في الأردن للمطالبة بتحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد وتعزيز مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان للوصول إلى أردن أقوى وأكثر قدرة على مواجهة التحديات، وقد برزت بعض القوى الحزبية المنظمة مثل: جبهة العمل الإسلامي ولجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة والجبهة الوطنية للإصلاح، وظهر حراك جديد وهو ما يطلق عليه الحراك العشائري وبعض الحركات التي ارتبطت بمنطقة جغرافية معينة أو مدينة معينة كحراك الطفيلة ومعان، إلا أن معظم هذه الحركات لم تكن لديها رؤية سياسية واضحة ولم تتمكن من توحيد مطالبها الإصلاحية في ظل عدم وجود قيادات قادرة على تحقيق هذه المطالب وتوصيلها إلى الحكومة مما أسهم في ضعف الحراك وتراجع قدرته على الوصول إلى كسب التأييد الجماهيري الكبير.

التحديات التي تواجه الحراك الشعبي: [2]

أ. غياب التواجد الفاعل للقيادة السياسية .

ب. قلة التحضير المسبق للتأييد الكبير للحراك من الطبقة الصامتة.

جـــ. محاولة القيام بالتلاعب بالوحدة الوطنية كوسيلة في يد المناوئين للحراك.

د. الرؤية غير الواضحة من الطبقة السياسية الفاعلة في الحراك وعدم القيام بحسم القضايا الشائكة التي تواجه الإصلاح في الأردن مثل مسائل الجنسية وفك الارتباط وطبيعة النظام بعد الإصلاح.

هـــ. صمت الطبقة السياسية المعارضة بحيث لا يعرف الشباب الخطوة التي تلي هذا الحراك نتيجة عدم وضوح رؤية السياسيين للإصلاح في الأردن.

و. عدم التوافق على مسميات الحراكات الأسبوعية لأيام الجمع حيث بدا ذلك واضحا في الأسابيع الأخيرة. والتسميات مهمة من الناحية الإعلامية والدعائية والمعنوية.

ز. غياب الثقة الكاملة بين أبناء الأحزاب والاتجاهات الفكرية المختلفة داخل الحراك نتيجة لعدم فتح حوار صريح بينهم.

---

(1) المصدر نفسه، ص 16.

(2) المصدر نفسه، ص 15.

حـ. عدم التركيز الكامل على المطالب الوطنية لبعض الحراكات التي تطالب بمطالب خاصة بمناطقها.

يجمع الحراك على مطالب وطنية وشعبية على:

أ. الشعب الأساس كمصدر للسلطات.

ب. تقود حكومة الانقاذ الوطني عملية الإصلاح في البلاد.

جـ. يضمن قانون الانتخاب المستقل والعادل انتخابات نزيهة دون تدخل الأجهزة الأمنية فيها.

د. تواجد حكومة برلمانية منتخبة يكون لها الولاية العامة.

هـ. إسترجاع الأملاك والأموال والمقدرات الوطنية المنهوبة(1).

أثرت الثورات العربية بشكل مباشر في الوصول لبعض الحركات والتجمعات المنظمة وغير المنظمة الأردنية للمطالبة بتحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد وتعزيز مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان للوصول إلى أردن أقوى وأكثر قدرة على مواجهة التحديات، وبرزت بعض القوى الحزبية المنظمة مثل: الجبهة الإسلامية ولجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة والجبهة الوطنية للإصلاح، وظهر حراك جديد وهو ما يطلق عليه الحراك العشائري وبعض الحركات التي ارتبطت بمنطقة جغرافية معينة أو مدينة معينة كحراك الطفيلة ومعان، فمعظم هذه الحركات لم تكن لديها رؤية سياسية واضحة ولم تتمكن من توحيد مطالبها الإصلاحية في ظل عدم وجود قيادات قادرة على تحقيق هذه المطالب وتوصيلها إلى الحكومة مما أسهم في ضعف الحراك وتراجع قدرته على الوصول إلى كسب التأييد الجماهيري الكبير.

---

(1) المصدر نفسه، ص 16.

المبحث الثاني: المطالب الإصلاحية للحراك الشعبي والسياسي الأردني:

شهد الأردن مظاهرات شعبية تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والقضاء على الفساد، وتمثل ذلك من خلال الانتفاضات للربيع العربي ومن خلال التركيز على الإصلاح للحكومة بالتغيير السياسي فالمعارضة ترى بأن قوانين الانتخابات خصصت لدى أغلبية مقاعد البرلمان، ومرت المظاهرات الكبيرة بيسر بعد أن تراجعت الجماعات الموالية للحكومة عن التنظيم المضاد للتوترات التي أثارت مخاوف حدوث اشتباكات(1).

استقالت حكومة البخيت في 2011/10/17 حيث كلف الملك القاضي في محكمة لاهاي الدولية عون الخصاونة بالقيام بتأليف حكومة جديدة، حيث أكد الملك في كتاب التكليف على الأولوية لإنجاز هذه التشريعات والقوانين الناظمة للحياة السياسية، وفي مقدمتها قانونا الانتخاب والأحزاب، حيث أقرّ مجلس الوزراء الجديد مشروع قانون الهيئة المستقلة للانتخاب من خلال مجلس مفوضين يتألف من خمسة أعضاء يعينهم الملك لتحقيق هذه الغاية في 2011/12/27، وأرسلت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012، وقامت بنشره في الصحف المحلية في 2012/2/2، وقُدّم المشروع لقانون الانتخاب لمجلس الأمة وتم اقراره في 2012/3/18 وتم نشره في الصحف المحلية في 2012/3/20(2).

وباصدار الجبهة الوطنية للإصلاح بيانًا في 2012/4/9 تضمن فيه أن القانون الانتخابي الذي أقره مجلس الأمة يسقط فكرة الإصلاح والرفض التام لجبهة العمل الإسلامي في بيان لها صدر في 2012/4/10(3) كما استقالت حكومة الخصاونة في أواخر 2012/4 بسبب الضغوط التي تعرضت لها من القصر الملكي، وتم تكليف الدكتور فايز الطراونة بتشكيل حكومة جديدة. حيث ردت حركة الاحتجاج على ذلك بالمطالبة بتشكيل مجلس نواب وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، وإجراء

---

(1)أبوسكين، حنان (2012). مرجع سابق، ص 3.

(2)محافظة، علي (2012). الأردن: الطريق الصعب نحو الإصلاح، 2012/12/11، نقلاً عن: http://studies.aljazeera.net، ص 5.

(3)المصدر نفسه، ص 6.

تعديلات جذرية على الدستور تجعل الشعب مصدراً للسلطات، ومجلس النواب كأساس في تشكيل الحكومات، ومسؤوليتها أمامه وليست أمام الملك. تألفت الحكومة للطراونة في 2 /2012/5، ونشرت على أثرها صحف أردنية تصريحات لرئيس الحكومة الأردنية المستقيل عون الخصاونة يجد فيها ثلاث حكومات في البلاد تتصارع على السلطة التنفيذية متمثلة في حكومة الديوان الملكي، وحكومة المخابرات العامة، والحكومة الرسمية[1].

وفي عهد حكومة الطراونة تم تعيين مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب من قبل الملك في 2012/5/7، وصادق على قانون المحكمة الدستورية والأحزاب السياسية في 2012/6/6 وعلى قانون الانتخاب في 2012/6/28. وبذلك اندلعت الاحتجاجات الشعبية الواسعة في الأردن وشنَّ المعارضون على إثر هذه القوانين حملة إعلامية قوية في الصحف المحلية وعلى القنوات المحلية والعربية. وفي حديث صحفي انتقد عون الخصاونة قانون الانتخاب في 4 /2012/7 وذكر أن الإصلاح في الأردن يتم إدارته بطرق أمنية وانضم بذلك إلى المنادين بالإصلاح الشامل والتغيير[2].

أعلنت الجبهة الوطنية للإصلاح إزاء إصرار الملك وحكومة الطراونة على إجراء الانتخابات النيابية وفق القانون الجديد في2012/7/23 ومقاطعتها للانتخابات النيابية القادمة، وقدمت (500) شخصية وطنية وحزبية ونقابية أردنية مذكرة للملك في 28 /2012/7 التي طالبته فيها بإلغاء قانون الانتخاب وإصدار قانون انتخاب عصري يتمثل الشعب فيها تمثيلاً حقيقياً، لكن الملك لم يرد على المذكرة ولما جاء فيها. وفي 2012/11/9، أدانت الجبهة الوطنية للإصلاح النهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الرسمي. وفي "جمعة إنقاذ الوطن" في 5 /10/ 2012، شارك (74) حزبًا وتنظيمًا سياسيًا واجتماعيًا ونقابيًا للاحتجاج على لا مبالاة نظام الحكم تجاه المطالب الشعبية.

([1])المصدر نفسه، ص 6.

([2])المصدر نفسه، ص 8.

وفي 6 /2012/10، عيّن الملك أعضاء المحكمة الدستورية التسعة برئاسة القاضي طاهر حكمت. واستقالت حكومة الطراونة، وكلف الملك الدكتور عبدالله النسور بتشكيل الحكومة الجديدة في 11 /2012/10. وكان من المفاجآت إعلان خمسة من الأحزاب القومية واليسارية (الحزب الشيوعي، وحزب البعث العربي التقدمي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحركة القومية، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني: حشد) عن عزمها على المشاركة في الانتخابات النيابية في 2012/11/11. ويُعزَى هذا الموقف إلى خلاف هذه الأحزاب مع الحركة الإسلامية حول ما يجري في سوريا[1].

ولمّا أعلنت حكومة النسور رفع أسعار المشتقات النفطية في 2012/11/14، اجتاحت البلاد مسيرات ومظاهرات احتجاجية في اليوم التالي. طالب المحتجون بإسقاط الحكومة، والتراجع عن قرارها. وبالمقابل شنّت وسائل الإعلام الرسمية هجومًا على جماعة الإخوان المسلمين والجبهة الوطنية للإصلاح. ورافق حركة الاحتجاج الهجوم على الدوائر والمنشآت الحكومية، وحرق بعضها، وتدمير بعضها الآخر، وتحطيم ممتلكات خاصة. وتم اعتقال (45) من الإخوان المسلمين وعشرات غيرهم من المشاركين في المسيرات الاحتجاجية. واتهم المحتجون الأجهزة الأمنية والقوى المؤيدة لنظام الحكم وبعض الشباب العاطل عن العمل بهذه الاعتداءات والهجمات. كما اتهموهم بالاعتداء على مقرات جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي في العاصمة والمدن الرئيسية الأردنية، وقد حددت بعض الحركات مطالبها الإصلاحية من خلال ما يلي:

أولا: الحركة الإسلامية والجبهة الوطنية للإصلاح (التي يقودها أحمد عبيدات) وبعض الحراكات الشعبية، منحت موضوع الإصلاح السياسي والتعديلات الدستورية اهتماما كبيرا، وكانت هذه الأولويات السبب الرئيس وراء مقاطعة هذه القوى الانتخابات النيابية احتجاجا على عدم جدية الدولة في القيام بإصلاحات جوهرية[2].

([1])المصدر نفسه، ص 9.

([2])أبو رمان، محمد (2013). أولويات الحراك الإصلاحي الأردني بين الأيديولوجيا والـديمغرافيا، 2013/1/29، نقلاً عن: http://www.aljazeera.net، ص 2.

ثانيا: قوى وحركات قومية ويسارية، وأغلبها شارك في الانتخابات النيابية الأخيرة (مثل حزب حشد، والبعث)، تغلبت على خلافاتها مع الحركة الإسلامية على خلفية المشهد السوري وصعود الإسلاميين في الربيع العربي، فانفصلت عن الجبهة الوطنية للإصلاح، وقبلت بالسقف الحالي من الإصلاح السياسي.

ثالثا: الحراكات الشبابية الجديدة وتيارات يسارية واجتماعية، مثل التيار القومي التقدمي، وحركة اليسار الاجتماعي، وحراك الطفيلة، دمجت بين المطالب السياسية المشابهة لمطالب الإخوان المسلمين، والأولويات الاقتصادية، التي تحظى بأولوية كبيرة لديها، مثل العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد والمطالبة بإعادة النظر في البرنامج الاقتصادي.

رابعا: حركات تركز على الهوية الوطنية الأردنية وتجعلها في مقدمة أولوياتها، وتطالب بدسترة أو قوننة قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية، وتغلب هاجس الوطن البديل على خطابها السياسي، وهذه القوى مثل التيار الوطني التقدمي والمتقاعدين العسكريين[1].

مطالب الإصلاح

أبرز المطالب التي ينادي بها الحراك الشعبي ودعاة الإصلاح في الأردن :

أولا: تعديل قانون الانتخابات للمجالس النيابية، إذّ يرى المطالبون في الإصلاح أن القانون الحالي رقم (25) لسنة 2012 لا يمثل رغبات المجتمع الأردني وأنه قد تسبب بنتائج سلبية على المجتمع الأردني وأفرز مجلس نيابي قد لا يمثل إرادة الشعب الأردني[2].

ثانيا: تعديل قانون الأحزاب بما يضمن وجود أحزاب سياسية فاعلة تساهم في تطوير المجتمع وبناء الوطن بدلا من تلك الأحزاب الوهمية الضعيفة المغيبة تماما عن الشارع ومؤسسات الدولة كافة...من أجل أن تتمكن من بناء برامج فاعلة وبديلة ومقنعة للشعب....

ثالثا: محاربة الفساد والمفسدين الذين تمادوا على المال العام وتسببوا في تأخر المجتمع وغياب المشاريع التنموية في المحافظات المختلفة وتسبب فسادهم في زيادة مديونية الأردن التي بلغت رقما قياسيا 17 مليار وعجزاً في الموازنة العامة زاد عن المليار ونصف[1].

([1]) المصدر نفسه، ص 3.

([2])الرواد، حسان (2011). مطالب الإصلاح السياسي في الأردن ومعوقاته، ، 25 /2011/9، نقلاً عن: www.alrawwad.maktoobblog.com، ص 8.

رابعا: مطالبة بعض دعاة الإصلاح بعودة الملكية الدستورية من خلال العودة للدستور الأردني لعام 1952، حيث ينص على أن تكون الحكومة ممثلة للكتلة الأكبر في مجلس النواب وتكون صلاحياتها واسعة وتتجسد في المادة الثانية من الدستور بأن نظام الحكم في الأردن نظام نيابي ملكي دستوري...

خامسا: المطالبة بإنشاء محكمة دستورية...والإلحاح من أجل إلغاء محكمة أمن الدولة...وتدعيم القانون من خلال دعم المحاكم المدنية....

سادسا: الدعوة لأن تكون الأردن دولة مدنية يتساوى فيها الجميع أمام القانون مما يساهم بتطوير الأردن والارتقاء به وزيادة الانتماء له ... الأمر الذي ينعكس ايجابياً على أردن المستقبل الغني بإنسانه الذي إن نعم بالحرية والعدالة فإنه حتماً سيكون مبدعاً وخلاقاً[2].

([1])المصدر نفسه، ص 8.

([2])المصدر نفسه، ص 9.

الفصل الخامس

تقييم تطور عملية الإصلاح السياسي في الأردن 2011-2012

المبحث الأول: أثر الربيع العربي على الحراك الشعبي الأردني

الثورات العربية، أو الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي، هي حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في معظم البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي[1]، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية، ولا زالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة[2] حيث نجحت الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة سياسية ، فبعدَ الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي، وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها وأشدها دموية وعنفاً حركة الاحتجاجات في سوريا. تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيرًا في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام".[3]

بدأت الثورة في تونس عندما أضرم الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في 2011/1/14 عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد بطائرة إلى مدينة جدة السعودية، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، وبعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة 25 يناير المصرية ثم تلتها بأيام الثورة اليمنية، وفي 2011/2/11 أعلن محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة، ثم حوكم وسُجن بتهمة قتل المتظاهرين خلال الثورة، وإثر نجاح الثورتين

([1])المرزوق، خالد يوسف(2011). مرجع سابق.

([2])احتجاجات الشعوب- المغرب العربي مثالاً (2012). 2012/12/29، نقلاً عن: http://www.alwatan.com.sa.

([3]) احتجاجات تونس تقرع ناقوس الخطر في الدول العربية (2012). 2012/12/29، نقلاً عن: http://www.casacity.com.

التونسية والمصرية بإسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلميّة المُطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحياناً إسقاط الأنظمة بالانتشار سريعاً في أنحاء الوطن العربي الأخرى، فبلغت الأردن والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية والسودان والعراق وعُمان وفلسطين والكويت ولبنان والمغرب وموريتانيا.

اندلعت الثورة الليبية في 2011/2/17، التي سُرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة، وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في أواخر شهر اغسطس عام 2011، قبل مقتل معمر القذافي في 20 / 10 / 2011 خلال معركة سرت، وبعدها تسلّم السلطة في البلاد المجلس الوطني الانتقالي، وقد أدت إلى مقتل أكثر من خمسين ألف شخص، وبذلك فإنها كانت أكثر الثورات دموية، وبعد بدء الثورة الليبية بشهر تقريباً، اندلعت حركة احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا في 2011/3/15، وأدت إلى رفع حالة الطوارئ السارية منذ 48 عاماً وإجراء تعديلات على الدستور حيث قوبلت بردود فعل قوية من الأجهزة الأمنية وسرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة دموية ولغاية الآن، كما أنها أوقعت ولغاية نهاية شهر ديسمبر 2012 أكثر من 60 ألف قتيل ودفعت المجتمع الدولي إلى مُطالبة الرئيس الحالي بشار الأسد بالتنحي عن السلطة. وفي أواخر شهر فبراير عام 2012 أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تنحيه عن السلطة التزاماً ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، التي كان قد وقع عليها في عام 2012 عقبَ الاحتجاجات العارمة التي عصفت بالبلاد لعام كامل.

الحراك الشعبي في الأردن في مرحلة الربيع العربي

كانت بداية الحراك الشعبي في الشارع الأردني بداية خجولة من حيث الكم والمغزى، ولم تتعدَّ حد إطلاق بعض الشعارات التي تطالب بالإصلاح على مختلف الصعد، ومحاربة الفساد وأجندة الفساد.

شهدت الأشهر الأخيرة من عام 2012، نشاطاً مكثفاً في المشهد السياسي الأردني، تزاوجت فيه الحركات المعارضة التقليدية، كلجنة أحزاب المعارضة، وبصورة خاصة حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الوحدة الشعبية، اللذين قاطعا الانتخابات النيابية لعام 2010 مع الحركات الجديدة

التي برزت بصورة واضحة منذ العام 2011، وبدرجة أكثر حضوراً وفعالية في نهاية عام 2012[1].

بالرغم من والمطالبات بالإصلاح السياسي بصورة دائمة ومتواصلة منذ ما سمي بمسيرة ذيبان في 2011/1/7، وانضمام بعض الاتجاهات التقليدية والجديدة لهذه الأنشطة، إلا أن هنالك اتجاهات مختلفة من المطالبات والأولويات تبدو بوضوح شديد في الخطابات والبيانات والشعارات السياسية التي ظهرت في الحركات الاحتجاجية في مختلف مناطق المملكة ، ألا أن التحول لم يكن على المستوى الشعبي وأنما على مستوى النظام السياسي نفسه، إذ أثرت التغيرات التي حدثت في الدول العربية في أعوام 2011 و 2012 على توجه النظام نحو الإصلاح السياسي، ويتضح ذلك من خلال كتاب التكليف الملكي السامي للحكومة التي شكلها معروف البخيت[2]، وهو كتاب يتضمن بوضوح طلب "إطلاق مسيرة الإصلاح السياسي"، من خلال "خطوات سريعة وملموسة"[3]، ومن خلال رد الحكومة الذي أكد على هذه الأولوية، ومن خلال الخطابات والرسائل الملكية المتعددة التي تذهب بالاتجاه نفسه[4].

إن هذا الانفتاح السياسي الواضح، وما تخلله من السماح بفعاليات ومسيرات ونشاطات تدعو إلى الإصلاح السياسي، بمطالب محددة [5]، وفي ضوء الظروف الداخلية التي شهدتها المملكة منذ 2010، والمتغيرات الإقليمية (الثورات الديمقراطية العربية)، والموقف الدولي، (تحديداً الأميركي)، جميعها تدفع نحو إحداث تغييرات سياسية نوعية، وهي لحظة تاريخية استثنائية تجتمع فيها

---

(1) أبو رمان، محمد (2011). ملف الإصلاح الأردني، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (55)، ص 175.

(2) تغيير الحكومة وكتاب التكليف الملكي(2012). نقلاً عن موقع عمون الإلكتروني: http://www.ammonnews.net2012/12/18، ص 3.

(3) أبو رمان، محمد(2011). مرجع سابق، ص 175.

(4) تلخيص لخطاب البخيت(2012). نقلاً عن موقع صحيفة السبيل اليومية الأردنية: http://www.assabeel.net/local-news، 2012/12/19، ص 2.

(5) "المسيرات والاعتصامات تعم الأردن" (2012). نقلاً عن موقع الجزيرة نت على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/48c95998-1F96-4954-B191-9749AC893AD4.htm، 2012/12/19، ص 4.

الديناميكيات الداخلية والخارجية لتجعل من "طموح الإصلاح السياسي" على رأس أجندة الأوليات الرسمية والشعبية. (1)

أن العوامل التي أنشأت الربيع العربي، متعددة ولا يمكن حصرها بتفشي الفساد والدكتاتورية، وأن التخلف والتجزئة التي يعاني منها الوطن العربي، والذل والهوان الذي أصابه بعد هزائم حرب 48 و 67، كلها ساهمت في خلق حالة من الاحتقان أدت الى انفجار كبير ستطال نيرانه كل من عمل على إغراق الوطن العربي بالجهل والفساد والتخلف، وأن الأمة العربية تنبض بالحياة والروح، وليست أمة ميتة ولن تموت.(2)

لم يكن الحراك الاردني رد فعل ولا بدعة ولا تقليداً للآخرين بل جاء متزامناً مع الربيع العربي من باب التوقيت إذ أن الأردنيين سبقوا أشقاءهم العرب في التظاهرات والمطالبات الشعبية للحكومات بتغيير نهجها، ومن حق كل أردني أن يفخر بالحراك الشعبي الذي رفع العلم الاردني عالياً ووقف في وجه الظلم والفساد وأعطى الأردنيين متنفساً للحرية والتطلع لمستقبل زاهر. (3)

فعلى مدار اكثر من 100 جمعة أو أكثر من 100 أسبوع استطاع الحراك أن يجعل المواطن الاردني قادرا على انتقاد الحكومة و كسر معظم أو كل الخطوط الحمراء التي كانت تقف أمام المواطن الأردني. انطلق الحراك السياسي الاردني من ذيبان بتاريخ 2011/12/7 وخلال عامين مر الحراك بمراحل مختلفة فمن تظاهرات ومسيرات واعتصامات للحراكات واضرابات لمختلف المهن من مهندسين وأطباء وممرضين ومعلمين وأصبح عدد الفعاليات أكثر من ستة آلاف فعالية حسب بعض التقديرات الرسمية.

لقد كانت هناك مدن أردنية رفعت راية الحراك الاردني منذ البداية فبعد ذيبان ظهرت مدينة الطفيلة بحراك قوي، وبقي حراك معان والكرك واربد محافظاً على مسيرته بخطوات ثابتة ثم امتد الحراك الى معظم المدن والمناطق الأردنية، وبدأ الحراك برفع سقفه تباعا وتفاعل مع محاولات احتوائه بالتعديلات الدستورية التي اعتبرها شكلية ولا تلبي الطموح كما انه لم يقتنع بتغيير حكومة

---

(1) الأنباري، حسن وآخرون (2012). الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص 9.

(2) حماد، مبارك، العرب بين الربيع ونظرية المؤامرة، 2012/3/13، نقلاً عن: http://islahnews.net، ص4.

(3) اللواما، عبدالله (2012). مرجع سابق، ص 2.

البخيت واستبدالها بحكومة الخصاونة حيث رفع صوته عالياً بأنه يريد استعادة الشعب لسلطاته ويريد حكومة منتخبة.[1]

خلال شهري يونيو ويوليو من عام 2012م تم تقديم قانون الانتخاب للبرلمان الذي أقره أول مره بقائمة وطنية تضم 17 مقعداً ثم رده الملك للنواب الذين رفعوا عدد المقاعد بالقائمة الوطنية إلى 27 مقعداً مع رفع عدد مقاعد البرلمان إلى 150 مقعداً وإبقاء الصوت الواحد في قانون الانتخاب، رفضت المعارضة هذا التعديل، وفي بداية شهر سبتمبر من عام 2012 قرر رئيس الوزراء فايز الطراونة رفع الأسعار فهبت موجه عارمة من الغضب الشعبي واحتشد الناس على دوار الداخلية فصدر يوم 2012/9/3 قرار ملكي بتجميد رفع الأسعار فتوقفت الاحتجاجات.

أن الحراك في الشارع الأردني لم يصل في حجمه واتساعه وديناميكيته وسقف مطالبه إلى مستوى حراك الشارع في بعض البلدان العربية، وليس مقدراً له ذلك إلى أجل غير مسمى بسبب خصوصية الوضع الأردني، رغم ما يوفره الوضع العربي العام من فرصة متاحة لتحقيق خطوات نوعية باتجاه الإصلاح السياسي، لا تمثل الحاجة إليها الاستجابة لمطالب الشارع فقط، بل هي حاجة وملحة للنظام كي لا تضعف قدرته على توحيد المجتمع بكل فئاته وأطيافه السياسية، واستيعاب القوى الجديدة الصاعدة، وخاصة الشابة منها[2].

ويرى الباحث أن ثورات الربيع العربي قد ساهمت في إحداث تحول في تطور العملية السياسية على الساحة الأردنية حيث شهد الأردن تطورات سياسية متلاحقة تستلهم أحداث الربيع العربي، فعلى مدى نحو عامين تزايدت الاحتجاجات السلمية التي ينظمها إسلاميون ويساريون وشخصيات عشائرية، وتركز على إصلاح الحكومة، وخفض الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وقد تعاملت معها السلطة التنفيذية بشكل حضاري واستجابت لمطلبها للحفاظ على أمن واستقرار الدولة الأردنية.

([1]) المصدر نفسه، ص 5.

([2]) إلياس، سامر (2012). واقع وآفاق الحراك الشعبي في الأردن، نقلاً عــن: http://arabic.rt.com، ص 2، 2012/1/28.

المبحث الثاني: تقييم عملية الإصلاح السياسي في الأردن من وجهة نظر الحكومة والحراك الشعبي في الأردن:

إن التقييم الأولي لعملية التفاعل بين المحددات والشروط الموضوعية والبيئة السياسية الحاكمة لتوجهات الإصلاح في المملكة تؤكد أن الفرصة مواتية لتحقيق استقرار سياسي شامل وبعيد المدى في البلاد، وأن قوى الشد العكسي إنما تنطلق من مصالح غير وطنية وضيقة الأفق، وأن الإرادة السياسية لدى النظام تمثل حجر الزاوية في إنجاز الإصلاح، وأن تقوية الأردن إقليمياً ودولياً تبدأ بتقوية وحدته الوطنية وتماسكه الاجتماعي في إطار نظام سياسي تعددي حداثي ديمقراطي متطور يشارك فيه كل أبنائه ويستفيدون منه على قدم المساواة، إنما تعد الأهم في حماية وحفظ الأردن من أي أخطار خارجية أو فتن داخلية.

العوامل التي أسهمت بتعزيز المطالب الإصلاحية في الأردن

أن المطالبين بالإصلاح لا يحملون جميعاً تصوراً موحداً لكافة الأسباب التي دفعتهم إلى المظاهرات، إلا أنها في مجموع أذهانهم بشكل عام وليس بأسلوب انفرادي أو حتى بتوافقات قيادية كون فئات واسعة منهم ليس لديهم انتماءات حزبية أو تيارية منظمة، وهناك ظروف سياسية ومجتمعية أسهمت في تعزيز واستمرارية المسيرات الشعبية في الأردن حتى الآن: [1]

أ. **التأثر بالأحداث التي ما زالت تطول معظم الدول العربية:**

أن نجاح بعض ثورات الربيع العربي حتى الآن في المطالب الشعبية، عزز فكرة الجماهير بأن النظام السياسي لا بد أن يدرك بالتالي بأن مرجعيته تبقى أفراد المجتمع ومؤسساته، وليس جهة أو جهازاً بعينه، لأن قوة النظام السياسي واستمرارية بقائه يستدعي الحرص على الدولة بكل مكوناتها وليس باسترضاء فئة معينة أو بحماية الأجهزة الأمنية، لأن المؤسسات الأمنية روافدها أبناء المجتمع يتأثرون بالمستوى نفسه التي تتأثر بها مرجعياتهم الاجتماعية.

ب. **توفر الاستقرار الأمني الداخلي:**

وهذا يدفع إلى إنجاح الحوار بين كافة أطياف المجتمع ومؤسساته، وليس جهة أو جهازاً بعينه.

([1]) المقداد، محمد (2011). مرجع سابق، ص22.

جـ. توفر النضج السياسي لدى شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني:

ويعزى ذلك إلى دور وسائل التنشئة السياسية في تكوين ثقافة شمولية في شتى المجالات الحياتية، كما أن توفر مؤسسات التعليم بمستوياتها المختلفة أسهم في تعزيز الفكر المجتمعي، إضافة إلى زيادة الوعي الجماهيري بالحقوق المدنية خاصة السياسية والاقتصادية، والتي باتت تدعمها وتكفلها وبكل وضوح معظم الوحدات السياسية والمنظمات الحقوقية الدولية الفاعلة، والتي يسرت لها قنوات الاتصال بسبب نجاح ثورة تكنولوجيا الاتصالات وامتدادها إلى كافة المناطق الجغرافية عالميا، حيث تلازم هذا بمجمله مع وجود قناعات – لدى المواطنين – قوامها استخفافات حكومية بأدوارها اللازمة خاصة بعد أن رسم لها منهج عملي على ضوء قواعد تشريعية ممثلة بالدستور والميثاق الوطني، مما يعني أن مسيرة الإصلاح تذهب بين وصف الإجهاض أو التجميد منذ السنوات الأولى لعودة الحياة الديمقراطية التي بدأت مسيرتها الجديدة عام 1989، وأن الحكومات استبدلت أدوارها التنفيذية في المساهمة بفتح وتشجيع قنوات الإصلاح إلى خطابات إعلامية، مما أدى بالتالي إلى نتائج سلبية باتت تطول كافة المجالات التي تهم الوطن والمواطن(1).

د. التماسك الاجتماعي :

يرتبط هذا العامل بالوضع العام في الأردن الذي أثبت قدرة الدولة والأفراد على صهر كافة المكونات الثقافية المختلفة في بوتقة واحدة تحرص على تأطير العمل الحكومي في الحرص على المصلحة العامة، وأن الانسجام العام هو ضمانة في الحفاظ على الأمن الوطني ومواجهة مستلزمات مراحل الإصلاح والتحديث، لذلك فإن بيئة الانسجام المجتمعي في الأردن حفزت الأفراد على إقامة الندوات وتنظيم المسيرات المطالبة في الإصلاح.

هـ. الأخذ بمرحلية الإصلاح:

بدأ الأردن بخطوات سياسية إصلاحية أولية قبل عقدين، وذلك في عدة مجالات رئيسية متعلقة بمجال الحريات العامة والإعلام، والعلاقة مع الأحزاب ومختلف المؤسسات الأهلية، وفي المجال الاقتصادي بتوقيع اتفاقيات دولية كمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الحرة، وفتح مجالات الاستثمار الخارجي، والنهج بمسار خصخصة الموارد، وهذه بمجملها غيرت العلاقة التقليدية المتبادلة بين الدولة والمواطن والمؤسسات الرسمية.

---

(1) الخطيب، جمال وآخرون(2007). "حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2006"، مركز حماية وحرية الصحفيين، ص 111، ص 93، ص 67.

و. البيئة المحلية:

- الأحزاب السياسية:

تعدُّ الأحزاب هي صاحبة الأهمية الكبرى في برامج الإصلاح السياسي، والتي يمثل انقسامها وضعفها في المملكة عاملا مساعدا على إبطاء عملية الإصلاح. وتمثل جبهة العمل الإسلامي الحزب الأكثر تبنيا ودعوة للإصلاح السياسي في البلاد.

- القوى الاجتماعية المنظمة في النقابات المهنية:

وهي المؤسسات التي تمثل الطبقة المتوسطة في المجتمع، والتي تعد كتلة حيوية في مجال الإصلاح السياسي والحراك السياسي. وبرغم محاولات تهميشها تاريخياً من الحياة السياسية، إلا أنها أثبتت جدارتها المهنية والسياسية على حد سواء، بالاضافة إلى تقديمها لتجارب ناجحة في معالجة مسائل الاستثمار والبطالة والفقر بين أعضائها، بدرجة ربما أحرجت الحكومات وكشفت ضعفها، ولذلك فهي تمثل عاملاً إيجابياً وضاغطاً لتحقيق الإصلاح السياسي. [1]

- الإعلام:

تدعم الدولة قطاع الإعلام من خلال توفير البنية التحتية والقوانين والأنظمة، والحريات الإعلامية التي تساعد في الحصول على المعلومة ونشرها، بما يساعد على تعزيز دور الإعلام في عملية الإصلاح السياسي.

- قطاع الأعمال:

وهو القطاع الذي يتحكم في اقتصاد الدولة ومواردها واستثماراتها، وبالتالي هو القطاع التشغيلي للمجتمع، ويمارس دوراً حاسماً في توجهاته لدعم الإصلاح السياسي من عدمه، وتأخذه مؤسسة الحكم على محمل الجد، ويرتبط بعلاقات دولية وإقليمية واسعة النطاق. وهو القطاع الذي يبدي تخوفاً دائماً من التغيير بسبب عدم التأكد من مستقبل أعماله، ولذلك فهو من القطاعات الإشكالية في عملية الإصلاح السياسي التي ربما تحتاج إلى مقاربات جديدة ومختلفة عن القطاعات الأخرى، سواء من قبل الدولة في حال توجهت إلى الإصلاح أو من قبل قوى الإصلاح السياسي والاجتماعي في البلاد[2].

([1]) الحمد، جواد (2011). فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن، 2011/10/10 ، نقلاً عن: http://alghad.com/index.php، ص 5.

([2]) المصدر نفسه، ص 6.

ز. البيئة الإقليمية:

تشهد المنطقة غلياناً شعبياً يدفع باتجاهات الإصلاح، وقد اختارت شعوب المنطقة أشكالاً متعددة من هذا الحراك كان أبرزها إسقاط النظام في مصر وتونس والدعوة إلى إسقاط أنظمة أخرى.

وقد تأثرت دول الإقليم جميعاً بهذه الثقافة المتنامية باتجاه إرجاع السلطة الى الشعب، وشكلت الحراكات السياسية رافعة مهمة من روافع الحراك الإصلاحي في المملكة.

تنظر القوى السياسية الأردنية باهتمام إلى موقع المملكة في عمليات التغيير والإصلاح السياسي حتى تحافظ على قوتها الإقليمية، ولتتماهى مع إرادات شعوب المنطقة ولتتكامل معها في بناء نظام عربي متقدم ومختلف.

يؤدي الصراع العربي-الإسرائيلي دورا مهما في تشكيل الرأي العام السياسي في المملكة، وهو يتجه نحو الإصلاح والمشاركة في القرار فيما يتعلق بمستقبل العلاقة مع إسرائيل والقضية الفلسطينية. ولذلك يمثل موقف الأردن وسياساته مادة مساعدة على تشجيع الحراك باتجاه الإصلاح السياسي. [1]

ينظر الشعب الأردني بقلق كبير لمجريات الأحداث في عدد من دول الإقليم حيث اللجوء إلى العنف المفرط من قبل الأمن يدفع الثورات السلمية إلى مواجهات دموية معه، ويعتقدون أن الأردن ليس مؤهلاً من حيث المبدأ لذلك، ولكنهم يريدون سرعة الإصلاح حتى يؤول أي احتمال من هذا النوع إلى الصفر.

حـ. البيئة الدولية:

تعمل البيئة الدولية باتجاه تشجيع الإصلاح السياسي بوجه عام بغض النظر عن أهدافها، ومصالحها في المنطقة، ويؤمن الأردنيون أن الإصلاح ينبغي أن ينبع من الداخل، ويشجعون الدولة على ذلك، ويرون أن التدخل الخارجي ليس في مصلحة الجميع، ولذلك فان عموم البيئة السياسية يعد عاملاً مشجعاً على اتجاهات الإصلاح السياسي في المملكة، ويشجع على تخفيف حدة التخوفات سواء على المصالح الشخصية أو الفئوية للنخب السياسية أو للقوى الاجتماعية المنتفعة أو للقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنشد الأمان والاستقرار في البلاد، وإن الشراكة في القرار السياسي، وتحقيق الشرعية الشعبية، وتحمل المسؤولية والمحاسبة مع الصلاحية، وتداول السلطة

([1]) المصدر نفسه، ص 7.

أصبحت من متطلبات الإصلاح السياسي الأولية في ثقافة نخب ورموز الحراك الإصلاحي في البلاد. [1]

فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن

محددات مهمة لفرص نجاح الإصلاح في الأردن، من أهمها:

- وضوح الرؤية لدى الحكومات فيما يتعلق: بالتحديات التي تواجه الإصلاح، والفرص المتاحة لتحقيق الإصلاح، والأدوات المتوفرة والمطلوبة للقيام بعملية الإصلاح.
- مدى جدية النظام والحكومة في تبني وتفعيل توجهات الإصلاح قانونياً وعملياً.
- قدرة الحكومة على رسم الأولويات والسيطرة على مسارها لتحقيق الإصلاح المنشود.
- مدى مشاركة القطاعات ذات الصلة بالعملية الإصلاحية في المجتمع في برامج الإصلاح المرسومة والمخططة.
- مدى توفر وتبني خريطة طريق زمنية يتم خلالها تحقيق إنجازات كاملة في كل مرحلة تقدم للشعب وتقنعه بمصداقية مسيرة الإصلاح، وبما يمس حياته اليومية وممارسة الحكومة معه.
- مدى الرضى المتحقق من قبل مكونات القطاعات المستهدفة بالإصلاح عن الرؤية والمسار والنتائج.
- القدرة على مواجهة قوى الشد العكسي التي تقف في وجه الإصلاح وتريده عملية شكلية لامتصاص مطالب الشعب، ومدى القدرة على إضعاف تأثيرها السياسي، سواء كانت في مؤسسات الدولة أو في قطاع الأعمال أو في تركيبة المجتمع بوصفها جهات منتفعة من الوضع القائم وربما محتكرة له. [2]

الشروط الموضوعية لتحقيق الإصلاح السياسي

إضافة إلى المحددات، هناك شروط موضوعية لا يمكن لعملية الإصلاح أن تتحقق بشكل سليم ومتكامل وواقعي بدونها، ومن أهمها: [3]

- توفر الإرادة السياسية وتزايد القناعة الشعبية بها.

([1]) المصدر نفسه، ص 8.

([2]) المصدر نفسه، ص 9.

([3]) المصدر نفسه، ص 10.

- توافق القوى السياسية والشعبية على القواسم المشتركة لمتطلبات الإصلاح السياسي برؤية مشتركة.
- وجود حكومة ذات أفق إصلاحي، مقبولة اجتماعيا، وبعيدة عن شبهات الفساد؛ وبرلمان يمثل إرادة الشعب الحقيقية أفرزه قانون عادل ويحقق المساواة بين المواطنين في الانتخاب والترشح.
- تلاقي الرؤية الحكومية مع الرؤية الشعبية والسياسية لعملية الإصلاح السياسي.
- الشجاعة في إجراء التعديلات بعيدا عن حسابات المصالح الفئوية الضيقة.
- أن يستهدف الإصلاح مكونات الدولة جميعها، بدءا من الدستور و القوانين الناظمة للحياة السياسية، وانتهاءً بصلاحيات مؤسسات الدولة المختلفة وعلاقاتها بالحياة المدنية والسياسية في البلاد.
- أن تستند فلسفة الإصلاح إلى قواعد أساسية ثلاث: توزيع الصلاحيات وفصل السلطات، أن ترتبط الصلاحية بالمسؤولية والمساءلة، أن لا تجمع الثروة والسلطة بيد أي فرد أو مجموعة.

تقييم لفرص نجاح توجهات الإصلاح السياسي

تواجه الحكومات الأردنية مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية الإصلاح السياسي، وقد ساهم الحراك السياسي في تجذير بعض المشكلات الداخلية نتيجة عدم القدرة على تحديد أولويات أو مراحل واضحة محددة المعالم والرؤى والأهداف لعملية الإصلاح، يضاف إلى ذلك تأثير العامل الاقتصادي الذي شكل ويشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومات والتي تلقي بظلالها على عملية الإصلاح السياسي في الأردن. وهنالك ثلاثة تحديات رئيسية أمام عملية الإصلاح السياسي في الأردن : [1]

التحدي الأول:

أن "ممانعي الإصلاح السياسي" في مؤسسات الدولة، أو من تتعارض مصالحهم معه، سيعملون على "عرقلة" المسار والتخفيف من اندفاعه، بل وتفريغ التغييرات المطلوبة من مضمونها

([1])أبو رمان، محمد (2011). اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن، 19 /2011/4، نقلاً عن: http://www.judran.net، ص 14.

خلال المرحلة المقبلة؛ فهذه "الأدوات الرسمية" بنت نمط عملياتها وتفكيرها على "إبقاء الوضع الراهن"، ومنع التغييرات المتوقعة، وحتى إن كان هنالك من داخل "مؤسسات الدولة" من يدفع باتجاه الإصلاح، فسينظر إليه "الممانعون" بنظرة الريبة والتشكيك بعدم إدراك خطورة الإصلاحات المطلوبة، وسيعملون على إفشاله، ومن المتوقع أن تنتقل "الأدوات الرسمية" – مع كل مرحلة من مراحل تنفيذ أجندة الإصلاح– للتخفيف من تداعياتها ومضامينها، ولإعاقة نتائجها على أرض الواقع، باستخدام أساليب مختلفة ومتنوعة(1).

التحدي الثاني:

وهو التحدي الأهم والأكثر حسماً لمسار الإصلاح السياسي، ويتمثل بعدم وجود اتفاق على أجندة محددة للإصلاح، بوصلته وأولوياته، واتجاهاته، بين القوى السياسية التي تتحرك في الشارع، إذ تتنوع المطالب وتتعدد بين ذات الطبيعة الإيديولوجية، والمطلبية، والاقتصادية، والسياسية، ليس ذلك فحسب، بل هنالك اختلاف حتى في تعريف سقف الإصلاح السياسي المطلوب، والمراحل المتتالية في الوصول إليه، وتزهو وراء هذا الاختلاف الألوان الحزبية والإيديولوجية المتنوعة والمتعددة التي تشكل خلفية سياسية للأحزاب والقوى التي تقود الحراك الداخلي وتحديداً القوى اليسارية والقومية والإسلامية.

التحدي الثالث:

وهو التحدي الاقتصادي، إذ تبعث المعطيات المالية للمملكة على قلق كبير من مستوى العجز في الموازنة العامة، وحجم الدين، وضعف فرص النمو الاقتصادي ، في ظل أجواء من البطالة والفقر والاحتقان الاجتماعي، مما يهدد بتدهور أكبر في الاقتصاد الوطني، ومن ثم انفجار حالة "الاحتقان"، والرهان الرسمي الآن يكمن بالحصول على مساعدات خارجية تخفف من وطأة الشروط الاقتصادية، وتحد من العبء المالي على الموازنة، مما يحول دون إجراءات اقتصادية لاحقاً، ولا يبدو أن "الشارع الأردني" متقبلٌ لها، ومن ذلك اللجوء إلى "الوصفات القاسية" لصندوق النقد الدولي، مرة أخرى، وهي بالضرورة مؤشرات لا تبعث على الارتياح، إن خطورة سيناريو "انفجار الأوضاع الاقتصادية" من خلال موجات عنف واحتجاجات وأزمات، على غرار ما حدث في عام 1989، أنها الآن غير مضمونة النتائج، وربما في سياق الضعف لعلاقة الدولة بالمجتمع،

---

(1) المصدر نفسه، ص 15.

وتراجع هيبتها وانكسار قيمة "سيادة القانون"، والشعور بأزمة الإدارة السياسية، فكل ذلك ربما يدفع إلى حالة من الانفلات، ليس من السهولة التنبؤ بنتائجه اللاحقة. (1)

أن الحراك السياسي كانت له بعض الإيجابيات المتمثلة بالمطالبة بتعديل بعض القوانين والأنظمة ومنها التعديلات الدستورية، التعديل على قانون الانتخاب، وبعض القوانين الأخرى ذات الصلة بالعملية السياسية حيث كان للحراك الدور الفاعل في تسريع عملية الإصلاح السياسي واتخاذ الخطوات الفعالة لمواجهة المطالب الشعبية من قبل الحكومة والاستجابة لها، وفي الوقت نفسه فإن هذا لا ينفي أنه توجد هناك بعض السلبيات التي برزت في دور الحراك السياسي في عملية الإصلاح والتي تمثلت في بعض المظاهرات والمطالبات لهذه الحركات والتي كان من الممكن أن يكون لها تداعيات سلبية على الأمن الوطني ومسيرة الإصلاح. (2)

إن ما حدث في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا ومصر وغيرها من الدول العربية هو ثورة شعبية عربية بكامل أبعادها ، فمن حيث المفاهيم: طرحت مفاهيم العروبة والاسلمة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، في ظلال الحرية والديمقراطية كقضية مركزية، وبهذا تعود الأمة إلى القواعد الأصيلة في تفكيرها بعد أن خضعت لكل أنواع التشويه ، فالعروبة تعني في نهاية المطاف، وحدة هوية الأمة، والأسلمة تعني وحدة حضارة الأمة، والديمقراطية تعني إلغاء الاحتكار السياسي وتسييد القانون، والعدالة الاجتماعية تعني المساواة ، أما الحرية فهي المعنى الجوهري للوجود الإنساني نفسه. (3)

إن الحراك الاجتماعي المباشر سيتأثر بهذه المعادلة، لأن الحراك الفئوي لن ينجح في تغيير قواعد اللعبة، لهذا فالمجتمع الأردني بفئاته كافة وبغض النظر عن مصالح كل فئة وغاياتها ودورها، لابد وأن يتحرك كمجتمع موحد، في سبيل تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهو بالفعل ليس بحاجة إلى دروس في القومية العربية والإسلام، فهذان شرطان يفرضهما التاريخ والأمر الواقع والمستقبل، إذ لا توجد إمكانية لتحقيق وحدة المجتمع واستمراره خارج هذين المفهومين، وهذا

---

(1) حماد، مبارك (2012). مرجع سابق، ص 2.

(2) أبو رمان، محمد(2011)، اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن، مرجع سابق، ص 15.

(3) النقرش، عبدالله (2011). الحراك الاجتماعي السياسي في الأردن والثورة الشعبية في تونس ومصر، 2011/12/2، نقلاً عن: http://www.ammonnews.net، ص 2.

يقتضي أن يتحمل كل طرف مسؤوليته التاريخية تجاه مستقبله ومستقبل أبنائه وأحفاده، وفي مجال معالجة قضاياه الإستراتيجية منها والتكتيكية. (1)

تختلف الآراء في تحديد أهداف الحراك في الشارع الأردني وما هو مأمول ومطلوب منه، ويمكن تصنيف الآراء في ثلاثة اتجاهات رئيسية تتقاطع فيما بينها في العديد من النقاط الرئيسية، وتفترق في نقاط أخرى:

الاتجاه الأول:

يرى هذا الاتجاه أن التحركات التي يشهدها الشارع الأردني "تبلور نفسها ضمن خصوصياتها الوطنية" "إن قضايا الحقوق الليبرالية والسجالات حول الإصلاح السياسي الانتخابي والدستوري وغيرها، لا تحظى بالأولوية لدى جماهير الحراك الشعبي التي تتمحور أولوياتها حول المعركة مع أنظمة الفساد، وحول مطالب اجتماعية ومحلية وكذلك وطنية ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحكومة تنتهج نهج اقتصاد السوق المعولم، الذي أدى إلى تفاقم المديونية العامة، والعجز وتدني قدرة الحكومة على إدارة ملفات التنمية والخدمات العامة، لأنَّ هذه الاحتجاجات تقودها تجمعات سياسية ناشئة من النخب الثقافية اليسارية والوطنية غير حزبية، بالتحالف مع تيار عريض من المتقاعدين العسكريين، الذين أحدث دخولهم إلى ميدان العمل السياسي "هزة فكرية وسياسية في البلد، واجتذب عناصر جديدة من صفوف فئات اجتماعية تقليدية إلى ممارسة العمل السياسي الشعبي والمطلبي المستقل".(2)

إن التغيير المطلوب في الأردن بنظر المؤيدين لوجهة النظر هذه مرتبط بقدرتهم على فهم ما هو ممكن في ظل الظروف الخاصة والمعقدة، من جملتها الوعي الشعبي الذي يرى بأن "الثورة يمكن أن تنجح داخل الدولة عن طريق التصحيح الاجتماعي الجذري لبرامجها ومسارها، ويستند هذا الوعي إلى ركائز متشابكة تأخذ بالاعتبار جملة عوامل منها: وضع الأردن الجيوسياسي الحساس، وما تجابهه المملكة من أخطار إقليمية، والضرورة المحلية والدولية القائمة للمملكة، وإمكانية إحداث الثورة الاجتماعية داخلها.

---

(1) المصدر نفسه، ص 3.

(2) الياس، سامر، مرجع سابق، ص 2.

الاتجاه الثاني:

يقوم هذا الاتجاه على أساس أن قوى التّغيير لم تصل إلى الدّرجة التي يمكن فيها القول إن الشعب الأردني متفق على قيادة التحول أو على إنجاز مشروعه التّغييري.

الاتجاه الثالث:

تتقاطع آراء مؤيدي هذا الاتجاه مع أراء أصحاب الاتجاه الأول في اعتبار الحراك الشعبي الأردني يشكل امتداداً للتحركات المطلبية، لكن ذلك لا يلغي، حسب وجهة النظر الثالثة، إمكانية اعتباره "امتداداً مباشراً للزلزال الشعبي التونسي–المصري–الليبي. [1]

أن السمة الرئيسية للمرحلة التي تشهدها المنطقة العربية من التاريخ العربي تتمثل بشكل أساسي فيما يسمى بالربيع العربي أو الحراك الشعبي العربي الذي غير بشكل واضح معالم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الدول العربية من جهة وأدى إلى تغيير رأس النظام في أكثر من قطر عربي من جهة أخرى ، وبعيداً عن تحديد موقف عفوية الحراك من عدمها أو اختراقه أو الحديث عن الالتفاف عليه من القوى الساعية للهيمنة على مصير أمتنا بالكامل وعلى رأسها المشروع الصهيوني الأمريكي.

ظهر الحراك السياسي في الأردن نتيجة تأثيرات البيئة الإستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي والتحولات التي حصلت فيهما، وتأثيرات البيئة المحلية للدولة الأردنية ومنها ازدياد ظاهرة الوعي السياسي، انتشار التعليم وزيادة في وسائل الاتصال الجماهيري ومنها الانفتاح على استخدام تكنولوجيا الاتصال مثل الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، تدني درجات المشاركة السياسية، الشعور بالإقصاء والتهميش، بروز ظاهرة الفساد واستغلال الوظيفة العامة،يضاف إلى ذلك الأوضاع الاقتصادية كتدني المستوى المعيشي، الغلاء، التضخم وانتشار الفقر والبطالة.

أن النظام السياسي الأردني كان الأكثر استجابة وتفاعلاً مع تطور الحراكات الاحتجاجية العربية والأردنية ويشير إلى ذلك خطوات عملية الإصلاح السياسي التي حدثت منذ عام 2010 وحتى الآن.

شكلت ثورات الربيع العربي أحد التفاعلات الإقليمية التي أثرت وستؤثر بشكل مباشر على واقع ومستقبل شعوب ودول المنطقة بما حملته من مطالب بالتغيير واعتبار أن الحرية الديمقراطية

---

(1) المصدر نفسه، ص 3.

والتعددية هي أساس العلاقة بين الدولة والمواطن، وقد أثرت هذه الثورات على مختلف شعوب المنطقة العربية ومنها المجتمع الأردني الذي كان مبادراً للمطالبة بالإصلاح السياسي والديمقراطية، وقد تأثر هذا المجتمع بتطوير المطالب الإصلاحية وتسريعها والاستجابة المباشرة لحركة التغيير في الوطن العربي. يضاف إلى ذلك البيئة الدولية الداعمة لعملية الإصلاح والتي أصبحت تدفع دول المنطقة نحو الانفتاح وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية[1].

ومنذ اعتلاء الملك عبد الله الثاني العرش الأردني سنة 1999 حتى عام 2013 وهو يؤكد في كتب التكليف الموجهة إلى رؤساء الحكومات على الإصلاح الشامل ومكافحة الفساد، دون أن يتحقق على أرض الواقع تقدم ملموس في ذلك.

بدأ الحراك الاحتجاجي في الأردن مطالبًا بالإصلاح الشامل والتغيير منذ مطلع سنة 2011. استجابت حكومة الدكتور معروف البخيت للمطالب بتشكيل "لجنة الحوار الوطني" برئاسة طاهر المصري، رئيس مجلس الأعيان. وكُلّفت اللجنة بمناقشة قانون الانتخابات وقانون الأحزاب. وقد رفض حزب جبهة العمل الإسلامي، أكبر الأحزاب السياسية في البلاد، المشاركة في اللجنة، لأنه اعتبرها التفافًا على المطالب الشعبية وتلهية للناس. وتعرضت اللجنة للنقد من قادة الرأي العام الأردني من حيث تشكيلها ونوعية أعضائها وبُعدها عن تمثيل القوى السياسية الأردنية بعامة وقوى الإصلاح والتغيير بخاصة.

وتلا هذه اللجنة تشكيل "اللجنة الملكية لمراجعة نصوص الدستور" برئاسة أحمد اللوزي، على أن تأخذ بعين الاعتبار ما سيصدر عن لجنة الحوار الوطني من توصيات متعلقة بالتعديلات الدستورية الخاصة بقانوني الانتخاب والأحزاب. قدمت لجنة الحوار الوطني مقترحاتها في 2011/6/5، وتضمنت مشروع قانون الأحزاب السياسية ومقترحات للحياة النيابية تفترض إلغاء بعض التعديلات الدستورية التي تتعارض والديمقراطية[2].

وفي هذه الأثناء تم الاتفاق بين قوى الإصلاح والتغيير على تكوين "الجبهة الوطنية للإصلاح" في 2011/4/19، والاتفاق على لجنتها التنفيذية المؤلفة من (25) عضوًا ممثلين

([1]) المصدر نفسه، ص 5.

([2]) المحافظة، علي (2012). مرجع سابق، ص 10.

للأحزاب السياسية والنقابات المهنية والقوى السياسية والاجتماعية المستقلة. وقد انتقد رئيسها أحمد عبيدات رئيس الوزراء الأردني السابق، في بيان صحفي في 2011/8/10، التعديلات الدستورية التي اقترحتها اللجنة الملكية لمراجعة الدستور والتي نُشرت في الصحف المحلية، واعتبرها تعديلات شكلية لا تمس جوهر سلطة الحكم الفردي المطلق، وغير كافية، ولا ترقى لطموحات الشعب الأردني.

وقد ناقش مجلسا النواب والأعيان مقترحات اللجنة الملكية لمراجعة الدستور وأقرّاها كما هي دون تعديل أو تغيير، ورفعاها إلى الملك الذي صادق عليها ونُشرت في 2011/10/1.

ركز الحراك الشعبي منذئذ على مكافحة الفساد، ولما تعرض القائمون بالحراك لتدخلات (البلطجية) في مهرجان سلحوب والمفرق فان أصابع الاتهام توجهت للحكومة، وملخص ما جرى في سلحوب والمفرق أن قوى مدنية تتدخل في اعاقة الحراك، ومن أمثلة ذلك أنها منعت أحمد عبيدات رئيس الوزراء السابق من إلقاء محاضرة في سلحوب يوم2011/10/15 وتم رشق السيارة بالحجارة.

الخاتمة:

شهدت المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 مجموعة من التحولات السياسية تمثلت بأحداث ثورات الربيع العربي والتي انطلقت من تونس وامتدت إلى كثير من الدول العربية نتيجة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية دفعت بالشعوب العربية الاحتجاج على واقعها السياسي والاقتصادي والمطالبة بحقوقها التي حرمت منها لفترات زمنية طويلة وتمكنت الحركات الاحتجاجية من تحقيق أهدافها في إسقاط بعض الأنظمة كالنظام التونسي والمصري والليبي واليمني، كذلك ساهمت الثورات العربية في دفع الكثير من الدول العربية إلى القيام بعمليات إصلاح لأنظمتها كما حدث في الأردن والمغرب وغيرها من الدول العربية.

تشهد المملكة الأردنية حالة غير معهودة من المسيرات الواسعة التي تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والتي تمثل فئات فكرية متعددة ومختلفة في المطالب، وتستدعي حالة نهج جديد تحدد العلاقة بين السلطة والفرد مبنية على الشراكة الحقيقية، وتأتي هذه التوجهات في ظل ظروف إقليمية استطاعت بها جماهير الدول العربية أن تفرض ذاتها أمام هيبة النظام السياسي الذي ظهر وأوجد ذاته منذ سنوات طويلة.

لقد تحركت الشعوب العربية كافة، فبعضها أنجز مراحل من ثورته والبعض الآخر أنجز بعض الإصلاحات، وبعضها تم استرضاؤه ببعض الوعود، ولكن ذلك كله لن يوقف عجلة التاريخ. فالتاريخ يتحرك إلى الأمام، وستواجه الأنظمة السياسية العربية استحقاقات التغيير الجدي، وعلى المدى المتوسط ستتحول المنطقة العربية بالكامل إلى حالة شاملة من الحراك السياسي النشط.

لقد أقر ما يسمى بالربيع العربي، جملة من الحقائق الموضوعية، وليس من السهل أو الممكن التغاضي عنها، إنما يجري هو حركة تاريخ، وليس حركة نشطاء سياسيين وحسب وهذا يعني أن القوانين الموضوعية لحركة التاريخ ستفرض نفسها ولا قِبَلَ لأحد بمقاومتها أو إلغائها، ولا يعتقد بأن الأنظمة السياسية غير التاريخية السائدة الآن يمكن أن تستوعب هذه الحقيقة أو يمكن أن تكون على مستوى التعامل معها.

تأتي عملية الشروع بالإصلاح السياسي الشامل في المملكة الأردنية الهاشمية لتعلن عن تأسيس دولة حديثة ديمقراطية عصرية، يستند فيها الحكم إلى شرعية شعبية حقيقية مقنعة، تسود فيها الحريات العامة، وتبنى على أسس انتخابية عادلة، وتتعامل مع المواطنين بالتساوي في كافة الحقوق

نصوصاً وممارسة، وتعد الوطن وحدة واحدة بكل أجزائه، كما تعد مواطنيه شعباً واحداً موحداً، وتستطيع مواجهة التحديات، وتملك القدرة على الاستفادة من الفرص.

تستند مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن إلى مجموعة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية والتي أثرت وتؤثر بشكل رئيسي على مختلف جوانب عملية الإصلاح السياسي وقد جاءت أحداث الربيع العربي لتؤكد ذلك إذ تمثل ذلك في سلسلة من الخطوات الإصلاحية التي شهدتها المملكة بعد عام 2011 من خلال التعديلات الدستورية التي صدرت في عام 2011 والتي بموجبها تم تعديل قانون الانتخاب وإنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب وإنشاء المحكمة الدستورية وغيرها من القوانين والأنظمة التي تنظم العملية السياسية في الأردن.

كان الحراك الشعبي في الأردن سباقاً في المطالبات الإصلاحية إلا أنه لم يأخذ الزخم الشعبي الكبير الذي أخذته الثورة التونسية أو المصرية أو غيرها من الثورات العربية واستطاعت الدولة الاستجابة السريعة للمطالب الإصلاحية والتفاعل معها بشكل ساهم في الحد من قدرتها على كسب زخم شعبي كبير وهذا لا ينفي أن الحراك الشعبي الأردني استطاع تحقيق بعض المكاسب السياسية، إلا أنه لافتقاره للقيادات السياسية الموحدة وعدم قدرته على تقديم بدائل أو نماذج لمسيرة عملية الإصلاح قد أضعف من دوره في عملية الإصلاح السياسي.

الاستنتاجات:

توصل الباحث في هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. يتركز الدور الإقليمي للأردن في المستقبل في قدرته على تحقيق الإصلاح المنشود في جميع المجالات، وعلى قدرة النظام على تحقيق تماسك المجتمع في كل فئاته وأطيافه السياسية، واستيعاب القوى الجديدة الشابة الصاعدة في الوطن، وصهر كل فئات المجتمع في بوتقة واحدة، فضلاً عن قدرة النظام على القيام بإصلاحات حقيقية تستجيب لطموحات المواطنين، وبالتالي تحقق مشاركة فعلية لهم في صناعة القرار وتحمل المسؤولية الوطنية.
2. يتطلب الحراك الشعبي الأردني التحاور معه بجدية على أساس مبدأ المساومة والمشاركة باعتبار أن الشعب ركن أساسي من أركان الدولة فلا مجال للمغالبة، وأن تعامل الأجهزة الأمنية الأردنية مع الحراك الشعبي واستيعابه واحتوائه في بعض الحالات وعدم الانجرار وراء بعض الاستفزازات الهادفة إلى خلق حالة من الفوضى في الشارع الأردني يصب في

المصلحة العليا للدولة الأردنية، وهذا يثبت فرضية الدراسة الأولى أن المبادرات الحكومية قد ساهمت بدور إيجابي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

3. إن أساس العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة إقامة دولة المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، ويكون الجميع تحت حكم القانون متساوين، ولا استثناءات غير قانونية لأحد، على أن تخضع التعيينات والوظائف والامتيازات في القطاعين العام والخاص معاً، لمبدأ تكافؤ الفرص.
4. أسهمت العديد من العوامل في تزايد مطالب الإصلاح في الأردن، ويظهر ذلك من خلال تأثر المجتمع الأردني بالأحداث التي قامت بها عدد من شعوب المنطقة العربية التي واجهت الأنظمة السياسية نتيجة شعورها بسيطرة الحكومة على مقومات الأفراد والمؤسسات، إضافة إلى توفر مساحة واضحة من خطوات الإصلاح التي تزامنت مع توفر النضج السياسي لدى شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني عززتها توفر وسائل التنشئة السياسية.
5. نشط الملك عبد الله الثاني بتوجيه الحكومة بعدة إصلاحات سياسية في مجال الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان مع بداية الحراك الشعبي الأردني مما نتج عنه إجراء تعديلات دستورية مهمة وإنشاء محكمة دستورية ولجنة مستقلة للانتخابات، وهذا بدوره يعزز النظام السياسي الذي سيعزز حكومات برلمانية منبثقة عن أحزاب وطنية ويقود بالتالي إلى استقرار سياسي في الأردن. وهذا يثبت فرضية الدراسة الثانية التي أشارت على أن النظام السياسي الأردني الراشد يقوم بتعديلات سياسية بشكل مستمر استجابة للأحداث والمطالب السياسية.
6. شكّل مطلب الشعب الأردني باتخاذ إجراءات إصلاحية في البُنية السياسية للنظام والقانون والدستور لبنة مهمة من لبنات المطالب الشعبية والسياسية، غير أن حالة الرضى من عدمها تعد مسألة نسبية في الأردن اليوم، وذلك بسبب استمرار حالة الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح، وتوفر رؤية عدم التوافق بين منطلقات وتوجهات المطلب الشعبي وبين ما تتناوله الحكومات بجدية. وهذا يثبت وجود علاقة بين مستوى الإصلاحات الدستورية والسياسية وبين ردود الفعل الداخلية على هذه الإصلاحات.

7. تخلف آليات وأفكار وثقافة جديدة تنعكس على العلاقات الاجتماعية فيتأثر المجتمع الأردني كغيره من مجتمعات الدول خاصة النامية منها بطبيعة الظروف والتطورات العامة التي تظهر نتيجة السياسات الحكومية والإجراءات المتبعة، وبخاصة عندما تكون التطورات متصارعة وذات علاقة بالجانب الاقتصادي، مما يؤثر على مستويات معيشة المواطنين التي ينجم عنها تأثير مباشر على السلوكيات والحوارات التي يتخذها الأفراد في حياتهم، وقد تأثر المجتمع الأردني بثورات الربيع العربي وبرز ذلك من خلال المطالب الإصلاحية والحركات الشبابية التي ظهرت مطالبة بالإصلاح ومكافحة الفساد مما يشير إلى حجم ومستوى تأثير ثورات الربيع العربي على الشارع الأردني وقدرة النظام السياسي الأردني على الحد من الاحتقان الشعبي اتجاه السياسات الحكومية خصوصاً في المجال السياسي والاقتصادي.

التوصيات:

1. تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تعزيز مبادئ المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص التي تقتضي تمكين المواطنين جميعاً من امتلاك الشروط الاقتصادية والاجتماعية والعلمية اللازمة للقدرة على الدخول في حقل التنافسية في المجال الاقتصادي والإداري.
2. المحافظة على استقلال الجهاز القضائي من تدخلات السلطة التنفيذية حتى يضطلع بدوره في إحقاق الحق وتحقيق العدالة والمساواة.
3. العمل على تطوير قانون الانتخاب الحالي حتى يكون أكثر قبولاً من مختلف الأطياف السياسية.
4. التزام الحكومة بالمصالح الوطنية العليا من خلال العمل على تعزيز ثقة المجتمع الأردني بالسلطة السياسية ممثلة بالحكومة والمؤسسات العامة من خلال التوازن بين السلطات.
5. العمل على تبني برنامج وطني شامل للإصلاح محدد الرؤى والاستراتيجيات والأهداف وإجراء حوار وطني شامل لكافة قوى المجتمع للوصول إلى تحديد أولويات الإصلاح وآليات تنفيذها بشكل يحقق المصالح الوطنية.
6. المحافظة على مبدأ الشفافية عند المباشرة بالفعاليات الحكومية والقطاعات الأخرى المهمة في المجتمع، من خلال الانفتاح على الجمهور، فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها الدولة، وذلك من خلال الممارسات الديمقراطية ومنها الانتخابات

البرلمانية النزيهة، التي تعد واحدة من أكثر طرق تشكيل البنى السياسية في العالم المتقدم، وهي بحد ذاتها من أهم الممارسات الديمقراطية.

7. ضرورة العمل على تحفيز الاحزاب السياسية الاردنية للقيام بدورها الفاعل في عملية الاصلاح السياسي في الاردن وتوفير كافة اشكال الدعم لإعادة بناء الاحزاب السياسية في الاردن .

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- **القرآن الكريم.**

أ- الكتب:

1. أبو دية، سعد، **جماعات الضغط وظاهرة ما يسمى بالربيع العربي في مصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية**، عمان: الجامعة الأردنية.
2. أحمد ،يوسف أحمد وحمزة، ممدوح، (2002). **صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية**، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.
3. الأنباري، حسن وآخرون (2012). **الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية**، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
4. بركات، نظام محمود (2003). **التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية في " الثقافة العربية أسئلة التطور والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي (29)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. الجنحاني، الحبيب (2001). **العولمة والتفكير العربي المعاصر، في الواقع العربي وتحديات الألفية الثالثة**، مراجعة وتقديم ناصيف نصار، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
6. حداد، ريمون ، (2000). **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية** ، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت: دار الحقيقة.
7. حمادة، راشد (1990). **عاصفة فوق مياه الخليج، قصة أول انقلاب عسكري في البحرين،** لندن: الصفا للنشر والتوزيع.
8. الحموري، محمد (2011). **تطور النظام السياسي والدستوري مع التركيز على الإصلاحات**، 2011/10/1.

9. الخطيب، جمال وآخرون(2007). "**حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2006**"، عمان: مركز حماية وحرية الصحفيين.

10. السعيدين، ضيف الله سعد عواد (2007). **الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن**، العقبة: المؤلف.

11. شقير، يحيى،(2006). **وضع الإعلام في الأردن**، عمان: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.

12. الشقيرات، حسين (2012). **الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن- اللجنة الوطنية**، عمان: دار الأقحوان للدراسات والأبحاث.

13. طبيشات، واصف(2005). **دور الإعلام في الإصلاح السياسي** ،عمان: مركز الأردن للدراسات.

14. الطويل، رواء زكي(2009). **مبادرات التغيير والإصلاح في الأمن الدولي والمصالح السياسية والاستراتيجية**، بغداد: جامعة الموصل.

15. عبيد، نايف علي(2001). **العولمة: مشاهد وتساؤلات**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

16. عساف، نظام (2003). **دراسات في حقوق الإنسان**، عمان: مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان.

17. **كلمة الملك الحسين بن طلال في افتتاح المؤتمر الوطني الأردني للميثاق في 1991/6/9**، عمان: كتيب الميثاق الوطني الصادر عن مديرية المطابع العسكرية، 1991.

18. محافظة، محمد عبد الكريم (2010). **التربية الوطنية**، ط2، عمان: المكتبة الوطنية.

19. محفوظ، محمد (2004). **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية**، بيروت: المركز الثقافي العربي.

20. المشاقبة، أمين (2005). **الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية**، في شملان عيسى وأمين مشاقبة محرران، الإصلاحات السياسية في العالم العربي، جامعة الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية.

21. مشاقبة، أمين (2010). **التربية الوطنية والنظام السياسي**، ط8، عمان: دار الحامد للنشر.

22. المشاقبة، أمين (2012). **النظام السياسي الأردني**، ط1، عمان: مطابع الدستور التجارية.

23. المقداد، محمد (2011). **الثقافة السياسية المجتمعية ومستلزمات الإصلاح في الوطن العربي**، عمان: مركز الرأي للدراسات.

24. هنتغتون، صاموئيل(1999). **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، (ترجمة: سمية فلو)، بيروت: دار الساقي.

ب- الرسائل الجامعية والبحوث:

1. الخلايلة، هشام، (2012). **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

جـ- الندوات والمؤتمرات:

1. العلاونة، حاتم سليم(2012). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري "دراسة ميدانية على النقابيين في إربد "، ورقة مقدمة **للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان " ثقافة التغيير**"، جامعة فيلادلفيا، عمان.

2. المشاقبة، أمين والعيسى، شملان (محررون)،(2004). **أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة عن الإصلاحات السياسية في العالم العربي**، الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية.

د- الصحف والمجلات والدوريات:

1. إبراهيم، حسنين توفيق (1999). " العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولمة، " منبر الحوار، العدد 37 شتاء، ص53.
2. أبو رمان، محمد (2011). ملف الإصلاح الأردني، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (55)، ص 175.
3. بدران، ودودة (1991) "أزمة الخليج والنظام الدولى"، مجلة العلوم الاجتماعيـــة، المجلـــد التاسع عشر، العدد الأول
4. حالة الحريات الإعلامية في الأردن عام 2007 (2008). مركز حرية وحماية الصحفيين، عمان.
5. حمادة، أمل (2011). تحويل طويل المدى: هل نحتاج لإعادة تعريف الظـــاهرة الثوريـــة، السياسية الدولية، العدد 185، المجلد 46، ص42.
6. الدهماني، فريدة (2011). المجتمع المدني ريح معاكسة، مجلـــة جـــون أفريـــك، العـــدد (2633)، تاريخ 26 /6.
7. راشد، سامح (2011). حصاد الربيع العربي في عامه الأول، مجلة شؤون عربية ، عـــدد 148، شتاء 2011 ، ص 18.
8. العناني، خليل (2013). التيارات الاسلامية في عصر الثورات العربية، مجلـــة السياســـة الدولية، القاهرة.
9. المرزوق، خالد يوسف(2011). أوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربيـــة ، جريدة الأنباء، 1/31، العدد: 12799، ص5.

10. المقداد، محمد أحمد (2006). أسس التحول الـــديمقراطي فـــي الـــوطن العربـــي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، المنارة، المجلد (13)، العدد 7، ص123.

11. المقداد، محمد أحمد (2006). المرأة والمشاركة السياســـية فـــي الأردن: دراســـة تحليلية وإحصائية على ضوء الانتخابات لعام 2003، مجلة المنارة ، جامعـــة آل البيـــت، ص127.

12. هلال، على الدين (1995). "النظام الدولى الجديد: الواقـــع الـــراهن واحتمـــالات المستقبل"، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان الثالث والرابـــع، أبريـــل، ص73.

13. الهياجنة، عدنان محمد حسين (2001). " قضايا العلاقات الدولية بـــين الواقعيـــة والعالمية: تحليل إمبريقى"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع والعشرين، العدد الثانى.

هـــ- المواقع الالكترونية:

1. الحمد، جواد (2011). فرص نجاح الإصلاح السياســـي فـــي الأردن، 2011/10/10 ، نقلاً عن: **http://alghad.com/index.php**، ص 5.
2. النقرش، عبدالله (2011). الحراك الاجتماعي السياسي في الأردن والثورة الشعبية في تونس ومصر، 2011/12/2، نقلاً عن: **http://www.ammonnews.net**، ص 2.
3. تلخيص لخطاب البخيت(2012). نقلاً عن موقع صحيفة السبيل اليومية الأردنية: **http://www.assabeel.net/local-news**، 2012/12/19، ص 2.
4. حماد، مبارك، العرب بين الربيع ونظرية المؤامرة، 2012/3/13، نقلاً عن: **http://islahnews.net**، ص4.

5. "المسيرات والاعتصامات تعم الأردن" (2012). نقلاً عن موقع الجزيرة نت على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/48c95998-1F96-4954-B191-9749AC893AD4.htm**، 2012/12/19، ص 4.

6. أبراش، ابراهيم (2012). استشراف مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ما بعد الربيع العربي، ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية، نقلاً عن: **http://www.palnation.org**، 2012/8/24.

7. احتجاجات الشعوب- المغرب العربي مثالاً (2012). 2012/12/29، نقلاً عن: **http://www.alwatan.com.sa**.

8. احتجاجات تونس تقرع ناقوس الخطر في الدول العربية (2012). 2012/12/29، نقلاً عن: **http://www.casacity.com**.

9. أحمد، عبد الرحمن محمد (2013) واقع ومستقبل الثورات العربية بالتركيز على تونس وليبيا ، نقلاً عن: http://www.arrasid.com

10. إلياس، سامر (2012). واقع وآفاق الحراك الشعبي في الأردن، نقلاً عن: **http://arabic.rt.com**، ص 2، 2012/1/28.

11. تغيير الحكومة وكتاب التكليف الملكي(2012). نقلاً عن موقع عمون الإلكتروني: **http://www.ammonnews.net**2012/12/18، ص 3.

12. ظاهر، وائل(2013). كيف قامت الثورات العربية ورعب العالم منها؟ ، نقلاً عن: **http://kolenaarab.blogspot.com**، ص 7.

13. أبراش، إبراهيم (2011). الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة، 2011/3/25، نقلا عن الرابط: **http://bafree.net/alhisn/showthread**.

14. أبو خالد، محمد (2011).البعد القومي في الثورات الشبابية العربية، 2011/8/22، نقلاً عن: **http://www.alfikralarabi.net**، ص 4.

15. أبو رمان، محمد (2011). اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن، 19 /2011/4، نقلاً عن: **http://www.judran.net**، ص 14.

16. أبو رمان، محمد (2011). التغيير في الأردن بين "الثنائية الديموجرافية" والممانعة الرسمية، 2011/4/1، السياسة الدولية، نقلاً عـــن: **http://digital.ahram.org.eg**، ص 5.

17. أبو رمان، محمد (2013). أولويات الحراك الإصلاحي الأردني بين الأيـــديولوجيا والديمغرافيا، 2013/1/29، نقلاً عن: **http://www.aljazeera.net**، ص 2.

18. أبو سكين، حنان (2012). الحراك السياسي في الأردن.. إلي أين؟،2012/11/8، نقلاً عن: **http://democracy.ahram.org.eg**، ص 9.

19. الجندي، شذى الظافر (2011). ثورة الشباب في وطننا العربي تطالـــب بمكافحـــة الفســـاد، الحـــوار المتمـــدن، العـــدد(3291)، نقـــلاً عـــن: **www.ahewar.org**، ص28،2011/2/2.

20. الدقامسة، حذيفـــة (2013). الاصـــلاح والخيـــارات المطروحـــة، نقـــلاً عـــن: **http://rqebnews.com**، ص3.

21. الذوادي، محمود (2011). سيادة اللغة العربية أين هي في مسار الثورة التونسية؟ نقلاً عن موقع الجزيرة نت: **www.aljazeera.net** ، **2011/6/14**.

22. الرواد، حسان (2011). مطالب الإصلاح السياسي فـــي الأردن ومعوقاتـــه، ، 25 /2011/9، نقلاً عن: **www.alrawwad.maktoobblog.com**، ص 8.

23. الشاعر، محمد (2011). عام 2011 وسقوط الأنظمة العربية، مجلة صوت المواطن ، نقلاً عن الرابط:.**sootalmwatn.org**.

24. الصرايرة، رانيا (2012). دراسة قانونية تؤكد أهمية مأسسة صياغة التشريع وإصلاحه، 2012/7/29، نقلاً عن: **http://new.alghad.com**، ص 1.

25. الغوث، مختار(2011). الثورة العربية وانحلال العقائد السياسية، نقلاً عن: **www.al-r0wad.com** ، 2011/3/20.

26. الفقيه، عبد الله(2011). أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن، نقلاً عن: **http://www.al-tagheer.com**، 20/02/2011، ص2.

27. اللواما ، عبد الله (2011). حصاد الحراك الشعبي الأردني، 2011/1/7، نقلاً عن: **http://allawamaabdullah.blogspot.com/**، ص 14.

28. المشاقبة، أمين (2012). إشكاليات وتحديات الحالة الأردنية رؤى وحلول، 2012/2/18، نقلاً عن: **http://www.addustour.com**، ص 2.

29. الملك: بحجم المشاركة في الانتخابات سيكون حجم التغيير(2012). 10/23، نقلاً عن: **http://www.addustour.com**، ص2.

30. جريدة الرأي الأردنية (2011). 2011/8/5، نقلاً عن: **http://alrai.com/article/69982.html**.

31. حميد، شادي وفرير، كورتني (2011). ما مدى استقرار الأردن؟ إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي، مركز بروكنجز الدوحة، 2011/10/18، نقلاً عن: **http://rasseen.com**.

32. دلول، أحمد فايق (2012). الحركة الإسلامية في الأردن بين الدعوة والدولة (حزب جبهة العمل الإسلامي)، 2012، نقلاً عن: **http://www.ikhwanwiki.com**، 2012/1/14.

33. شريح ، محمد عادل (2011). الثورات العربية وملامح الفكر السياسي العربي الجديد، 4/27، نقلاً عن: **http://www.dohainstitute.org**.

34. غرايبة، رحيل (2011). الحراك الشعبي الأردني وآفاق التغيير والإصلاح، 2011/8/24، نقلاً عن: **http://studies.aljazeera.net**، ص 1.

35. قاسم، بثينة خليفة (2011). إطلالة إستراتيجية على الأبعاد الداخلية والخارجية، نقلاً عن: **http://albiladpress.com** ، 2011/11/9

36. قوي، بوحنية، (2011).ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، نقلاً عن: **www.arabthought.org**، 2011/10/17.

37. محافظة، علي (2012). الأردن: الطريق الصعب نحو الإصلاح، 2012/12/11، نقلاً عن: **http://studies.aljazeera.net**، ص 5.

38. محمود، ولاء جاد عبد الكريم (2011). الحراك السياسي للشباب المصري حالة واقعية ورؤية استشراقية، 2011/12/22، نقلاً عن: **http://www.maatpeace.org**، ص 14.

39. مديرية الأمن العام، إدارة العمليات، (2012). نقلاً عن: **http://www.psd.gov.jo**.

40. مسار الثورة التونسية بعد عام من اندلاعها(2011). 2011/12/17، نقلاً عن: **http://www.turess.com**، ص4.

41. موقع الجزيرة نت (2011). " إدانة عالمية لقمع محتجي ليبيا"، 1/21، نقلاً عن: **http://www.aljazeera.net**.

42. نجيم، محمد (2011). الثورات العربية مالها وما عليها، صحيفة الاتحاد، نقلا عن الرابط:**http://www.alittihad.ae** ، ص22،2011/9/2.

43. يحيـــى، طـــه يحيـــى(2011). الثـــورة فـــي مصـــر، نقـــلاً عـــن: http://almosare.yoo7.com.

44. غبون، هديل (2011). مخاوف أردنية من فشل عمل لجنة الحوار الوطني، نقــلا عن الرابط: http://www.sahafi.jo ، 6 1/3/ 2011.

و- مراجع أخرى:

1. تقرير رصد تسجيل المرشحين للانتخابات النيابية للعام 2007م.
2. قانون الانتخاب الأردني لعام 2007م.
3. قانون الهيئة المستقلة للانتخاب (2012). موقع التشريعات الأردنيـــة- نظـــام المعلومـــات الوطني، المادة 4،6،12 من قانون الهيئة المستقلة للإنتخاب.
4. القانون رقم (17) لسنة 1978 الصادر في 1978/4/16.
5. المادة (45) من قانون عام 2001م.
6. المادة (74) قبل تعديلها عام 1958 من الدستور الأردني لسنة 2011.
7. المادة (78) من الدستور الأردني لسنة 2011.
8. المادة (1/94) من الدستور الأردني لسنة 2011.
9. المادة (98) من الدستور الأردني لسنة 2011.
10. المادة 53-54 من الدستور الأردني لسنة 2011
11. المادة 67 من الدستور الأردني لسنة 2011.
12. المادة الثامنة، الدستور الأردني، 2011.

13. منشورات المجلس الأعلى للشباب،(2004). "رعاية الشباب في الأردن". سلسلة التثقيف الشبابي (57)، عمان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Giddens، Anthony (1994). "Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics". Polity press، London University، U.K, p143.
2. Municipal Elections In Jordan : Jordan Center For Social Research, Amman, Jordan, 2007, p7.

POLITICAL REFORMS IN JORDAN AFTER THE EVENTS OF THE ARAB SPRING 2011-2012

By
Abdullah Falah Hazza Al-Khadam

Supervisor
Dr.Saad Abu Deyah, Prof

ABSTRACT

This study aimed to examine and analyze the Jordanian political reforms that took place in the period 2011-2012. The importance of this study by trying to assess the process of political reform during the period 2011-2012, which is gaining importance as came in light of the Arab revolutions and the Jordanian political movement. The study was based on political systems analysis approach.

The study found that there are many factors may have contributed to the growing demands for reform in Jordan, and it shows through the Jordanian society affected by the events of the Arab peoples of the region which has faced political systems. And for the efforts of King Abdullah II and directing successive governments to accelerate the process of political reform in the area of democracy and freedom of expression and human rights with the beginning of the Jordanian popular movement which resulted in important constitutional amendments and the establishment of a constitutional court and an independent election commission.

The study recommends that governments of Jordan's commitment to the supreme national interests by working to strengthen the confidence of Jordanian society political power represented by the government and public institutions through the balance of powers.And work on the adoption of a comprehensive national program for a specific reform visions, strategies and goals and conducting a comprehensive national dialogue to all the forces of society to reach to identify reform priorities and implementation mechanisms to achieve national interests.